إِتْحَافُ الْوُفُودِ

بِشَرْحِ نَظْمِ الْمَقْصُودِ

فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ

كَتَبَهُ

أَبُو زِيَادٍ

مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْبُحَيْرِيُّ

مُقَدِّمَـــةٌ

الحَمْدُ لِلَّـهِ مُصَرِّفِ القُلُوبِ لِطَاعَتِهِ، وَصَارِفِ قُلُوبِ أَعْدَائِهِ عَنْ مَـحَبَّتِهِ، وَمُضَعِّفِ الأَجْرِ لِأَوْلِيَائِهِ وَشِيعَتِهِ.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَلِيقُ بِنِعْمَـائِهِ، وأَشْكُرُهُ عَلَى وَافِرِ فَضْلِهِ وعَطَائِهِ.

وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ عَلَى عَبْدِهِ وَنَبِيِّـهِ، وَصَفْوَةِ الصَّفْوَةِ مِنْ رُسُلِهِ، الدَّاعِي إِلَى أَشْرَفِ مَقْصُودٍ، والمُفَضَّلِ عَلَى الرُّسُلِ بِالمَـقَامِ الـمَحْمُودِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَمَنْ اسْتَنَّ بِسُنَّتِهِ، واقْتَفَى أَثَـرَهُ إلى يَوْمِ الدِّينِ.

أما بعد،

فقد طَلَبَ مِنِّي أحد الإخوة الفُضلاء، أَنْ أَضَعَ شَرْحًا على نَظْمِ المَـقْصُودِ في علم الصَّرْفِ، فلم أجد بُدًّا مِنْ جَوَابِهِ، وقد وعدتُه بذلك، وها أنا وَفَّيْتُ بِوَعْدِي، عَسَى الله أن ينفع به الطلاب، ويكتب لنا الأجر والثواب.

وعِلْمُ الصَّرف عِلْمٌ صَعْبٌ، لا أعلم في العلوم أَصْعَبَ منه، وهو كغيـره من العلوم-لا سيما عُلَومُ الآلَـةِ-لا يَنَالُهَا إلا من استعان بمولاه، وبَذَلَ نَفْسَهُ وجَهْدَهُ لتحصيل رضاه.

وإنَّ مِنْ أَسْهَلِ الـمَنْظُومَاتِ التي وُضعتْ في هذا الفَنِّ «**نَظْمَ المقْصُودِ لأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَّهْطَاوِيِّ**»، وهي منظومة لكتاب «**المقْصُـودِ**» المنسوب خَطَأً لأبي حنيفة-رحمه الله-والصحيح أن صاحبه مجهول، فإن اللُّغَةَ التي كُتب بها وأُسْلُوبَهُ يدلان على أن الكاتب متأخر، لَكِنْ لا يضر الجهل بصاحبه ما دام الكتاب قد اشْتَهَرَ وتَقَبَّلَهُ أهل العلم.

وكتاب المَقْصُودِ قد طُبع في «**مطبعة مصطفي الحلبي**» ومعه شرحه، وهو «**المَطْلُوبُ شَرْحُ المَقْصُودِ فِي التَّصْرِيفِ**»، وصاحبه مجهول كذلك.

وبهامشه شرحان آخران، وهما «**رُوحُ الشُّرُوحِ**»، لعيسى السيروي، «**وإِمْعَانُ الأَنْظَارِ**»، لمحمد بن بير علي محي الدين المعروف ببيركلي أو بركلي ، وطُبع طبعة أخرى «**بالمطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠هـ**»، وقد نَظَمَ غَيْرُ واحدٍ كِتَابَ المَقْصُودِ، ولا أعرف مِنْ هذه المنظومات إلا منظومتين: **الأولى منهما**: «**اللُّؤْلُؤُ المَنْضُودُ نَظْمُ مَتْنِ المَقْصُودِ**» لأحمد بن جَابِرِ جُبْرَان، وقد شرحها الناظم في كتاب سماه: «**فَتْحَ الوَدُودِ بِشَرْحِ اللُّؤْلُؤِ المَنْضُودِ**».

والثانية: «**نَظْمُ المَقْصُودِ لأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَّهْطَاوِيِّ**»، وهو ما قمتُ بشرحه، وَعَدَدُ أبْيَاتِهِ «**ثَلاَثَةَ عَشَرَ بَيْتًا ومِئَةٌ**»، وهو على بحر الرَّجزِ، وبَحْرُ الرَّجزِ خَفِيفٌ على اللسان، قريبٌ للحفظ، ، فَنَظْمُ المَقْصُودِ سَهْلٌ حُلْوٌ، ليس فيه إغْلَاقٌ ولا شُذُوذَاتٌ إلا قَلِيلًا، وقد قمتُ بشرحه شرحا متوسطا يناسب الـمُبْتَدِيء، ولم أذكر خلافا إلا نادرا إن دَعَتِ الحاجة لذلك؛ لأن المقام مقام اختصار، وهناك بعض الأبيات قد انكسر الوزن فيها، لا أدري أهو من الناظم أم لا، فَبَيَّنْتُ ذلك، ومثله لا يَقدح في النظم، وقد وَقَفْتُ مع ألفاظ النظم كثيرا من حيث معانيها، وقمتُ بإعراب الكلمـات التي تحتاج إلى بيان وإيضاح، وهذا لَازِمٌ، ولا يَكْفِي أن أذكر المراد من البيت، فهذا لا يُفيد طالب العلم الإفادة المطلوبة، لا سيما إن كان النظم فيه شيء من الصعوبة، ولم أكثر من الأمثلة، وإنما اكتفيتُ بذكر مثال أو مثالين مشهورين عندهم؛ حتى يسهل الكتاب على طلاب العلم الوَافِدِينَ لتحصيل هذا الفن، وقد ذَكَرْتُ المراجع التي اعتمدت عليها في نهاية الكتاب، ولن تجد شيئا يَتعلق بفن الصرف مما هو موجود في هذا الكتاب إلا وهو موجود في هذه المراجع، إلا «**ما قمتُ بإعرابه، وطريقة الشرح التى سَلَكْتُهَا**»؛ حيث شرحته بنفس الطريقة التى سَلَكْتُهَا في شرح نظم الورقات للعِمْرِيطِيِّ، والمسمى: «**بقَطْفِ الثَّمَرَاتِ في شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**».

وقد ذكرتُ في نهاية كل باب مُـحَصِّلَـتَـهُ للتَّيْـسِـيـرِ.

وكنتُ قد سَمِعْتُ عن كتاب «**حَلِّ الـمَعْقُودِ مِنْ نَظْمِ المَقْصُودِ**» لمحمد بن أحمد عِلَيْشٍ[1] قبل أن أَشْرَعَ في شرح نظم المقصود، ولم أعرف شرحا مكتوبا لنظم المقصود إلا هو، فَذَهَبْتُ أشتريه فلم أجده، فَشَرَعْتُ في شرحي مستعينا بالله، ثم وُفِّقْتُ للحصول عليه بعد الانتهاء من كتابة هذا الكتاب، فوجدته مطبوعا في مطبعة «**مصطفي الحلبي ١٣٦٨هـ الطبعة الأخيرة**»، ثم رأيتُ له طبعة أخرى في «**المطبعة الميرية بمكة ١٣١٦هـ**» فوجدتُ أَنَّنِي وافقتُ الشارح «محمد بن أحمد عليش» في كثير مما قال، فَحَمِدتُ الله على ذلك، فنَقَلتُ منه بعض الكلمـات القليلة.

وقد راسلتُ أحد إخواني مِمَّنْ يعمل في مجال التحقيق للحصول على مخطوط لهذا النظم، فقام-جزاه الله خيرا-بمراسلة مركز الملك فيصل بالرياض وأفاده المركز بأن للنظم مخطوطا بالمكتبة الأزهرية رقم الحفظ «[١٢٠] ٨٧٥٧» المصدر: «**فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى ١٣٦٦ هـ ٤/ ٧٢**»، وقد حاولتُ الحصول عليه ولم أُفْلِحْ.

وقد أخبرني آخر بأن أولى طبعات الكتاب كانت سنة ١٣٨٢هـ بالقاهرة «المطبعة الوهبية».

ثم استطعتُ بفضل الله أن أحصل على مخطوط غير كامل من موقع «**جامع المخطوطات الإسلامية**»، وفيه بعض الاختلافات عن نسخة الحلبي فقمتُ بإثباتها، ولا أدري أهي بخط الناظم أم لا.

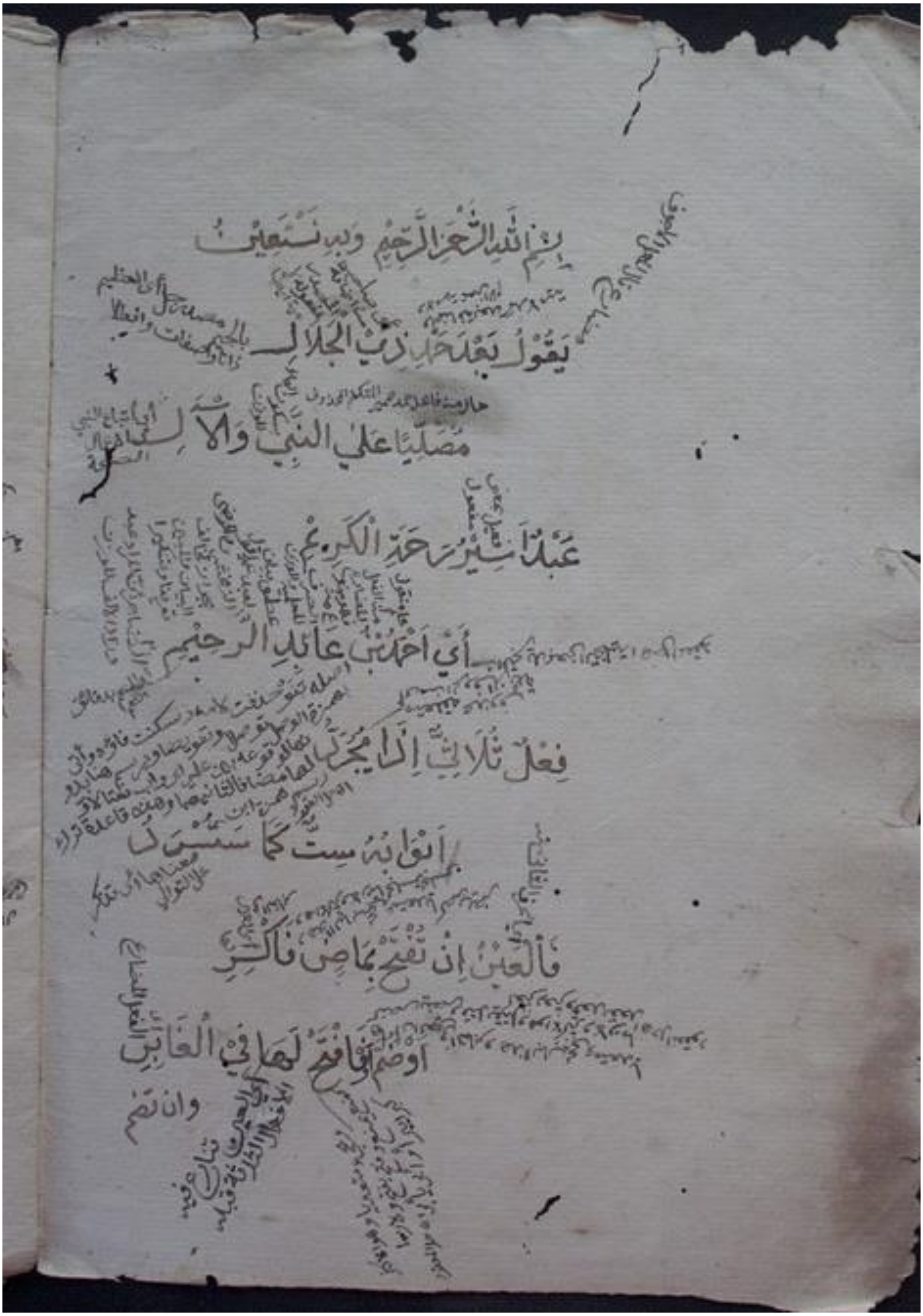
وكنتُ قد شرحتُ نظم المقصود لإخواني طلاب العلم شرحا صوتيا ميسرا متوفرا على الشبكة لمن أراد الرجوع إليه، ويَقَعُ في (**ثَلَاثَةَ عَشَرَ دَرْسًا**)، وشرحا آخر موسعا لم يُسجل.

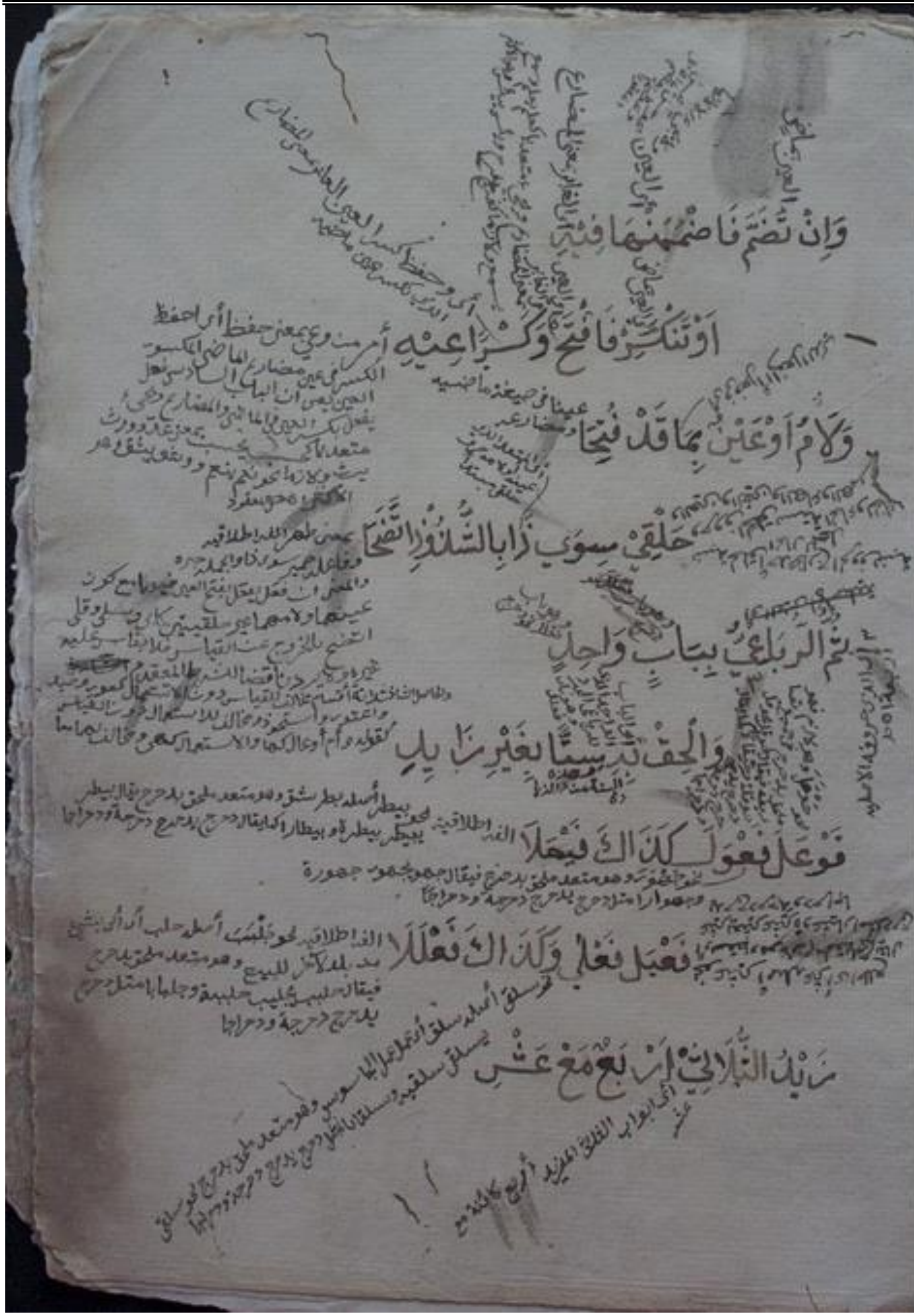
فَأَسْأَلُ اللـهَ القبولَ والرِّضَا، والـخَتْمَ بالحُسْنَى إذا العُمْرُ انْقَضَى، وأنْ يَرْزُقَنَا الإخلاص في القول والعمل، إنه وَلِـيُّ ذلك ومَوْلَاهُ.

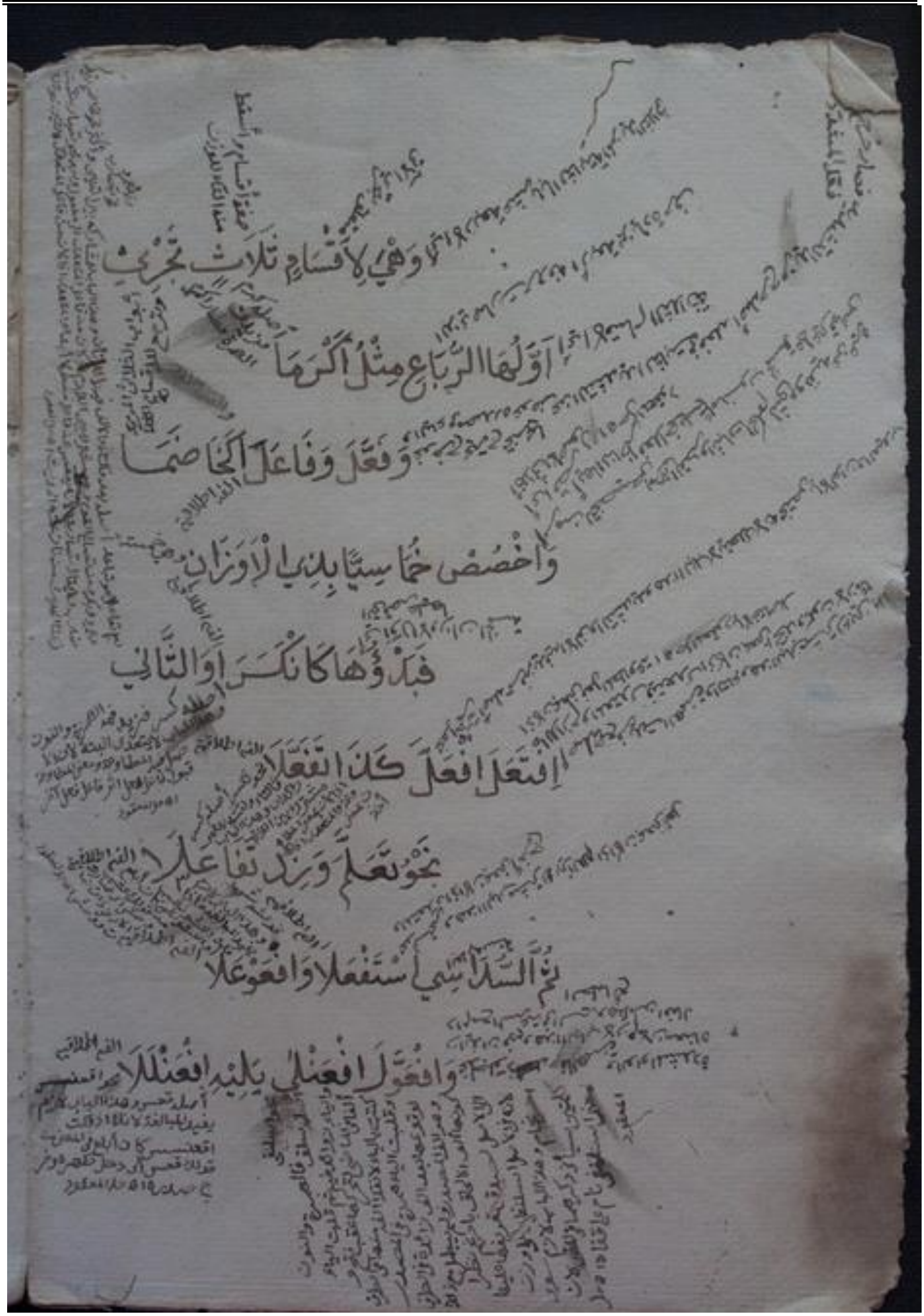
---

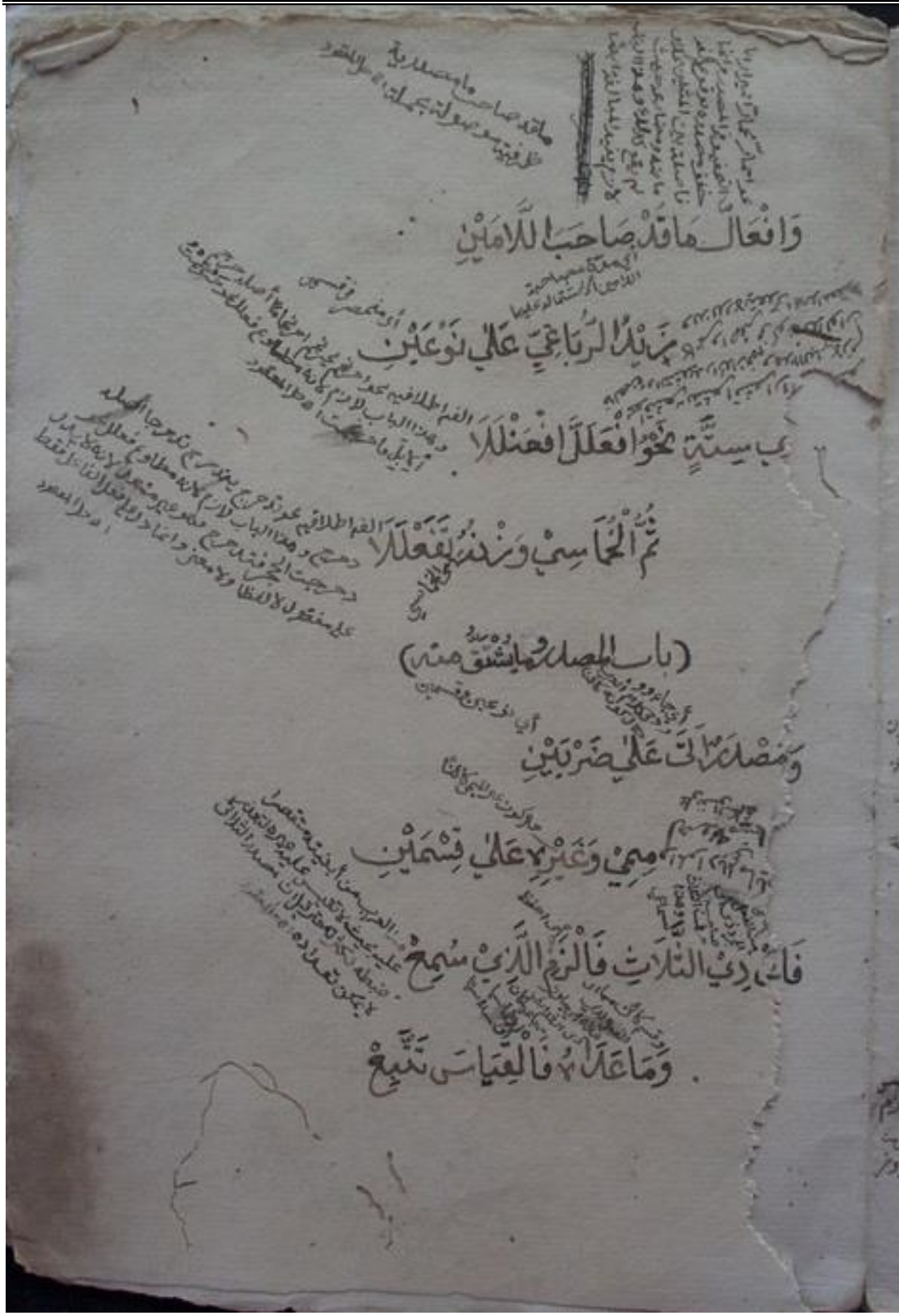
(١) كما ضبطها هو بنفسه، انظر (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك) (١/ ٢)، وقيل: بضم العين، كما في (هدية العارفين) (٢/ ١٤٨).

صور من المخطوط



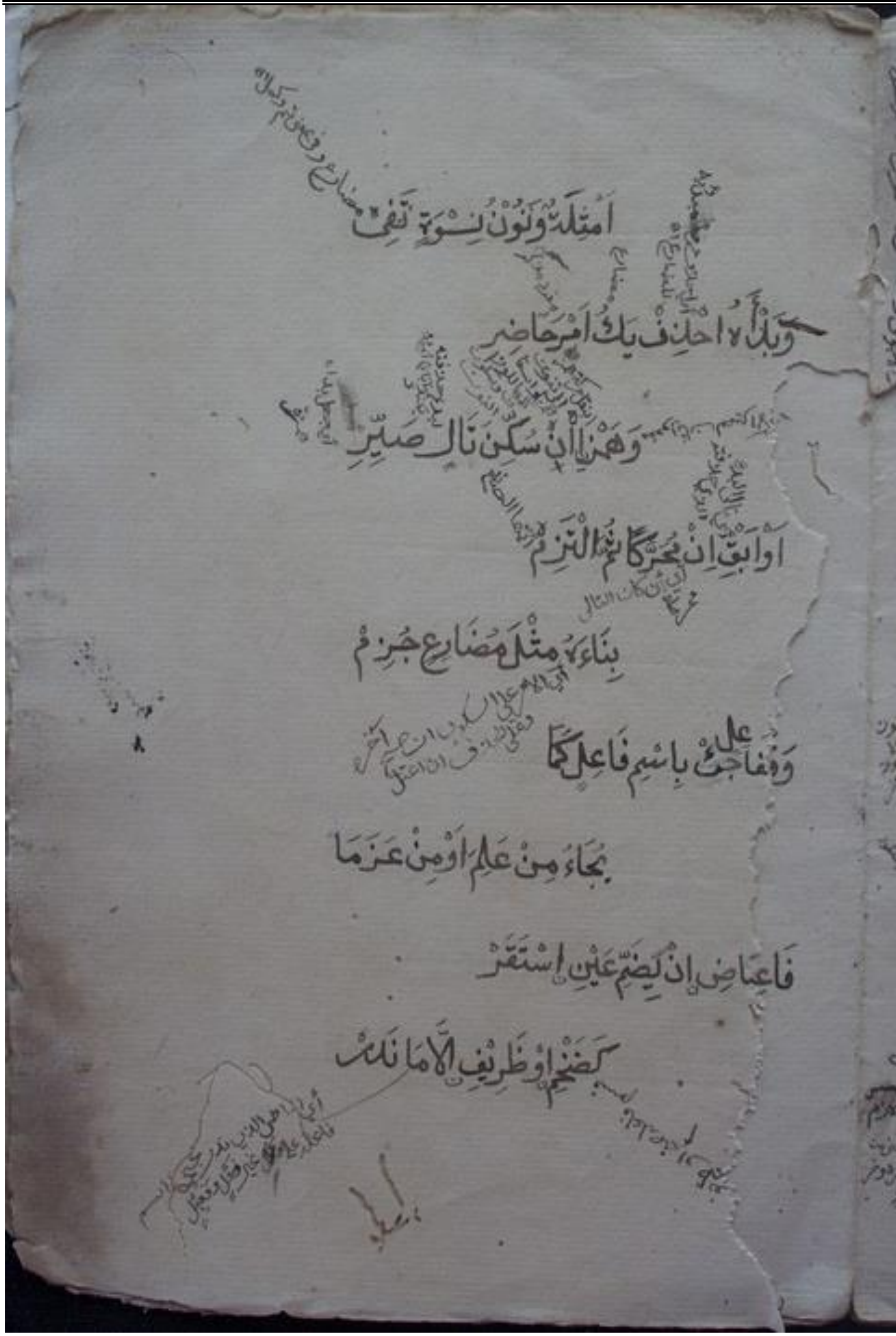

وإن تضم فاضممنها فيه
أو تنكسر فافتح وكسرا عيه
ولام أو عين بما قد فتحا
حلقي سوى ذا بالشذوذ اتضحا
ثم الرباعي بباب واحد
والحق به ستا بغير زايد
فوعل فعول كذاك فيعلا
فعنل فعلى وكذاك فعللا
زائد الثلاثي اربع مع عشر


وهي لأقسام ثلاث تجري
أولها الرباع مثل أكرما
وفعّل وفاعل أخاصما
واخصص خماسيا بذي الأوزان
فبدؤها كانكسر أو التالي
افتعل افعلّ كذا تفعّلا
نحو تعلّم وزد تفاعلا
ثم السداسي استفعلا وافعوعلا
وافعوّل افعنلى يليه افعنللا



وانعال ماقد صاحب للامين
يزيد الرباعي على نوعين
سداسية نحو افعلل افعنللا
ثم الخماسي وزنه تفعللا
(باب المصدر وما يشتق منه)
ومصدر اتى على ضربين
ميمي وغيره على قسمين
فما من ذي الثلاث فالوزن الذي سمع
وما عداه فالقياس تتبع


ميمي الثلاثي إن تكن من أجوف
صحيح او مهموز او مضعف
آل كمفعل بفتحتين
وشذ منه ما بكسر العين
كذا اسم الزمان والمكان من
مضارع ان لا بكسر هابن
وافتح لها من ناقص وما قرن
واعكس بمعتل لمفروق
وما عدا الثلاث كلا اجعلا



امثلة ونون نسوة تفي

وبدأ احذف بك أمر حاضر

وهمز إن سكن نال صير

أو ابق إن محركا ثم التزم

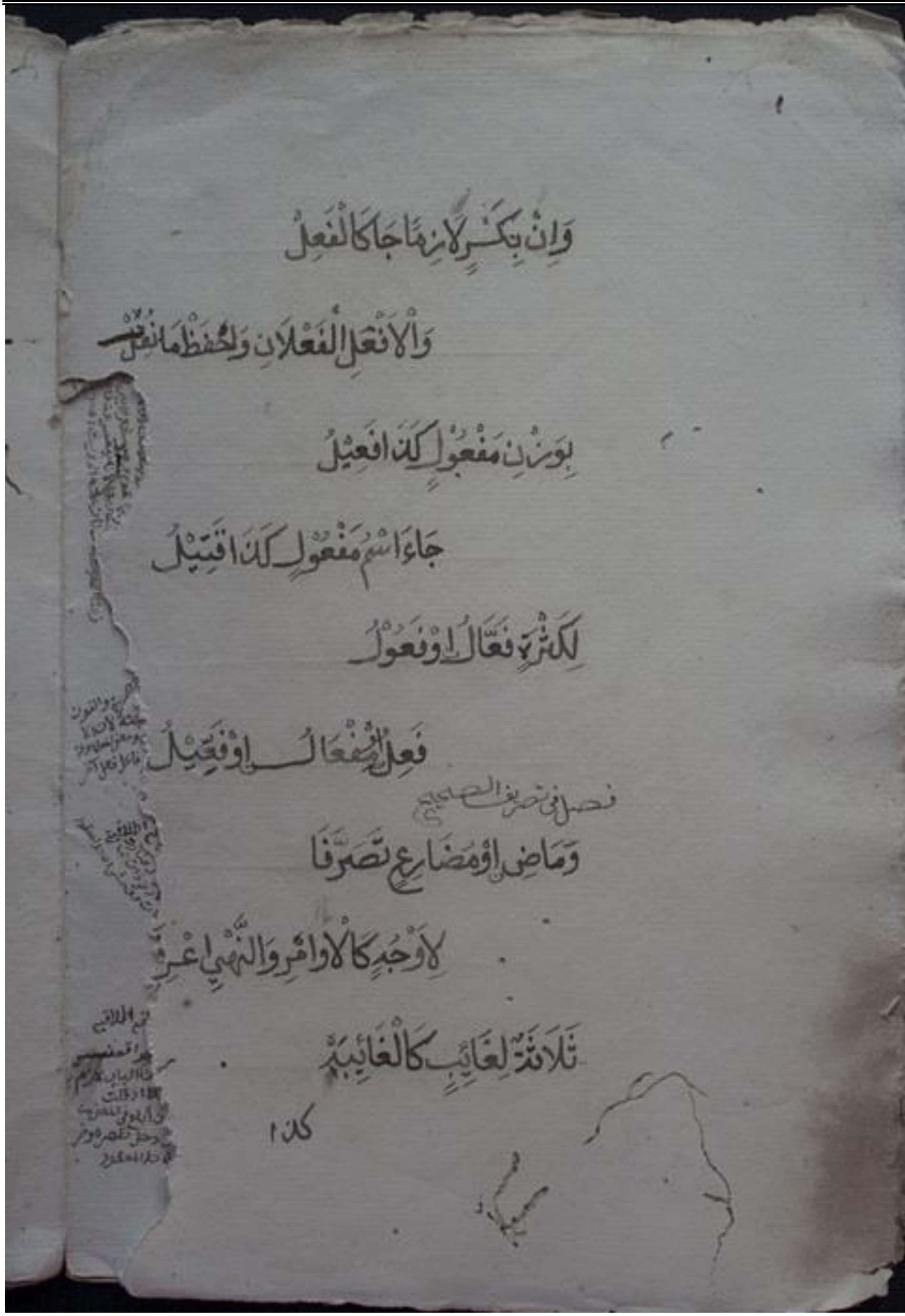
بناءه مثل مضارع جزم

وهمز جئ باسم فاعل كما

بجاء من علم أو من عزما

فاعاض إن يضم عين استقر

كضخم أو ظريف الا ما نلك


وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ

وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ

بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا افْعِيلُ

جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا اقْتِيلُ

لِكَثْرَةٍ فَعَّالُ أَوْ فَعُولُ

فَعِلٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعِيلُ

فصل في تصريف الصحيح

وَمَاضٍ أَوْ مُضَارِعٍ تَصَرَّفَا

لِأَوْجُهٍ كَالْأَوَامِرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَا

ثَلَاثَةٌ لِغَائِبٍ كَالْغَائِبَةْ

كذا

كذا المخاطبُ وكالمخاطَبه

ومتكلمٌ له اثنانِ هما

في غيرِ أمرٍ ثم نهيٍ عُلِما

لعشرةٍ يصرّفُ اسمُ الفاعلِ

فعَلهْ وفاعِلَيْنِ فاعِلِ

وفاعِلِيْنَ فُعَّلٍ فُعَّالِ

وفيهما اضمُمْ فا وشدَّ التالي

فاعِلةٌ فاعِلَتَيْنِ فاعِلا

تٍ وفواعِلَ كما قد نُقِلا

ثم اسم مفعول لسبع يأتي

مفعولة ونحو مفعولات

كذاك مفعولتنا ومفـ

عولون ثم جمع تكسير يضف

ونون توكيد بالامر النهي صل

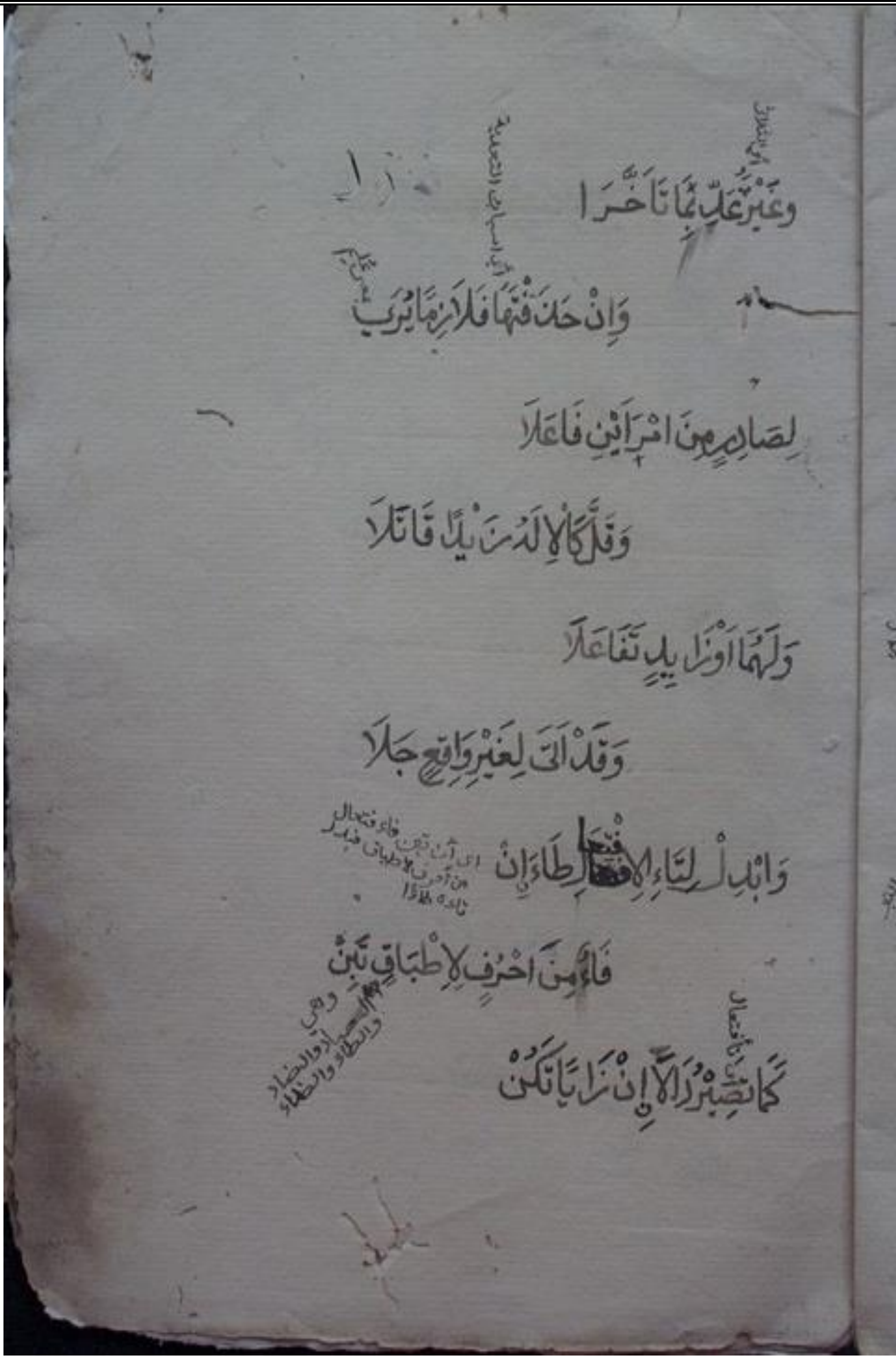
وذات خف مع سكون لا تصل

(فصل في فوائد)

بالهمز والتضعيف عد ما لزم

وحرف جر ان تلا اتيا وسم

وغيره.



وغير علّ ثمانًا آخرا

وإن حذف فيهما فلازم ما يرب

لصادر من اثنين فاعلا

وقل كالالذي يلي فاتلا

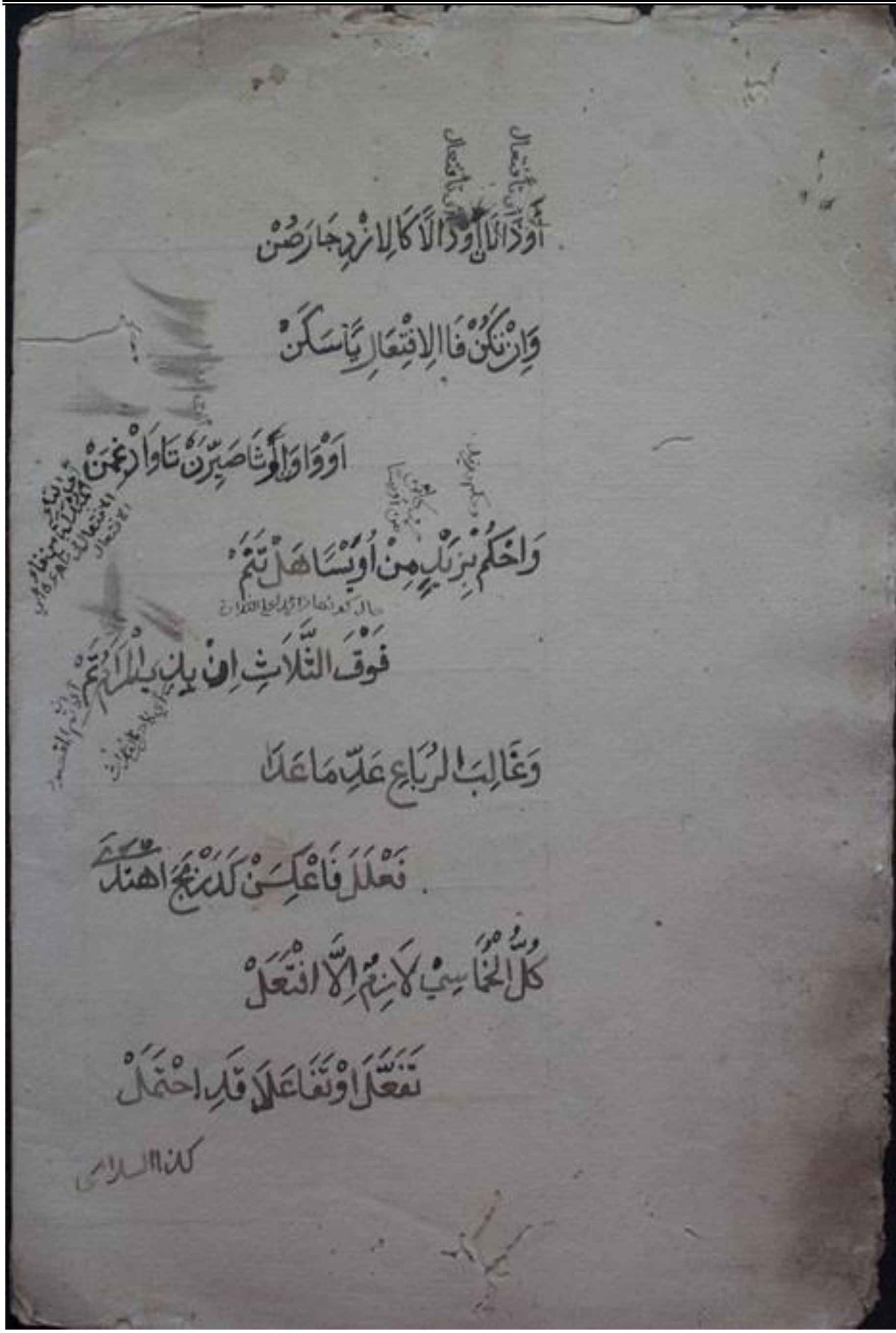
ولهما أو زايد تفاعلا

وقد أتى لغير واقع جلا

وابدل لتاء الافتعال طاء إن

فاء من احرف الاطباق تبن

كما تصبر دالا إن زايا تكن



أو ذا الالى أو ذا الالى كالازدجار صن

وإن تكن فا الافتعال يا سكن

أو واوا أو ثا صيرن تا وادغمن

واحكم بزيد من او بسا هل تنم

فوق الثلاث إن يلن بالامر ثم

وغالب الرباع عد ما عدا

تفعلل فاعلن كذا نحو اهتدى

كل الخماسي لاسم إلا افتعل

تفعل أو تفاعلا فقد احتمل

كذا السلامي

مُقَدِّمَةٌ في عِلْمِ الصَّرْفِ

علم الصرف أحد علوم لسان العرب، ومعلوم أنَّ لكل علم من العلوم مَبَادِئَ تَخُصُّهُ، فكان لزاما أن أذكر مَبَادِئَ علم الصرف حتى يسهل على طلاب العلم الوُلُوجُ فيه، فإذا لم يَعْرِفْ طالب العلم هذه المَبَادِئَ صَعُبَ عليه الفن، ثُمَّ إنَّه قد يَلِجُ بَحْرَ العلوم فيغرق، فعلى الطالب أن يَتَعَلَّقَ بَطَوْقِ النَّجَاة، وهو التدرج في العلوم، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة مَبَادِئِ العلوم.

وقد نَظَمَ هذه المَبَادِئَ غَيْرُ واحد، ومنهم الصَّبَّانُ في حاشيته على شرح السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ للملوي «ص٣٥»، **فقال:**

إِنَّ مَبَادِئْ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحَدُّ وَالموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه

وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالوَاضِعْ ... وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

وقد أنشَدتُها في بيتين، فقلتُ:

إِنَّ الْمَبَادِئْ عَشْرَةٌ فَلْتَعْرِفِ ... الحَدُّ والمَوْضُوعُ ثُمَّ النِّسْبَةِ

حُكْمٌ مَسَائِلْ وَالثَّمَرْ وَفَضْلُهُ ... والِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ ثُمَّ وَضْعُهُ

١ - حده:

الصرف لغة: مأخوذ من التَّحْوِيلِ والتَّغْيِيرِ والتَّبْدِيلِ، **تقول**: صَرَفْتُ الشيءَ، إذا حولتَهُ وغيرتَهُ من حال إلى حال، وهو مَصْدَرُ «**صَرَفَ يَصْرِفُ صَرْفًا، فهو صَارِفٌ، ومَصْرُوفٌ**»، **أما التَّصْرِيفُ**: فيُطْلَقُ أيضا ويُراد به التَّحْوِيلُ، والتَّغْيِيرُ، والبَيَانُ، والتَّفْصِيلُ، والتَّقْسِيمُ، وغيرُ ذلك من المعاني، وهو مَصْدَرُ «**صَرَّفَ يُصَرِّفُ تَصْرِيفًا، فهو مُصَرِّفٌ، ومُصَرَّفٌ**».

وكثير من هذه المعاني وردت في كتاب الله.

قال الله تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة «١٦٤»، فتصريف الرياح **يَعْنِي**: تغييرها من جهة إلى جهة، ومن حالة إلى حالة.

وقال تعالى: ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ التوبة (١٢٧).

يَعْنِي: غَيَّرَ اللهُ قُلُوبَهُم، وحَوَّلَ قُلُوبَهُم.

وقال تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ الأنعام (٤٦).

نُصَرِّفُ الْآيَاتِ **يعني**: ننوع الآيات ونغيرها.

وقال النبي -ﷺ-: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**». **ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ**». رواه مسلم.

واصطلاحا: عِلْمٌ بأُصُولٍ يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ التي ليست بِإِعْراب.

إلى هنا حد ابن الحاجب في شافيته، ونزيد عليه: «**ولا بناء**».

قوله: «علم». هذا الحَدُّ العِلْمِيُّ لعلم الصرف، وليس الحدَّ العَمَلِيَّ التَّطْبِيقِيَّ.

وقوله: «بأُصُولٍ». جمع أَصْلٍ، **والأَصْلُ لُغَةً**: أَسَاسُ الشَّيْءِ كما قال ابن فارس.

والمراد به هنا: الضوابط العامة التي تكون لكل فن، أو القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كما قال الرَّضِيُّ، وقد اعترض الرَّضِيُّ على قول ابن الحاجب: «**التَّصريفُ عِلْمٌ بأُصُولٍ**» في شرحه على الشافية؛ لأن كلام ابن الحاجب مُوهِمٌ بأن التصريف غير الأصول، **فقال**: والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها.اهـ

وكلام ابن الحاجب مستقيم كما بينته في «**شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**» فراجعه فالمقام هنا مقام اختصار.

وقوله: «**يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ**». **يَعْنِي**: يُعْرَفُ بها هَيْئَاتُ الكَلَمَاتِ مِنْ حيث الحركات والسَّكَنَاتُ وعدد الحروف والترتيب.

وقوله: «**التي ليست بِإِعْراب ولا بناء**». أخرج به علم النحو.

فعلم الصرف يَتَعَلَّقُ بأَوَائِلِ الكلم وأَوَاسِطِهِ، بخلاف النَّحْوِ، فهو علم يَبْحَثُ في أواخرِ الكَلِمِ مِنْ حَيْثُ الإعرابُ والبِنَاءُ.

وقد يَشْتَرِكُ الصرف مع النحو لَكِنْ لا من حيث الإعراب والبناء، وإنما من حيث البحث في أواخر الكلم، كحال الإدغام، أو حذف أحد الساكنين.

قال ابن مالك في «إيجاز التعريف في علم التَّصريف»: علم يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال وشِبْـهِ ذلك.اهـ

وحده الزَّنْجَانِـيُّ بقوله: «هو تَـحْوِيلُ الأصْلِ الوَاحِدِ إلى أمْثِلَةٍ مُـخْتَلِفَةٍ لِـمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَـحْصُلُ إلا بها».اهـ، وهذا الحد العملي التطبيقي.

فقوله: «**تَـحْوِيلُ الأصْلِ الوَاحِدِ**». **يَعْنِي**: المصدر على الصحيح كما سيأتي.

وقوله: «**إلى أمْثِلَةٍ مُـخْتَلِفَةٍ لِـمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ**».

مثل: «**ضَرْبٍ**»، هذا مصدر يُشتق منه الماضي، فتقول: (**ضَرَبَ**)، والمضارع «**يَضْرِبُ**»، والأمر «**اضْرِبْ**»، واسم الفاعل «**ضَارِبٌ**»، واسم المفعول «**مَضْرُوبٌ**»، إلى غير ذلك من المشتقات.

والاسم أيضا داخل في قوله: «تحويل الأصل الواحد»، لأن له تَغْيِيراتٍ، نحو: «**زَيْدٍ**»، «**وَزَيْدَيْنِ**»، «**وَزَيْدِينَ**»، «**وَزَيْدِيٍّ**»، فقد حصل للاسم تحويل وتَغْيِيرٌ، واختلفت المعاني باختلاف تلك التَّغْيِيراتِ.

فكل مثال من الأمثلة الـمُحول إليها له معنى، فالماضي غير المضارع غير الأمر غير اسم الفاعل غير اسم المفعول.

وقوله: «**لا تَحْصُلُ إلا بها**». **يَعْنِي**: لا تحصل المعاني لا بهذه الأمثلة المتنوعة.

٢ – مَوْضُوعُهُ:

الكلمـات العربية من حيث كونُها أسمـاءً مُتَمَكِّنَـةً، أو أفعالا مُتَصَرِّفَـةً، ومن حيث معرفةُ أحَوَالـِهَا مِنْ صِحَّةٍ، وإعْلَالٍ، وقَلْبٍ، وأَصَالَةٍ، إلخ..

٣ – **ثمرته :**

فهم الكتاب والسنة.

قال ابن مالك في مقدمة (إيجاز التعريف في علم التَّصريف): فإنَّ التَّصريفَ علمٌ تَتَشَوَّفُ إليه الهِمَمُ العليَّـةُ، ويَتوقَّفُ عليه وُضُوحُ الحِكَمِ العربية، ويَفْتَحُ مِنْ أبوابِ النَّحوِ ما كان مُقْفَلًا، ويُفَصِّلُ مِنْ أصُولِهِ ما كان مُجْمَلًا.اهـ

٤ – **نِسْبَتُهُ :**

هو أحد علوم لسان العرب، ونِسبته إلى غيره من العلوم التَّـبَايُنُ، وقد يَشْتَرِكُ مع غيره من العلوم في بعض المباحث.

٥ – **فَضْلُهُ :**

من أَجَلِّ علوم اللسان، فعليه يُتوقف ضبط أبنية الكلم، والتصغير والنِّسبة، ومعرفة الجموع والتثنية، والسماعي والقياسي والشاذ، والإدغام والإبدال، ولولا ذلك ما فُهِمَ القرءان والسنة.

قال ابن عُصْفُورٍ في الـمُمْتِعِ الكبير «ص٣١»: التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف.

وقال أيضا: ومما يبين شرفه أيضًا أنه لا يُوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به. اهـ

٦ – **واضعه :**

هو واضع علم النحو، وهو أبو الأسود الدُّؤَلِـيُّ، فإن علم التصريف لا يُفصل بينه وبين النحو عند المتقدمين، ولذلك لم يَفْصِلِ النُّحَاةُ المتقدمون بينه وبين الصرف، كما فعل سيبويه، والخليل، والكسائي، وغيرهم.

وأول من صنف فيه مستقلا أبو عثمان المازني في كتابه (**التصريف**)، أما القول بأن واضعه هو مُعَاذ الهَرَّاء فلا يُسلم به، فعلم التصريف مَوْضُوعٌ قَبْلَهُ، فلا يقال إذن: مَنْ هو واضع علم الصرف؟؛ لأن واضعه هو واضع علم النحو!.

وأما ما اعتمد عليه السيوطي وغير واحد من القصة التي حدثت بين مُعَاذٍ وبين أبي مُسْلِمٍ مُؤَدِّبِ عَبْدِ الْـمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فليس فيها أنه واضعه، وإنما تدل على أنه كان يتكلم فيه كغيره من علماء عصره، أو كان يعتنى به عناية خاصة.

وقد كانت علوم العربية كلها علما واحدا أو كالعلم الواحد، ثم اصطلح المتأخرون على التفرقة، فبعضهم اعْتَنَى بالتراكيب، فسموا ذلك نحوا، وآخرون اعْتَنَوا بمعاني اللغة، فسموه فقه اللغة، أو علم اللغة، واعْتَنَى غيرهم بأحوال الكلم الذى ليس بإعراب ولا بناء فسموه صرفا، وهكذا، حتى صارت اللغة علوما متعددة، لكل علم منها مُصَنَّفَاتٌ مُسْتَقِلَّةٌ.

٧ – **اسْمُهُ :**

علم الصَّرْفِ، وعلم التَّصْرِيفِ، وقد كان المتقدمون أكثر ما يُطْلِقُونَ التصريف على التَّمَارِينِ والأَمْثِلَةِ غيرِ المَسْمُوعَةِ.

٨ – اسْتِمْدَادُهُ:

يُستمد من الكتاب والسنة ولسان العرب الفصحاء.

٩ – حُكْمُهُ:

فرض كفاية على الأمة، وقد يتعين على المجتهد إذا توقف فَهْمُ مسألة معينة أو فَتْوَى على شيء منه.

١٠ –مَسَائِلُهُ:

سيأتيك بعضها في الكتاب، كالقواعد الكلية، والمجرد والمزيد، والإعلال، والإبدال، والقلب، والحذف، والاشتقاق، والزيادة والنقصان، والتثنية، وأوزان الجموع، والإدغام، والتقاء الساكنين.. إلخ

المِيزَانُ الصَّرْفِيُّ

الميزان مُشْتَقٌّ من الوزن، والوَزْنُ ثَقْلُ شيء بشيء مثلِه، **تقول**: وَزَنْتُ الشيءَ وَزْناً، وأصله «**مِوْزَانٌ**»، سَكَنَتِ الواو وانْكَسَرَ ما قبلها، والقاعدة أنه إذا سَكَنَتِ الوَاوُ وانْكَسَرَ ما قبلها وجب قَلْبُ الواو ياءً، فصارت الكلمة بعد القلب «**مِيزَان**».

والميزان الصرفي قد ابْتَكَرَهُ الصَّرْفِيُّونَ لضبط ومعرفة أحوال أبنية الكلم؛ ففكروا في وضع هذا الميزان، ثم وضعوا له عدة ضوابط:

أولا: اعتبروا أصول الكَلمات العربية ثلاثة أحرف؛ وذلك لأن غالب كلمات اللغة العربية ثلاثية، سواء أكانت أسماء أم أفعالا، فلمَّا كانت الكلمات الرباعية والخماسية أقَلَّ من الثلاثية جعلوا الأصل في الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف؛ لأن القواعد إنما تُوضع على الغالب، ولو جعلوا أصول الكلمات رباعية أو خماسية لاضطروا إلى الحذف، فلما جعلوها ثلاثية كان المصير أن يُزاد على الثلاثية عند الوزن حرف أو حرفان أو ثلاثة، والزيادة عندهم أسهل من الحذف.

ثانيا: قابلوا هذه الأحرف الثلاثية عند الوزن بالفاء والعين واللام، فأعطوا الحرفَ الأول الفاء، والحرف الثَّاني العين، والحرف الثالث اللام.

فأصبح عندنا وَزْنٌ ومَوْزُونٌ، **فلو قلتَ مثلا**: ما هو وزن ضَرَبَ؟

الجواب: وزنُ «**ضَرَبَ**» هو «**فَعَلَ**»، فالضاد هي «**فاء الكلمة**»، والراء هي «**عين الكلمة**»، والباء هي «**لام الكلمة**».

قال في الوافية: وَتُوزَنُ الأُصُولُ فِـي الكَلَامِ *** بالفَاءِ ثُمَّ العَيْنِ ثُمَّ اللَّامِ

ثالثا: **ماذا فعل الصرفيون مع الكلمـات التي زادت على ثلاثة أحرف؟**

الجواب: إذا كانت الكلمة زائدة عن ثلاثة أحرف فلا تخرج عن أربعة أحوال:

الحالة الأولى:

أن تكون الزيادة أصلية بسبب أصل الوضع، أعني وضعتها العرب أو وضعها الواضع ابتداء على أربعة أحرف مثل: «**دَحْرَجَ**» و«**جَعْفَرٍ**».

والميزان عندنا على «فَـعَـلَ» كما سبق بيانه، فمـاذا نفعل؟

الجواب: نزيد لاما ثانية في نهاية الكلمة، فتصير «**دَحْرَجَ**» على وزن «**فَـعْلَـلَ**»، سَكَّنَّا العينَ في الوزن كمـا تَلْحَظُ؛ لأن عين الكلمة -التي هي الحاء- ساكنة في الموزون، وضبطنا أحرف الميزان كأحرف الموزون، وكذا تقول في «**جَعْفَرٍ**» على وزن «**فَعْلَلٍ**».

ولو كانت الكلمة على خمسة أحرف نزيد حَرْفَيْ لامٍ نحو: «**سَفَرْجَلٍ**» على وزن «**فَـعْـلَّـلٍ**»، وليس عندنا في الفعل أكثر من أربعة أحرف أصول، فإذا وجدتَ فعلا خماسيا أو سداسيا فاحكم بكون الحرف الخامس أو السادس زائدا.

وليس عندنا في الاسم أكثر من خمسة أحرف أصول، فإذا وجدت اسمـا سداسيا أو سباعيا فاحكم بكون الحرف السادس أو السابع زائدا.

الحالة الثانية:

أن تكون الزيادة بسبب تَكرار حرف من الحروف الأصلية، نحو «**جَلْبَبَ**» أصله «**جَلَبَ**» فَزِيدَتْ عليه الباء لإلحاقه بوزن «**فَعْلَلَ**» كما سيأتي بيانه، ففي هذه الحالة أيضا نزيد لاما ثانية في الوزن، **فنقول**: «**جَلْبَبَ**» على وزن «**فَعْلَلَ**»، ولو كان الفعل مُضَعَّفَ العين نحو «**خَرَّجَ**» ضَعَّفْنَا العينَ في الميزان أيضا، فنقول: «**خَرَّجَ**» على وزن «**فَعَّلَ**»، ولا يقال: «**خَرَّجَ**» على وزن «**فَعْرَلَ**» أو «**فَرْعَلَ**»، ولا يقال: «**جَلْبَبَ**» على وزن «**فَعْلَبَ**» أو «**فَعْبَلَ**».

الحالة الثالثة:

أن تكون الزيادة في الكلمة بسبب حرف زائد ليس من أصل الكلمة وليس بتَكرار حرف أصلي، وهذا النوع الثالث محصور في حروف معينة وهي مجموعة في كلمة «**سَأَلْتُمُونِيهَا**»، أو في كلمة «**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامُ**»، أو في كلمة «**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**»، وتُسَمَّى هذه الحروفُ حروفَ الزيادة.

فماذا نفعل في هذه الحالة؟

الجواب: نَزِنُ الكلمة كما هي، ثُمَّ نُنَزِّلُ الحرف الزائد في الوزن.

مثالٌ على زيادة هذه الأحرف: الفعل «**أَكْرَمَ**» الهمزة زائدة فيه، وأصله «كَرُمَ»، والهمزة كما سبق بيانه من حروف «**سَأَلْتُمُونِيهَا**».

فكيف نقوم بوزن الفعل «أَكْـرَمَ»؟

الجواب: نقوم بتنزيل الهمزة الزائدة في الميزان، ثم نَضبط حروف الميزان كحروف الموزون، فنقول: «**أَكْـرَمَ**» على وزن «**أَفْعَلَ**»، وهكذا نفعل في باقي حروف الزيادة.

فالفعل «**يَضْرِبُ**» على وزن «**يَـفْعِـلُ**»، والفعل «**اِسْتَغْـفَـرَ**» على وزن «**اِسْـتَـفْـعَـلَ**»، ومثله في الأسمـاء، فنقول في نحو «**قَائِمٍ**» على وزن «**فَاعِلٍ**»، و«**مُجْتَهِدٍ**» على وزن «**مُفْتَعِلٍ**»، وهكذا.

وقد تَحْصُلُ في الكلمة زيادتان كل منهما مختلفة عن الأخرى، فنَـزِيدُ كِلَا الزيادتين في الميزان، مثل الفعل «**اِعْشَوْشَبَ**»، فالهمزة والواو زائدتان، وضُعِّفَتْ الشِّينُ، **إذن**: حصل فيه زيادتان، **الأولى**: زيادة حرف ليس من أصل الكلمة وليس بتَـكرار حرف أصلي، **والثانية**: تكرار عين الكلمة، وهي «**الشين**»؛ لأن الفعل أصله «**عَشِبَ، يَعْشَبُ**» وسُمِعَ أيضا من البابين الآخرين «**عَشَبَ، وعَشُبَ**»، **إذن**: زِيدَتْ عليه الهمزة والواو، وكُرِّرَتْ عينه التي هي الشين.

ماذا نفعل في مثل هذه الحالة التي حَصَلَ فيها زِيَادَتَانِ؟

الجواب: نقوم بتنزيل الزِّيَادَتَيْنِ في الوزن، فنقول: (**اِعْشَوْشَبَ**) على وزن (**اِفْـعَـوْعَـلَ**)، إذن: زِدْنَا الهمزة والواو، وكررنا العين.

الحالة الرابعة:

إذا حَصَلَ حذف أو قلب في الموزون حَصَلَ أيضا حذف أو قلب في الميزان.

مثال الحذف: كلمة «**قَاضٍ**» أصلها «**قَاضِي**» على وزن «**فَاعِلٍ**»، حُذفت الياء التي هي لام الكلمة من الموزون، فحذفناها أيضا من الميزان، فتكون على وزن «**فَاعٍ**».

ومثله: «**قُلْ**» أصله «**قُوْلْ**»، اِلْتَقَى ساكنان، فحذفنا الأول منهما وهو عين الكلمة، فيصبح «**قُلْ**» على وزن «**فُلْ**».

ومثله: «**اسْمٌ**» أصله «**سِمْوٌ**» على مذهب البصريين، حُذفت منه الواو التي هي لام الكلمة، ودَخلت عليه همزة الوصل، فصار «**اسْمٌ**» على وزن «**افعٌ**».

وعند الكوفيين «**اسْمٌ**» على وزن «**اعْلٌ**»؛ لأنه مشتق من الوَسْمِ، حُذفت الواو التي هي فاء الكلمة ودخلت عليه همزة الوصل.

كذلك: الفعل «**وَعَدَ**» معتل الفاء بالواو، والقياس في مضارعه «**يَوْعِدُ**»، على وزن «**يَفْعِلُ**» فحُذفت منه الواو-التي هي فاء الكلمة-لوقوعها بين عَدْوَّتَيْهَا الكسرة والياء، فصار «**يَعِدُ**» على وزن «**يَعِلُ**».

تنبيه: إذا حصل قلب في الموزون بسبب إعلاله فلا نفعل فيه شيئا، بل نُنَـزِّلُهُ كمـا هو في الميزان، فنقول في مثل: «**قَالَ**» على وزن «**فَعَلَ**»، ولا نَقُولْ: «**قَالَ**» على وزن «**فَالَ**»؛ لأن قال أصله «**قَوَلَ**»، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالَ**».

ومثال القلب:

اسم الفاعل: «**حَادِي**» هو مقلوب «**وَاحِدٍ**»، وهو اسم فاعل من «**وَحُدَ يَوْحُدُ وَحَادَةً، وَوَحْدَةً ووَحَدًا، فهو وَاحِدٌ وَوَحِيدٌ**»، فدل ذلك على كون «**حَادِي**» مقلوب «**وَاحِدٍ**»، «**ووَاحِدٌ**» على وزن «**فَاعِلٍ**»، فحصل له قلب، فأصبحت الواو -التي هي فاء الكلمة- في «**وَاحِدٍ**» ياءً في نهاية الكلمة من «**حَادِوْ**» ثم قُلبت الواو ياء للمناسبة، فأصبح «**حَادِي**»، ثم حُذَفُت يائه لأنه منقوص، فتقول فيه: «**حَادٍ**»، فالألف الزائدة كما هي لم تتغير، ثم قُدمت لامُ الكلمة التي هي الدال على الفاء التي هي الواو، فأصبح وزنه «**عَالِفْ**».

ومثله: «**جَاه**» مَقْلُوبُ «**وَجْهٍ**» قُدِّمَتْ فائه على عينه، **أي**: «**جوه**»، ثم قُلبتِ الواو ألفا، فأصبح وزنه «**عَفَلَ**».

ومثله: «**أَيِسَ**» من «**اليَـأْسِ**» قُلبت الهمزة مكان الياء فأصبح «**أَيِسَ**» على وزن «**عَفِلَ**».

والقلب عند الصرفيين له أحوال، فقد يكون القلب «**بالاشتقاق، أو بالندرة، أو بالتصحيح، أو غير ذلك**».

هذا باختصار شديد، وهو أقل ما يُقال في الميزان الصرفي في هذا المقام، وقد سهلتُه عليك قدر المستطاع.

تَنْبِيهٌ قَبْلَ الشُّرُوعِ في الشَّرْحِ

اعلم علمني الله وإياك، أن علمَ التصريفِ علمٌ عَوِيصٌ صَعْبٌ، أقولها لك صراحةً؛ حتى تَعُدَّ العُدَّةَ، وتَخْلَعَ ثِيَابَ الكَسَلِ، وتُشَمِّرَ عَنْ سَاعِدِ الجِدِ.

فإذا أردْتَ اتقان هذا العلم فلا بد أن تراعي أربعة أمور:

الأول: الميزان الصرفي.

الثانى: باب الإعلال.

الثالث: حفظ الأوزان ومعرفتها معرفة جيدة.

الرابع: التطبيق العملي، حتى تَحصل على الملكة.

قد قَصَّرْتُ عليك الطريق بمعرفة هذه الأمور، أَمَّا باب الإعلال فسوف يَأْتِي بعض الكلام عليه، وأَمَّا الأوزان فسوف تَأْتِـي في أَثْنَاءِ النظم الذى ينبغي أن تكون حفظتَه، وأَمَّا التطبيق فهو ما سوف نفعله سويا في هذا الكتاب، ولن أزيد في الشرح عن ذكر مثال أو مثالين مشهورين عندهم لكل وزن، فتحفظه وتُخَرِّجَ عليه مِثلَه، وأما الميزان الصرفي فقد شرحتُه لك شرحا ميسرا.

واعلم أخي أن علوم اللغة يُتسامح فيها لضرب الأمثلة، فيكون الكلامُ مقصودَ اللفظ، **فنقول مثلا**: «كَاضْرِبْ، أو كَافْعَلا، أو كَمُحَمَّدٌ» ونحو ذلك، حتى لا يُشكل عليك الأمر إن كنتَ من المبتدئين، **فتقول**: لماذا لم يجر هذه الكلمة.

فهيا أخي طالب العلم استعن بربك الكريم، واطلب منه التيسير ..

نَظْمُ الْمَقْصُودِ

نَظْمُ الْمَقْصُودِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبِهِ نَسْتَعِينُ

١ يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الْجَلَالِ … مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالْآلِ
٢ عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ … أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ
٣ فِعْلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ … أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ
٤ فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ … أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الْغَابِرِ
٥ وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيهِ … أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ
٦ وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا … حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا
٧ ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ … وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَايِدِ
٨ فَوْعَلَ فَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلَا … فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلَا
٩ زَيْدُ الثُّلَاثِيْ أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ … وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تَجْرِي
١٠ أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا … وَفَعَّلَا وَفَاعَلَا كَخَاصَمَا
١١ وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الْأَوْزَانِ … فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَا وَالثَّانِي
١٢ اِفْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلَا … نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلَا
١٣ ثُمَّ السُّدَاسِي اسْتَفْعَلَا وَافْعَوْعَلَا … وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلَا
١٤ وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْنِ … زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ
١٥ ذِي سِتَّةٍ نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَا … ثُمَّ الْخُمَاسِيْ وَزْنُهُ تَفَعْلَلَا

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه

١٦ وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيمِيْ وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ
١٧ مِنْ ذِي الثَّلَاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ
١٨ مِيمِي الثَّلَاثِيْ إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ
١٩ أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ ... وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ
٢٠ كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ ... مُضَارِعٍ إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ
٢١ وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ ... وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوقٍ يَعِنْ
٢٢ وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلًّا اجْعَلَا ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا
٢٣ كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ ... عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ
٢٤ وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا
٢٥ وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا ... وَبَدْءُ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا
٢٦ إِلَّا الْخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ فَاكْسِرَنْ ... إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ
٢٧ ثُبُوتُهَا فِي الِابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الْكَلِمْ
٢٨ كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرِ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَمْزِ كَاجْهَرِ
٢٩ وَابْنِمٍ ابْنٍ ابْنَةٍ وَاثْنَيْنِ ... وَامْرِئٍ امْرَأَةٍ اثْنَتَيْنِ
٣٠ كَذَا اسْمٌ اسْتٌ فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ ... لَهَا سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ
٣١ وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ اقْبُلَا ... ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا
٣٢ وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا ... كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا
٣٣ مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي
٣٤ فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إِلَّا الرُّبَاعِي غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ
٣٥ وَمَا قُبَيْلَ الْآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا ... مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةٍ عَدَا
٣٦ فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا ... كَالْآتِ مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلَا

٣٧ وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ   كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ

٣٨ وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ   مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ

٣٩ أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ   أَوْ لَا وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلْ

٤٠ وَالَاخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلْ كَالنُّونِ فِي   أَمْثِلَةٍ وَنُونُ نِسْوَةٍ تَفِي

٤١ وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ   وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ

٤٢ أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ الْتَزِمْ   بِنَائَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ

٤٣ كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا   يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا

٤٤ وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ   كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيْفٍ الَّا مَا نَدَرْ

٤٥ وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ   وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ

٤٦ بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ   جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ

٤٧ لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ   فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

٤٨ وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَـصَــرَّفَـا ... لِأَوْجُهٍ كَالْأَمْـرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَـا
٤٩ ثَـلَاثَـةٌ لِغَـائِـبٍ كَـالْغَـائِـبَـهْ ... كَذَا مُـخَـاطَبٌ وَكَالْـمُخَاطَبَهْ
٥٠ وَمُتَكَـلِّمٌ لَهُ اثْنَـانِ هُـمَـا ... فِي غَيْـرِ أَمْـرٍ ثُمَّ نَـهْيٍ عُـلِمَـا
٥١ لِعَشْـرَةٍ يُصَـرَّفُ اسْمُ الْفَاعِـلِ ... فَعَـلَـةٍ وَفَاعِلَـيْـنِ فَـاعِـلِ
٥٢ وَفَاعِـلِـيـنَ فُـعَّـلٍ فُـعَّـالِ ... وَفِيهِمَا اضْـمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِـي
٥٣ فَاعِـلَةٍ فَاعِلَـتَيْـنِ فَـاعِـلَا ... تِ وَفَوَاعِلٍ كَمَا قَدْ نُـقِـلَا
٥٤ ثُمَّ اسْمُ مَفْـعُولٍ لِسَبْعٍ يَـاتِـي ... مَفْـعُولَـةٍ وَثَـنِّ مَفْـعُـولَاتِ
٥٥ كَذَاكَ مَفْـعُولٌ مُثَـنَّاهُ وَمَفْـ ... ـعُولُونَ ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَـفْ
٥٦ وَنُونَ تَوْكِيدٍ بِالَامْرِ النَّهْيِ صِلْ ... وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ

فَصْلٌ فِي فَوَائِدَ

٥٧ بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَـدِّ مَا لَـزِمْ ... وَحَرْفِ جَـرٍّ إِنْ ثُـلَاثِـيًّا وُسِـمْ
٥٨ وَغَيْـرَهُ عَـدِّ بِمَـا تَـأَخَّـرَا ... وَإِنْ حَذَفْـتَهَا فَـلَازِمًا يُـرَى
٥٩ لِصَادِرٍ مِنِ امْـرَأَيْنِ فَاعَـلَا ... وَقَـلَّ كَالْإِلَـهُ زَيْـدًا قَـاتَـلَا
٦٠ وَلَهُـمَـا أَوْ زَايِـدٍ تَـفَـاعَـلَا ... وَقَـدْ أَتَى لِـغَـيْـرِ وَاقِـعٍ جَـلَا
٦١ وَابْـدِلْ لِتَاءِ الِافْتِعَالِ طَـاءً انْ ... فَـاءٌ مِنَ احْـرُفِ لِإِطْـبَـاقٍ تَـبِـنْ
٦٢ كَمَا تَصِيـرُ دَالًا انْ زَايًا تَـكُنْ ... أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَـالِازْدِجَارِ صُـنْ
٦٣ وَإِنْ تَـكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَا سَـكَنْ ... أَوْ وَاوًا اوْ ثَا صَـيِّـرَنْ تَا وَادْغِمَـنْ
٦٤ وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أُوَيْسًا هَلْ تَنَمْ ... فَوْقَ الثَّـلَاثِ إِنْ بِذِي الْمَرَامُ تَـمْ
٦٥ وَغَـالِبَ الـرُّبَـاعِ عَـدِّ مَـا عَدَا ... فَعْلَلَ فَاعْكِـسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى
٦٦ كُلُّ الْـخُمَـاسِيْ لَازِمٌ إِلَّا افْـتَعَلْ ... تَـفَعَّـلَ اوْ تَـفَـاعَلَا قَـدِ احْـتَمَلْ
٦٧ كَذَا السُّدَاسِيْ غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا ... وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْعُولٍ صِلَا
٦٨ لِهَمْـزِ إِفْـعَـالٍ مَعَـانٍ سَـبْعَـةُ ... تَعْـدِيَـةٌ صَـيْـرُورَةٌ وَكَـثْـرَةُ

٦٩ حَيْنُونَةٌ إِزَالَةٌ وِجْدَانُ … كَذَاكَ تَعْرِيضٌ فَذَا الْبَيَانُ

٧٠ لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِي … لِطَلَبٍ صَيْرُورَةٍ وِجْدَانِ

٧١ كَذَا اعْتِقَادٌ بَعْدَهُ التَّسْلِيمُ … سُؤَالُهُمْ كَاسْتَخْيَرَ الكَرِيمُ

٧٢ حُرُوفُ وَايٍ هِيْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ … وَالْمَدِّ ثُمَّ اللِّينِ وَالزِّيَادَةِ

٧٣ فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الْمَاضِي افْتَتَحْ … فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ

٧٤ وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ … بِهِ وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ

٧٥ وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ … عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ

٧٦ وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ … فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ

٧٧ وَادْغِمْ لِمِثْلَيْ نَحْوِ يَا زَيْدُ اكْفُفَا … فَكُفَّ قُلْ وَسَمِّهِ الْمُضَاعَفَا

٧٨ مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ … نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ

٧٩ ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ … كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ

٨٠ ووَاوًا اوْ يَـا حُـرِّكَا اقْـلِبْ أَلِفَـا　　مِنْ بَـعْـدِ فَتْحٍ كَغَزَا الَّذِي كَفَى
٨١ ثُمَّ غَـزَوْا وَغَــزَتَـا كَـذَا غَزَتْ　　وَأَلِفٌ لِلسَّـاكِـنَـيْـنِ حُـذِفَـتْ
٨٢ وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ مُنْـتَفِي　　وَغَزَوَا كَذَا غَزَوْتُ فَـاقْـتَـفِـي
٨٣ وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَـقَالَ كَالَ مَا　　لِكَغَـزَا ثُمَّ كَفَى قَـدِ انْـتَمَـى
٨٤ كَغَـزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ　　كِلْنَ بِضَـمٍّ فَـا وَكَـسْـرِها رَوَوْا
٨٥ وَالْـيَاءُ إِنْ مَا قَـبْلَهَا قَـدِ انْـكَسَرْ　　فَـابْـقِ مِثَالُـهُ خَشِـيتَ لِلضَّـرَرْ
٨٦ أَوْ ضُـمَّ مَعْ سُكُـونِهَا فَصَـيِّـرِ　　وَاوًا فَقُـلْ يُـوسِـرُ فِي كَـيُـيْـسِـرِ
٨٧ وَوَاوٌ اثْرَ كَـسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِـرْ　　يَاءً كَـجِـيـرَ بَعْدَ نَقْـلٍ فِي جُـوِرْ
٨٨ وَإِنْ تُـحَـرَّكْ وَهْيَ لاَمُ كِـلْـمَـةِ　　كَذَا فَـقُلْ غَـبِـيْ مِــنَ الْغَـبَاوَةِ
٨٩ حَرَكَـةٌ لِـيَا كَـوَاوٍ إِنْ عَـقِــبْ　　مَا صَـحَّ سَاكِـنًا فَـنَقْـلُهَا يَـجِبْ
٩٠ مِثَـالُ ذَا يَـقُولُ أَوْ يَـكِـيـلُ ثُـمْ　　يَـخَافُ وَالْأَلِـفُ عَنْ وَاوٍ تَـقُـمْ
٩١ وَإِنْ هُـمَـا مُـحَـرَّكَيْـنِ فِي طَرَفْ　　مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُخَفْ
٩٢ نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا　　أَوْ مِنْ خَـشِيْ وَيَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا
٩٣ وَاحْذِفْـهُمَـا فِي جَـمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ　　وَمَا كَتَـغْزِيـنَ بِذَا مُـسْـتَـوِيَـهْ
٩٤ وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُـلْ قَائِلَا　　بِـأَلِـفِ زَيْــدٍ وَهَـمْـزٍ مَـا تَــلَا
٩٥ فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَـمْ يَنْتَصِبْ　　وَلَا بِأَلْ وَحَـذْفُ يَائِـهِ يَـجِـبْ
٩٦ وَكَـمَقُـولٍ اسْـمَ مَفْـعُـولٍ خُـذَا　　بِالنَّـقْلِ كَالْمَكِيلِ وَاكْـسِرْ فَاءَ ذَا
٩٧ وَمِثْـلَيِ الْـمَغْـزُوِّ حَـتْمًـا أَدْغِمَـا　　كَـذَاكَ مَخْـشِـيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا
٩٨ وَأَمْـرُ غَائِـبٍ أَتَـى مِنْ أَجْوَفِ　　كَـلِـيَقُلْ وَأَصْلُـهُ غَيْـرُ خَفِـي
٩٩ مُـخَاطَبٌ مِنْـهُ كَقُلْ بِالـنَّـقْــلِ　　وَحَذْفِ هَـمْـزِهِ وَعَيْـنِ الْأَصْـلِ
١٠٠ وَثَـنِّـهِ عَلَى كَـقُولَا وَالْتَــزِمْ　　مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْـنِ حَذْفًـا لِلْمُتِمْ
١٠١ وَحَذْفُ فَـا الْـمُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ　　وَأَمْـرٍ اوْ نَـهْيٍ مَـتَى تُـعْلَمْ جَـلِي

١٠٢ بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا ... وَرِثْ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا
١٠٣ ثُمَّ اللَّفِيفُ لَا بِقَيْدٍ قَدْ حُكِمْ ... لِلَامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ
١٠٤ وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنِ مَا قُرِنْ ... وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ
١٠٥ وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا ... لِاثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ائْتِيَا
١٠٦ وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ ... مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ
١٠٧ أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ ... وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ
١٠٨ مَهْمُوزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ ... بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ
١٠٩ كَيَاكُلِ ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ مَتَى ... حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى
١١٠ نَحْوُ قَرَا وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوْ فَقَطْ ... كَاسْأَلْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ
١١١ وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ ... وَكَالصَّحِيحِ غَيْرُهُ صَرِّفْ وَقِسْ
١١٢ قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ المَقْصُودِ ... فَاعْذِرْ حَدِيثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُودِ
١١٣ وَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا

مُقَدِّمَةُ النَّاظِم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبه نَسْتَعِينُ

يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الْجَلَالِ	مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِي وَالْآلِ
عَبْدُ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ	أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ

بدأ الناظم بالبَسْمَلَةِ كما هي عادة أهل العلم، وذلك لعدة أمور:

أولا: أسوة بكتاب الله جل وعلا.

ثانيا: أسوة بسنة النبي –صلى الله عليه وسلم– الفعلية؛ حيث كان النبي –صلى الله عليه وسلم– يفتتح رسائله بالبسملة كما عند البخاري (١/ ١٢) في حديث هرقل المشهور.

ثالثا: أسوة بسنة النبي –صلى الله عليه وسلم– القولية، كذا قالوا؛ حيث ورد في الحديث الذي رواه أحمد وغيره عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: **كُلُّ كَلَامٍ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ الله، فَهُوَ أَبْتَرُ.**

لكنَّ الحديث منكر، ضعفه الدارقطني، والزيلعي، والألباني، وقد قَبِلَهُ بعض العلماء كالنووي، وابن دقيق العيد، وغيرهم، والصواب أنه منكر، ولا يصح موصولا، وإنما صح مرسلا من كلام الزهري، وقد بينتُ ضعفه بشيء من التفصيل في كتاب «**قَطْفِ الثَّمَرَاتِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**».

رابعا: للاستعانة بالله –سبحانه وتعالى– على القول بأن الباء للاستعانة.

والبَسْمَلَةُ مصدر لبَسْمَلَ، «**كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً**»، ووزن «**فَعْلَلَةٍ**» قد يكون مصدرا «**لِفَعْلَلَ**» المجرد «**كَدَحْرَجَ**»، أو الملحق به «**كَجَلْبَبَ**»، وقد يكون منحوتا «**كَبَسْمَلَةٍ**» وهذا الأخير فيه خلاف بينهم هل هو سماعي أم قياسي، والصواب كونه قياسيا.

وقد سُمِعَ «**سَمْعَلَ**» من قول: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ**».

وسُمِعَ «**بَسْمَلَ**» من قول: «**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»، **قال عمر بن أبي ربيعة**:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لقِيتُهَا ** فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

ويُقاس عليه مثل «**حَوْلَقَ**» أو «**حَوْقَلَ**» من قول: «**لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله**»، «**وهَلَّلَ**»، من قول: «**لا إله إلا الله**»، إلى غير ذلك.

وقد ذُكِرَتِ البسملة في افتتاح كتاب الله جل وعلا تعليما من الله لعباده أن يذكروا اسمه عند افتتاح القراءة؛ فالمعني أقرأ باسم الله، أو أبدأ القراءة باسم الله، أو ابتدائي باسم الله.

قول: «بِسْمِ».

الاسم عند البصريين مشتق من السُّمُوِّ، وهو العُلُوُّ، من سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا، **تقول**: سَمَوْتُ الشيءَ سُمُوًّا، وأصله «**سِمْوٌ**»، حُذِفَ حرف العلة الواو المتطرفة -وهي لام الكلمة- فصار «**سِمٌ**»، جرى فيه إعلال بالقلب، ودخلت عليه الألف في أوله، فصار «**اسم**»، ودليل ذلك جمعه على «**أسماء**» الذي هو في الأصل «**أَسْمَاو**» فهو وَاوِيٌّ مُعْتَلٌ، وَقَعَتِ الواو بعد ألف الجمع فقُلبت همزة، ويُجمع أيضا على «**أَسَامِو**»، التي أصبحت بعد القلب (**أَسَامِي**»، ويُصغر على «**سُمَيٌّ**».

والكوفيون يقولون: الاسم مشتق من السِّمَةِ، أي العلامة، من وَسَمَ يَسِمُ وَسْمًا وَسِمَةً، والصواب في هذا الاشتقاق قول البصريين؛ لكون «**اسم**» يجمع على «**أسماو**»، ويُصغر على «**سُمَيٌّ**» والجمع والتصغير يردان الكلمات إلى أصولها، ولو كان مشتقا من السمة على قول الكوفيين لَـجُمِعَ على «**أَوْسَامٍ**»، ولَصُغِّرَ على «**وُسَيْمٍ**».

وعلى هذا الخلاف يَخْتَلِفُ تصريفه، فعلى قول البصريين-وهو الصواب-يكون «**اسم**» على وزن «**اِفْعٌ**» على أن الذي حُذف هو لام الكلمة، وعلى قول الكوفيين وزنه «**اِعْلٌ**»؛ لأن المحذوف عندهم هو فاء الكلمة، وقد حُذفت الألف من «**بِاسْمِ**» لكثرة الاستعمال.

قول: «الله».

لفظ الجلالة «**اللَّـهُ**»، أصله «**إِلَاهٌ**» على وزن «**فِعَالٍ**»، فحُذفت الهمزة وعُوض عنها بأل، وهو ما نَقله سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ.

بينما قَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: أَصْلُهُ «**الْإِلَاهُ**»، حَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَأَدْغَمُوا اللَّامَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ فصارتا لاما مشدَّدة كما قال تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ «الكَهْفِ: ٣٨»، **أَيْ**: لَكِنَّ أَنَـا، وَقَدْ قَرَأَهَا الْحَسَنُ على هذا الوجه.

والإِلَهُ: هو الذي تَأْلَهُهُ القلوب، من «**أَلَهَ، يَأْلَهُ**» بالفتح «**إلاَهَةً، وأُلُوهَةً، وأُلُوهِيَّةً**»، فهو مصدر أريد به اسم المفعول.

والدليل على كونه مُشْتَقًّا وأصل مادته «**أَلَهَ**»-وسُمعَ أيضا «**أَلِهَ**» بالكسر-قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ (الأَنْعَام: ٣)، فلما ورد في قولـه تعـالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (الزُّخْرُف: ٨٤)، علمنا أن «**إِلَهَ**» هو أصل اشتقاق لفظ الجلالة «**اللَّـهِ**»؛ سواء كانت «**أل**» فيه زائدة على قول سيبويه، أو أصلية على قول الكسائي والفراء.

قال رُؤْبَةُ: لِلَّـهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ *** سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

«**الرَّحْمَنُ**» على صيغة فَعْلَانَ، وهي من صِيغ المبالغة، كَعَطْشَانَ وغَرْثَانَ.

«**والرَّحِيمُ**» على وزن فَعِيلٍ، من الدلالة على المبالغة أيضا، فالرحمن والرحيم مشتقان من الرحمة، وكلاهما للمبالغة.

لكنَّ لفظ رحمن أبلغ من لفظ رحيم؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى في الغالب؛ لأن الرحمن يَعُمُّ جميع خلقه، أما الرحيم فرحمته خاصة بالمؤمنين؛ ولذلك قال تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (الأحزاب:٤٣)، والرحمن لا يطلق إلا عَلَى الله، بينما الرحيم قد يُطلق على غير الله، كما قال الله عن نبيه-ﷺ-: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة: ١٢٨).

وابن القيم له توجيه جيد؛ حيث قال في بدائع الفوائد (١/ ٢٨):

وأما الجمع بين الرحمن الرحيم ففيه معنى هو أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما، وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف والثاني للفعل.

فالأول دال أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردْتَّ فهم هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ولم يَجِئْ قط رحمن بهم، فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو الراحم برحمته، وهذه نُكتة لا تكاد تجدها في كتاب وإن تَنَفَّسَتَ عندها مِرآة قلبك لم تنجل لك صورتها. اهـ

قال ابن كثير: وَرَحْمَنُ أَشَدُّ مُبَالَغَةً مِنْ رَحِيمٍ، وفي كلام ابن جرير ما يُفهم منه حِكَايَةُ الِاتِّفَاقِ عَلَى هَذَا، وَفِي تَفْسِيرِ بَعْضِ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. اهـ

من البلاغة في البسملة:

أولا: المجاز بالحذف في مُتَعَلِّقِ الجار والمجرور في قوله «**بسم الله**»، وحَذْفُ الـمُتَعَلَّقِ واجبٌ في هذا المقام على ما هو مشهور؛ وذلك لكثرة الاستخدام؛ ولكون البسملة جرت مجرى الأمثال كما قال بعضهم، ونُقدر هذا المُتَعَلَّقَ فِعلا متأخرا مناسبا للمقام.

فكونه فِعْلًا؛ لأن الأصل في العمل يكون للأفعال، على خلاف بينهم في تقدير الـمُتَعَلَّقِ ليس هذا مَحَلُّ بَسْطِهِ، وكونُنا قدرناه متأخرا حتى تكون البداية باسم الله، وهذا يفيد الحصر والاهتمام، ولو قدرناه متقدِّما جاز أيضا، لكنَّ الأول أبلغ؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر.

فالحصر: هو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، **فإذا قلت**: «**بسم الله أكتبُ**» **أي**: بسم الله لا باسم غيره، ففيه حصر الاستعانة بالله وحده، ونفي ذلك عن غير الله.

والاهتمام: أن يتقدم لفظ الجلالة على غيره، فلا يتقدم عليه شيء؛ وذلك مراعاة للاستعانة به سبحانه، وهذا المناسب في هذا الموضع.

وقد يتقدم الـمُتَعَلَّقُ في بعض المواضع؛ وذلك لمراعاة معنى آخر، كما في قوله تعالى ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ (العلق:١)، ففي هذا الموضع تَقَدَّمَ الـمُتَعَلَّقُ لمراعاة جانب القراءة، وهذا الـمُهِمُّ في هذا الموضع، **ولذلك قال السيوطي في عُقُودِ الـجُمَانِ**:

وقد يُفيد في الجميع الاهْتِمَامْ *** به ومِنْ ثَمَّ الصَّوَابُ في الـمَقَامْ
تقديرُ ما عُلِّقَ باسمِ اللهِ بِهْ *** مُؤَخَّرًا فإن يَرِدْ بِسَبَبِهِ
تقديمُه في سورة اقرأ فهُنا *** كان القراءةُ الأهمَّ الـمُعْتَنَى

وقدرناه مناسبا للمقام حتى إذا قدمتَه للقراءة يكون التقدير: «**باسم الله أقرأ**»، وإذا قدمتَه للنوم يكون التقدير: «**باسم الله أنام**»، ولو قدرناه عَامًّا لـما أفاد هذه الفائدة، فلو قدرناه «**أَبْدَأُ مثلا**» لَـمَا عُلِمَ بأي شيء تَبْدَأُ.

ومن البلاغة أيضا: الإِيجَازُ بإضافة العام للخاص في قوله تَعَالَى: ﴿**بسم الله**﴾ ويُسَمَّى عندهم «**إِيجَازَ قَصْرٍ**».

إعراب البسملة : (بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ).

«**الباء**» حرف جر، وهو حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

«**اسم**» مجرور بالباء، وجره كسرة ظاهرة على آخره، وهو مضاف.

وشِبه الجملة في محل نصب مفعول به مقدم بفعل محذوف تقديره أقرأ أو أبدأ بسم الله، عند من يجيز ذلك من النحاة، ولو قدرنا المتعلَّق اسما لكان الجار والمجرور متعلقين بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف تقديره «**ابْتِدَائِي**».

«**اللهِ**» مضاف إليه مجرور على التعظيم، وجره كسرة ظاهرة على آخره.

«**الرحمنِ الرحيمِ**» نعتان مجروران، وجرهما كسرة ظاهرة.

وجملة البسملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وهذا الإعراب على سبيل الاختصار، وإلا فلإعراب البسملة أوجه كثيرة جدا، وقد أوصلها بعض النحاة كالخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل إلى «**تسعة وسبعين وجها بعد المائتين !!**»، ولا يُسَلَّمُ له في بعضها، والمشهور منها تسعة أوجه، **كما قال النور الأجهوري:**

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا *** فَالْجَرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعاً مُنِعَا

وقوله : «وبه نَسْتَعِينُ». أي: وباسم الله الرحمن الرحيم أستعين على ما شرعتُ فيه.

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ

يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الْجَلَالِ	مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِي وَالْآلِ
عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ	أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ

قوله: «يَقُولُ». فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره؛ لتجرده عن الناصب والجازم.

وقد بدأ الناظم -رحمه الله- بالجملة الفعلية التي تفيد الحدوث والتجدد دون الاستمرارية، وقد تفيد الاستمرارية إذا احتفت بها قرائن كما لو كانت مُضَارَعِيَّةً، لكننا لا نحملها هنا على الاستمرار؛ لأنَّ قَوْلَهُ بعد حَمْدِهِ لا يمكن أن يكون مستمرا، وبدأ بالمضارع منها خصوصا لكونه يفيد وقوع الحدث في زمن التكلم أو بعده، إما للدلالة على الحال أو الاستقبال، ولو بدأ بالماضي لخلصه إلى زمن ما قبل التكلم، والأول أبلغ؛ لأنه لم ينته من نظمه.

وقوله: «بَعْدَ». ظرف زمان منصوب، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، متعلق بقوله (**يقول**)، وهو مضاف.

وقوله: «حَمْدِ». مضاف إليه، وهو مضاف، من إضافة المصدر إلى مفعوله إضافة لامية.

والحمد لغة: الثناءُ بالجميل عَلَى الجَمِيلِ الاخْتِيَارِي على جهة التعظيم والتبجيل، وهو مصدر «**حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، فهو حَامِدٌ، ومَحْمُودٌ وحَمِيدٌ**».

ولو قال الناظم: «**أحمد ربي**»، أو «**الحمد لله**» لكان أحسن وأبلغ من قوله «**بعد حمدِ**»؛ لأن الحمد مصدر، وهو دال على الحدث مطلقا مجردًا عن الزمان، وهو حاصلٌ سواء حَمِدَ الناظمُ ربَّهُ أم لا، وقد يكون حَمِدَ اللهَ في نفسه ثم حَكَى الحمد، فيكون في قوة الجملة، والأول أحسن.

واصطلاحا. **يقولون**: فِعل يُنْبِئُ عن تعظيم الْمُنْعِمِ بسبب كونه مُنْعِمًا على الحامد أو غيره !!، كذا قالوا، وهذا غير صحيح؛ لكونهم قيدوا الحمد مقابل الإنعام، فلزم من ذلك أنه إذا لم يُنْعِمْ لم يُحَمَدْ !!، أو لا يُحمد على صفاته وأفعاله -سبحانه وتَعَالَى-، سواء أكانت واصلة إلى الحامد أم لا.

والصواب أن نقول كما قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٢/ ٣٢٥):

هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه. اهـ

وقد بدأ الناظم بالحمد اقْتِدَاءً بكتاب الله جل جلاله، واقْتِدَاءً بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- القولية والفعلية؛ حيث كان يفتتح خطبة الحاجة بالحمد.

قوله: «**ذِي**». مضاف إليه، بإضافة المصدر إليه، وهو مفعول به في الأصل، **والمعنى**: بعد حمدي أنا ذا الجلال، وذي مضاف، بمعنى صاحب.

«**والْجَلَالِ**» مضاف إليه، «**وذِي الْـجَلَالِ**». **أي**: صاحب العظمة.

قال في لسان العرب في عدة مواضع «جلل»: جَلالُ الله عظمتُه، وجَلَّ الشيءُ يَجِلُّ جَلالاً وجَلالةً وهو جَلٌّ وجَلِيلٌ، وأَجَلَّه عَظَّمه، ويقال جَلَّ فلان في عَيني أَي عَظُم، وأَجْلَلْتُهُ رأَيته جَلِيلاً. اهـ

ثم بعد أن حمد الله وأَثْنَى عليه، صلى على النبي –صلى الله عليه وسلم– فقال: «**مُصَلِّيًا**». وهو حال من فاعل حَـمْـدِ المستتر.

وقد يقال: كيف يكون الناظم حامدا ومصليا في نفس الوقت؟

والجواب أن المعنى كما قال بعضهم: أحمد الله وبعد فراغي من الحمد أصلي على النبي –صلى الله عليه وسلم–، فتكون الحال مقدرة على أنها ستقع.

وقال بعضهم: التقدير أن يكون ناويا الصلاة على رسول الله بعد الفراغ من الحمد.

لكن هذا مردود، كما قال محمد بن أحمد عليش في (حل المعقود ص٥):

وأما الجواب: بأنها حال منوية فمردود بأن نية الصلاة ليست صلاة، وهذه الحال وإن كانت مفردة لفظا لكنها في قوة جملة خبرية، أي حال كوني أصلي على النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ

وقوله «مُصَلِّيًا»: اسم فاعل من «صَلَّى، يُصَلِّي، تَصْلِيَةً، فهو مُصَلٍّ، ومُصَلًّى».

والصلاة لغة: الدُّعاءُ.

والصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- أحسن ما نفسرها به ما قاله أبو العالية فيما ذكره عنه البخاري في صحيحه «٢/ ٤٨٢»؛ **حيث قال:**

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ صَلَاةُ اللَّهِ ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الدُّعَاءُ. اهـ

وقيل: هي رحمة خاصة من الله جل جلاله للنبي -صلى الله عليه وسلم-.

قوله «عَلَى النَّبِيْ». جار ومجرور متعلق بقوله «**مُصَلِّيًا**».

والنبيُّ بغير هَمْزٍ كما قال في اللسان «مادة/ نبأ»: مشتق من النَّبْوَةِ: وهي ما ارتفع من الأرض. اهـ، وعلى هذا المعنى فهو مرفوع لرفعته على الناس بمنزلته وعلوه مكانته -صلى الله عليه وسلم-؛ فيكون «نبي» على وزن فَعِيلٍ، بمعنى مَفْعُولٍ، وقد يكون وزن فَعِيلٍ بمعنى فَاعِلٍ؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- رافعٌ مَنْزِلَةَ من اتَّبَعَهُ، والنَّبِيُّ أصله «نَبِيْوٌ» اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون فقُلبت الواو ياءً، ثم أُدْغِمَتِ الياء في الياء، كما قال الصَّبَّانُ في حاشيته على شرح الأُشْمُونِيِّ (١/ ٤٣).

وقيل: «نَبِيءُ». بالهمز، فلو كان مهموزا فهو مشتق من النَّبَأِ، وهو الخبر.

قال الجَوْهَرِيُّ: والنَبِيءُ الْمُخْبِرُ عن الله عز وجل؛ لأنه أَنْبَأَ عنه، فهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ.

وقال ابن بَرِّي: بل فَعِيل بمعنى مُفْعِل، أي مخبر. اهـ لأنه من الرباعي، والظاهر أن الجوهري لم يرد المعنى الاصطلاحي.

قلتُ: ويصح أن يكون «**فَعِيلٌ**» هنا بمعنى «**مَفْعُولٍ**» أي: **مُنْبَّأ**؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- مُنَبِّئٌ عن الله -جل جلاله- ومُنْبَّأٌ ومُخْبَرٌ أيضا عن الله بواسطة جبريل عليه السلام، ومُنَبِّئٌ أكثر استعمالا.

قوله: «**وَالْآلِ**» معطوف على قوله «**النَّبِيْ**»، **والْآلُ**: هم الأتباع، كما قال تَعَالَى: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ (غافر-٤٦)، **أي**: أتباع فرعون.

فآل النبي -صلى الله عليه وسلم- هم أتباعه على دينه؛ سواء كانوا من قرابته أم لا، ويدخل في ذلك أولا أهله المؤمنون به، وأصحابه -رضوان الله عليهم أجمعين-.

قال في اللسان «**مادة / أول**»: فإما أَن تكون الأَلف منقلبة عن واو، وإِما أَن تكون بدلاً من الهاء، وتصغيره أُوَيْل، وأُهَيْل. اهـ

وقيل: الآل هم الأَهْلُ، **وقيل**: ذو قرابته؛ سواء كان مُتَّبِعًا أَو غير مُتَّبِعٍ، والأول أصح، والآية حجة في كون الآل هم الأتباع.

قال: عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ * أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ**

«**عَبْدٌ**» فاعل يقول، والمراد «**عبدٌ خَلَقَهُ اللـهُ**».

والعَبْدُ لغة: مشتق من «**العُبُودِيَّةِ**»، وهي «**الخُضُوعُ والذُّلُ**»، من «**عَبَدَ، يَعبُدُ، عِبَادَةً، وعُبُودِيَّةً، فهو عَابِدٌ، واسم المفعول مَعْبُودٌ**»، وهو مفرد «**عَبِيدٍ**»، ويُجمع أيضا على «**عُبُدٍ، وأَعْبُدٍ، وعُبْدَانٍ، وعِبَادٍ**»، والعَبْدُ ضِدُّ الحُرِّ، فالناظم-رحمه الله- خاضع وذليل لله-جل جلاله-لا إلى غيره، هذا ما نَظُنُّهُ به.

«**أَسِيرُ**» نعت لعبد، فهو عبدٌ أسيرٌ مُفْتَقِرٌ مُلَازِمٌ لرحمة الله الكريم-جل جلاله-، وأسيرُ مضاف، وهو مفرد «أُسَارَى»، وأَسِيرٌ فَعِيلٌ، بمعنى مَفْعُولٍ، فهو مَأْسُورٌ، مِنْ «**أَسَرَ، يَأْسِرُ، أَسْرًا، وإِسَارًا، فهو آسِرٌ، ومَأْسُورٌ وأَسِيرٌ**».

«**رَحْمَةِ**» مضاف إليه، **والرَّحْمَةُ لغة**: (الرِّقَّةُ والتَّعَطُّفُ»، كما قال في لسان العرب (رحم».

والرَّحْمَةُ مفرد (**رَحَمَاتٍ**»، (**ورَحْمَاتٍ**»، وهي مشتقة «**من رَحِمَ، يَرْحَمُ، رَحْمَةً وَرُحْمًا، فهو رَاحِمٌ، والمفعول مَرْحُومٌ**».

والرَّحْمَةُ: صفةُ كمالٍ تَليق بالله-جل جلاله-، وتفسيرُ الرحمةِ بالمغفرة، أو الثواب، أو الإنعام، والإكرام، أو النعمة كما يقول الأشاعرة والجهمية تحريفٌ لصفة الرحمة عن معناها، فأهل السنة والجماعة يُثبتون لله-جل وعلا-صفة الرحمة على الوجه اللائق بالله-جل جلاله-، ولا يحرفون الصفات.

فالله-جل وعلا-له رحمة يرحم بها، وهو رحيم، ورحمان، ورحمته وَسِعَتْ كلَّ شيء، وليست كرحمة المخلوقين؛ لأنَّ الله-جل جلاله-ليس كمثله شيء.

«**الْكَرِيمِ**» مضاف إليه، **والكَرِيمُ**: اسم من أسماء الله-جل جلاله-، وهو «**كثير الخير الجَوَادُ المُعطِي**»، **وكَرِيمٌ**: على وزن «**فَعِيلٍ**»، وهي من صيغ المبالغة كما سيأتي في بابه، **أي**: كثير الكرم، من «**كَرُمَ، يَكْرُمُ، كَرَمًا وكَرَامَةً، فهو كَرِيمٌ**».

«**أَيْ**» حرف تفسير عند البصريين، والجملة بعده لا محل لها تفسيرية، وعند الكوفيين حرف عطف، والجملة بعده محلها على ما عُطفت عليه.

«**أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ**» هو اسم الناظم، فاسمه «أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي»، وزاد الألف للوزن.

قال صاحب هدية العارفين (١/ ١٩٠):

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَهْطَاوِيُّ المصري الشَّافِعِي، ولد سنة (١٢٣٢) وتُوفي سنة (١٣٠٢) اثْنَتَيْنِ وثلاثمائة وألف، من تآليفه الأسئلة النحوية المفيدة والأجوبة العربية السعيدة فِي النَّحْو مُجَلد، نظم الْـمَقْصُود فِي الصّرْف، النقطة الذهبية فِي علم الْعَرَبيَّة فِي مُجَلد. اهـ

وقال في معجم المؤلفين (١/ ٢٧١):

أحمد الطهطاوي (١٢٣٣ -١٣٠٢ هـ) (١٨١٨ -١٨٨٥ م) أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي، الشافعي عالم، أديب. اهـ

ولد بطهطا في ٢٦ ذي الحجة وتعين كاتبا " في محكمتها، ثم تعلم بالأزهر، واحترف التعليم، وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن تُوفي بالقاهرة في رمضان، من مؤلفاته: الأسئلة النحوية المفيدة والأجوبة العربية السديدة في النحو، النقطة الذهبية في علم العربية، حل العقود من نظم المقصود في الصرف، نهاية القصد والتوسل لفهم قوله الدور والتسلسل، ووسيلة المجيز لمقصد المستجيز. اهـ

وقال في الأعلام (١/ ١٤٩):

أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي: فاضل، له شعر، من أهل طهطا (بمصر) ولد بها وتعين كاتبا في محكمتها ثم تعلم بالأزهر واحترف التعليم وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن تُوفي بالقاهرة، له (ديوان) في المدائح النبويّة، رتبه على الحروف، ورسالة في (العَروض والقوافي) و (نهاية القصد والتوسل في فهم قولة الدور والتسلسل-ط) في علم الكلام، و (وسيلة المجيز-خ) في دار الكتب. اهـ

وورد في معجم المطبوعات العربية (١/ ٣٧٣):

أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي له منظومة المقصود في الصرف أولها: يقول بعد حمد ذي الجلال مصليا على النبي والآل، شرحها محمد عليش انظر حل العقود من نظم المقصود. اهـ

الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المُجَرَّدُ

فِعْلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ	أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ
فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ	أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ
وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيهِ	أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ
وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا	حَلْقِيٌّ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

شَرَعَ الناظم في ذكر أوزان الأفعال المجرد منها والمزيد، وبدأ بالفعل المجرد لأنه الأصل.

فالفعل باعتبار الماضي منه-وهو المراد في كلام الصرفيين هنا-ينقسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد ينقسم إلى: «**ثلاثي ورباعي**»، والمزيد ينقسم إلى: «**رباعي وخماسي وسداسي**»، وهو ما سيذكره الناظم في الباب الأول من منظومته.

قال: «فِعْلٌ». مبتدأ، وهو نكرة، وَسَوَّغَ الابتداءَ به وَصْفُهُ، وهو اسم مصدر مِنْ «**فَعَلَ، يَفْعَلُ، فَعْلًا، وفِعْلًا**» ثُمَّ نُقِلَ وجُعل علما على الكلمة التي تَدُلُّ على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة.

قوله: «ثُلَاثِيٌّ». نعت لقوله «**فِعْلٌ**»، وبدأ بالثلاثي لأنه الأصل، فدل ذلك على أن الفعل المجرد المتصرف لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، وكذا الاسم، ولا يسقط حرف من هذه الحروف الأصلية إلا لعلة.

وقال: «**ثُلَاثِيٌّ**». بضم الثاء، والمشهور أن تُزاد ياء النسبة على «**ثَلَاثَةٍ**»، فتقول: «**ثَلَاثِيٌّ**»، وقد دَرَجُوا على ضَمها، والفتح هو الأصل.

سؤال: ألم تقل في المقدمة أن علم الصرف يبحث في الكلمات العربية من حيث كونها أسماء متمكنة، أو أفعالا متصرفة، فلماذا لم يذكر الناظم الاسم أيضا مع الفعل؟

الجواب: بلى ذكرتُ ذلك في المقدمة، ولكنَّ الناظم ترك الكلام على الأسماء حتى لا يَصْعُبَ عليك العلم، ثم بعد ذلك يمكنك أن تدرس الأسماء في كتاب أوسع؛ لأن هذا النظم مختصر، فاقتصر الناظم في الكلام على الفعل؛ لأن معرفة ما يتعلق بالفعل في البداية أولى؛ وذلك لأن الأصل في العمل يكون للأفعال، وقد سار على طريقة ابن مالك في اللامية، حيث اعتنى بالأفعال وقَصَرَ الكلام عليها، وجعل للأسماء مباحث قليلة، بخلاف ما سار عليه في الألفية؛ فقد تكلم على بعض مباحث الأسماء، فتمم ذلك بلامية الأفعال.

أما الحروف بجميع أنواعها، والأسماء المبنية، والأفعال الجامدة فلا مبحث للصرفيين فيها؛ لعدم تصرفها، فهي جامدة لا تقبل الاشتقاق.

قوله: «**إِذَا يُجَرَّدُ**». **يَعْنِي**: إذا تجرد ماضيه عن حرف زائد.

«**إذا**»: ظرف لما يُستقبل من الزمان، خافض لشرطه في محل نَصْبٍ بجوابه.

«**يُجَرَّدُ**»: فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دَلَّتْ عليه جملة «**أَبْوَابُهُ سِتٌّ**»، وجملة «**يُجَرَّدُ**» في محل جر مضاف إليه بإضافة «**إذا**» إليها.

فالفعل المجرد: فهو ما تجرد ماضيه عن حرف زائد؛ فتكون حروفه أصلية لا زيادة فيها، ولا يسقط منها حرف في أحد التصاريف إلا لعلة.

فهذا الفعل الماضي الثلاثي المجرد لا تخرج أبنيته عن ثلاثة أبواب على الصحيح، وذلك بالتتبع والاستقراء، خلافا للكوفيين في الفعل المبني للمفعول.

فإما أن يكون على وزن «**فَعَلَ**» وإما على وزن «**فَعِلَ**»، وإما على وزن «**فَعُلَ**».

أما الفاء فمفتوحة كما ترى في الأوزان الثلاثة لا كَسْرَ ولا ضَمَّ فيها.

وكذلك اللام مفتوحة دائما، ولا يبحث الصرفيون في لام الكلمة؛ لأن هذا يتعلق بعلم النحو، والفعل الماضي مبني دائما على الفتح على الراجح، وهذا الفتح إما أن يكون ظاهرا، وإما أن يكون مقدرا، خلافا للكوفيين والأخفش، وأنت إذا جئتَ لِتدرس الصرف فينبغي أن تكون درستَ النحو، فينبغي أن يكون هذا الأمر معلوم عندك.

فتتبقى حركة العين، وهي التي تَختلف حركتُها، فإما أن تكون عين الفعل مفتوحة، وإما أن تكون مضمومة، وإما أن تكون مكسورة «**فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ**».

قوله: «أَبْوَابُهُ سِتٌّ». مبتدأ ثانٍ مع خبره، والجملة من المبتدإ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأول «**فِعْلٌ**».

وقوله: «كَمَا سَتُسْرَدُ». يَعْنِي: كالمَسْرُودَةِ عليك؛ فالموصول مع صلته في قوة المشتق، وجملة «سَتُسْرَدُ» لا محل لها صلة الموصول، وجملة: «**فِعْلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ أَبْوَابُهُ سِتٌّ**» في محل نصب مفعول به مقول القول.

والمعنى: أن هذا الفعل الماضي المجرد عن الزيادة مع المضارع له ستة أبواب، **والناظم قال**: «**سِتٌّ**» بحذف التاء، وهذا جائز؛ لأن المعدود تقدم على العدد، فإذا تقدم المعدود أو حُذف جاز لك تذكير العدد وتأنيثه.

قال الناظم: فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ** أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الْغَابِرِ

قوله: «فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ». الفاء: فاء الفصيحة، **والمراد بالعين**: عين الفعل، **أي**: مسمى العين، وهو الحرف الثاني، **والمعنى**: إن كانت العين مفتوحة حال كونها في الفعل الماضي فيكون على وزن «**فَعَلَ**» كما تقدم ذكره، فالمضارع من هذا الماضي الذي على وزن «**فَعَلَ**» له ثلاثة أحوال، أو ثلاثة أبواب:

الباب الأول:

كَسْرُ العين في المضارع، فتقول «**فَعَلَ يَفْعِلُ**»، مثل «**ضَرَبَ يَضْرِبُ**»، «**وَوَصَلَ يَصِلُ**»، «**وجَلَسَ يَجْلِسُ**» وقد ذَكَرَ ذلك بقوله «**فَاكْسِرِ**» بكسر الراء للوزن، **يَعْنِي**: فاكسر عين المضارع، هذا تقدير المفعول المحذوف، والفاء هذه واقعة في جواب إنْ الشرطية، وجملة الشرط وجوابه سدت مسد خبر المبتدإ «**فَالْعَيْنُ**».

الباب الثاني:

«**أَوْ ضُمّ**». يَعْنِي: أو ضُمَّ أيها الصرفي عينَ المضارع، فتقول «**فَعَلَ يَفْعُلُ**»، مثل «**نَصَرَ يَنْصُرُ، وفَازَ يَفُوزُ، وعَدَا يَعْدُو**».

الباب الثالث:

«**أَوْ فَافْتَحْ**». **يَعْنِي**: أو فافتح عين المضارع، فتقول «**فَعَلَ يَفْعَلُ**» مثل «**جَزَأَ يَـجْزَأُ، وذَهَبَ يَذْهَبُ، وفَتَحَ يَفْتَحُ، وبَعَثَ يَبْعَثُ**».

وقوله: «**لَهَا فِي الْغَابِرِ**». **لها**: جار ومجرور تنازعه ثلاثة عوامل، فنُعَلِّقُهُ بالأخير منهم وهو «**فَافْتَحْ**»، ونقدر لكل من «**فَاكْسِرِ، وضُمَّ**» جارا ومجرورا.

والناظم عَدَّى الأفعال الثلاثة «**اكسر، وضم، وافتح**» باللام، وهذا شاذ؛ لأن كلا منها يَتَعَدَّى بنفسه، فالأصل: «**اكسرها، واضممها، وافتحها**»، ولا يَتَعَدَّى شيء منها باللام، إلا إذا تقدم المفعولُ على الفعل، فلعله اضطر لِضِيقِ النظم.

«**والْغَابِرِ**» يريد به «**المضارع**» اسم فاعل من «**غبَرَ يَغْبَرُ غُبُورًا، فهو غَابِرٌ**»، والمشهور أن لفظ «**الغَابِر**» يأتي للماضي أكثر منه للمضارع، وهو من الأَضْدَادِ، لكننا نحمله على المضارع بقرينة السياق.

إذن هذه ثلاثة أبواب للمضارع مع الماضي المجرد الذي على وزن «**فَعَلَ**»، وهي: «**فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ**»، يتبقى ثلاثة أبواب من الستة، وهو ما سيذكره في الأبيات القادمة.

ثم قال: وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمْنَهَا فِيهِ * أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ**

قوله: (وَإِنْ تُضَمَّ). أي عين الماضي، وهو الوزن الثاني من الماضي المجرد، وهو وزن «فَعُلَ»، وهذا له حالة واحدة، وهي ضم العين في المضارع أيضا، وإليه أشار بقوله «**فَاضْمُمَنْهَا فِيهِ**»، أي: في المضارع، مثل: «**حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، وظَرُفَ يَظْرُفُ**»، وليس له إلا هذه الحالة وهي: «**فَعُلَ يَفْعُلُ**»، ولا يوجد في لسان العرب «**فَعُلَ يَفْعِلُ**»، ولا «**فَعُلَ يَفْعَلُ**»، وما سُمع من ذلك فهو من تداخل اللغات.

إذن هذا الباب الرابع: وهو «**فَعُلَ يَفْعُلُ**»، أما الباب الخامس والسادس فسيشير إليهما في شطر البيت؛ **حيث قال:** «**أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ**». **يَعْنِي**: أو تنكسر عين الماضي وهو الوزن الثالث من الماضي المجرد، ففي هذه الحالة له بابان مع المضارع، وهما الخامس والسادس.

أما الباب الخامس: فَبِفَتْحِ العين في المضارع، مثل «**فَعِلَ يَفْعَلُ**»، وذَكَرَ ذلك الناظم في قوله «**فَافْتَحْ**»، **يَعْنِي**: فافتح عين المضارع، مثل «**رَحِمَ يَرْحَمُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، وصَعِدَ يَصْعَدُ، وخَافَ يَخَافُ**»، وهذا هو الغالب من مضارع «**فَعِلَ**»، وهو قياسي.

وأما الباب السادس: فبكسر العين في المضارع، مع كسرها في الماضي، وهذا الباب سماعي، وإليه أشار بقوله «**وَكَسْرًا عِيهِ**»، **أي**: أو كسرا، فالواو بمعنى أو.

نحو: «**نَعِمَ يَنْعَمُ، وَحَسِبَ يَحْسَبُ، وورِثَ يَرِثُ**» ويجوز في أغلبها الفتح والكسر.

«**عِيهِ**» فعل أمر من «**وَعَى يَعِي**»، وهو لفيف مفروق، والأصل في الأمر منه أن يكون مبنيا على حذف حرف العلة الياء، لكنَّ الناظم أثبتها ضرورة.

ثم قال: وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ** حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

«**وَلَامٌ**» **أي**: مسمى اللام، «**أو عَيْنٌ**» **أي**: مسمى العين، وسوغ الابتداء بالنكرة وصفها بقوله «**فُتِحَا**».

والمعنى: إذا فُتحت العين في الماضي وزن «**فَعَلَ**» فلا بد أن تكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق في المضارع، وحروف الحلق ستة، وهي: «**الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء**»، وليس معنى ذلك أن الأفعال الحلقية لا تكون إلا على وزن «**يَفْعَلُ**».

وله حالتان:

١- أن تكون عين الفعل حرفا من حروف الحلق، نحو: «**بَعَثَ يَبْعَثُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ، وَفَخَرَ يَفْخَرُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وجَمَعَ يَجْمَعُ**».

٢- أن تكون لام الفعل حرفا من حروف الحلق، نحو «**قَرَأَ يَقْرَأُ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ، وَقَلَعَ يَقْلَعُ، وَنَزَعَ يَنْزَعُ**»، والفتح هو الأكثر في هذا الباب.

وقوله: «سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا».

يَعْنِي: وسوى ذا مما كانت عينه أو لامه حرف حلق وليس مفتوح العين أو اللام فهو سماعي شاذ، والشذوذ هنا لا ينافي الفصاحة، بل هو فصيح، بل قد يكون مذكورا في القرءان، لكنه خالف القياس والقاعدة دون السماع.

فربما اشتهر الفعلُ وهو حلقي العين أو اللام بالضم أو الكسر، وهذا موقوف على السماع.

فمثال الضم «دَخَلَ يَدْخُلُ، وَنَفَخَ يَنْفُخُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وطَلَعَ يَطْلُعُ».

ومثال الكسر «نَأَمَ يَنْئِمُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ».

وقد يأتي الفعل بالوجهين، السماع والقياس، فمثال ما اشتهر بالفتح القياسي والضم السماعي «صَبَغَ يَصْبَغُ وَيَصْبُغُ، وَدَبَغَ يَدْبَغُ وَيَدْبُغُ، ونَهَبَ يَنْهَبُ ويَنْهُبُ».

ومثال ما اشتهر بالفتح والكسر: «مَنَحَ يَمْنَحُ ويَمْنِحُ، وَنَضَحَ يَنْضَحُ وَيَنْضِحُ، ونَغَمَ يَنْغَمُ ويَنْغِمُ».

وربما اشتهر من الأبواب الثلاثة، نحو: «رَجَحَ يَرْجَحُ وَيَرْجِحُ وَيَرْجُحُ، وَنَبَعَ يَنْبَعُ وَيَنْبِعُ وَيَنْبُعُ، وجَنَحَ يَجْنَحُ ويَجْنِحُ ويَجْنُحُ».

وقد يكون الفعل على وزن «يَفْعَلُ» وليست عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق، ففي هذه الحالة إما أن يكون شاذا، كما في نحو: «أَبَى يَأْبَى، وقَلَى يَقْلَى»، وإما أن يكون من تداخل اللغات، كما في «رَكَنَ يَرْكَنُ»، والله أعلم.

تنبيهات

قبل أن نشرع في بيان الفعل الرباعي المجرد والملحق به ينبغي التنبيه على بعض المسائل المهمة، وهي:

أولا: كل هذه الأبواب الستة تكون متعدية ولازمة، إلا باب «**فَعُلَ يَفْعُلُ**» فلا يكون إلا لازما؛ لكونه يأتي غالبا للأفعال الغَرِيزِيَّةِ وأفعالِ الطَّبَائِعِ والنُّعُوتِ، فَيَخْتَصُّ أثره بالفاعل ويلازمه ولا يتجاوزه، وأما ما سُمع منه متعديا فهو شاذ.

أما باب «**فَعِلَ**» فالغالب فيه اللزوم، ويأتي متعديا على قلة خلافا لبعضهم.

والفعل المتعدي أو المتجاوز: هو ما رَفَعَ فاعلا وَنَصَبَ مفعولا به، نحو «**ضَرَبَ زيدٌ عمرًا**» فالفعل ضرب متعدٍ؛ لكونه نصب مفعولا به.

والفعل اللازم أو القاصر: ما رَفَعَ فاعلا ولم يَنْصِبْ مفعولا به، نحو: «**جَلَسَ زيدٌ**» اقتصر على فاعله ولم يجاوزه، وسوف يأتي بيانه في بابه إن شاء الله.

وقد يكون الفعل الواحد متعديا ولازما باعتبار واحد أو باعتبارين.

قال ابن مالك في الكافية الشافية:

٥٥٦- وجُـمِـعَ اللُّزُومُ والتَّعَدِّي *** لِوَاحِـدٍ مَـعَ اتِّـحَادِ القَصْـدِ

٥٥٧ - وجُمِعَا مَعَ اخْتِلَافِ الـمُعْتَبَرْ *** نَحْوُ فَغَرْتُ الفَمَ والفَمُ فَغَرْ

ثانيا: إذا وجدتَ فعلا ماضيا من هذه الأبواب الثلاثة «**فَعَلَ، وفَعُلَ، وفَعِلَ**» وأردتَ أن تعرف على أي الأبواب يكون مضارعه فإليك الجواب مختصرا.

الباب الأول: باب «فَعُلَ» بالضم.

له باب واحد بضم العين أيضا في مضارعه، نحو: «**ظَرُفَ يَظْرُفُ، وَشَرُفَ يَشْرُفُ، وَسَهُلَ يَسْهُلُ، وَحَسُنَ يَحْسُنُ، وَضَخُمَ يَضْخُمُ**» إلى غير ذلك.

فإنك في هذا الباب لا تجد الأمر شَاقًّا؛ فليس له إلا باب واحد، وهو مُطَّرِدٌ ليس له شذوذات، فلم يُسمع «**فَعُلَ يَفْعِلُ أو يَفْعَلُ**»، ولم يذكر الصرفيون فيما أعلم مثالا واحدا خالف فيه هذه القاعدة.

أما نحو: «**لَبُبَ يَلْبَبُ**» فهذا من تداخل اللغات؛ لأن له ماضيين، وهما: «**لَبِبَ، ولَبُبَ**»، فاكتفت العرب ببناء واحد للمضارع منهما، وهو «**يَلْبَبُ** من **لَبِبَ**»، واستغنت عن «**يَلْبُبُ**» الذي هو مضارع «**لَبُبَ**» قياسا فلم تَنطق به.

الباب الثاني: باب «فَعِلَ» بالكسر.

الأصل فيه أن يكون مضارعه بالفتح، نحو: «**حَسِبَ يَحْسَبُ، وَسَلِمَ يَسْلَمُ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ، وَوَسِعَ يَسَعُ، وخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وعَطِشَ يَعْطَشُ**».

وشذ عن ذلك خمسة وعشرون فعلا، فإذا حفظتَها جعلتَ ما سواها مكسور العين، فتسعة أفعال منها جاءت بالوجهين، وهي:

«حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، وَوَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ، وَوَحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ، وَبَئِسَ يَبْئِسُ ويَبْئَسُ، وَوَلِهَ يَلِهُ ويَوْلَهُ، وَيَبِسَ يَيْبِسُ وَيَيْبَسُ، وَيَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، وَوَهِلَ يَهِلُ وَيَوْهَلُ».

جمعها ابن مالك في اللامية فقال:

وَجْهَانِ فِيهِ مِنِ احْسِبْ مَعْ وَغِرْتَ وَحِرْ ** تَ انْعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اوْلَهْ يَبِسْ وَهِلَا

وزاد بحرق على ابن مالك ثلاثة أفعال، فيصير المجموع اثني عشر فعلا، وهي: «وَلِغَ يَلِغُ وَيَوْلَغُ، وَوَبِقَ يَبِقُ ويَوْبَقُ، وَوَحِمَتْ تَحِمُ وتَوْحَمُ».

قال بحرق:

وَمِثْلُ يَحْسِبُ ذِي الْوَجْهَيْنِ مِنْ فَعِلَا ** يَلَغْ يَبِقْ تَحِمُ الْحُبْلَى اشْتَهَتْ أُكَلَا

وثمانية أفعال سُمعت بالكسر، ولم تأت مفتوحةً على القياس، وهي:

«وَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي، ووَرِمَ يَرِمُ، وَرِعَ يَرِعُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَرِيَ يَرِي».

جمعها ابن مالك في اللامية في قوله:

وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا مِنْ (وَرِثْ) وَ(وَلِيْ) ** وَرِمْ وَرِعْتَ وَمِقْتَ مَعْ وَفِقْتَ حُلاَ

وَثِقْتَ مَعْ وَرِيَ الْـمُخُّ احْوِهَا ** ....

إلا أن الجوهري حكى أن الفعل «وَرِمَ» جاء «يَوْرَمُ» على القياس أيضا، وكذا حكى سيبويه الفتح قياسا في «وَرِعَ يَوْرَعُ».

وزاد بحرق على ابن مالك خمسة أفعال، فيصير المجموع ثلاثة عشر فعلا، وهي: «وَجِدَ يَجِدُ، ووَقِهَ يَقِهُ، ووَكِمَ يَكِمُ، ووَرِكَ يَرِكُ، ووَعِقَ يَعِقُ».

حيث قال بحرق:

وَخَمْسَةٍ كَـ(يَرِثْ) بِالْكَسْرِ وَهْيَ (وَجِدْ) *** (وَقِهْ لَهُ) وَ(وَكِمْ) (وَرِكْ) (وَعِقْ) عَجِلَا

الباب الثالث: باب «فَعَلَ» بفتح العين.

وهو أصعب هذه الأبواب، ولذلك أَخَّرْتُهُ، بل أتعب هذا الباب الصرفيين كثيرا، ومضارعه- كما سبق بيانه- له ثلاثة أحوال، وهي: «**يَفْعِلُ، أو يَفْعُلُ، أو يَفْعَلُ**».

ويمكن أن أقول اختصارا:

إن الضوابط في معرفة أبواب مضارع «فَعَلَ» عشرة، وهي:

«**أربعة جَوَالِبَ للكسر، وأربعة للضم، واثنان للفتح**».

أما جوالب الكسر الأربعة:

فقد جمعها ابن مالك رحمه الله في اللامية في بيت واحد، فقال:

ذَا الْوَاوِ فَاءً أَوِ الْيَا عَيْنًا اوْ كَـ(أَتَى) *** كَذَا الْـمُضَاعَفُ لاَزِمًا كَـ(حَنَّ طَلَا)

١- أن تكون فائه واوا، نحو «**وَجَدَ، وَوَعَدَ، وَوَفَدَ، وَوَرَدَ، وَوَصَفَ، وَوَسَمَ**» فيكون مضارعه مكسور العين قياسا فتقول: «**يَجِدُ، ويَعِدُ، ويَفِدُ، ويَرِدُ، ويَصِفُ، ويَسِمُ**»، وشذ عن ذلك نحو: «**وَهَبَ يَهَبُ**».

ويُستثنى من ذلك حلقي اللام، نحو: «**وَقَعَ يَقَعُ، ووَضَعَ يَضَعُ**».

٢- أن تكون عينه ياءً، نحو «**كَالَ، وصَارَ، وبَاعَ، وسَارَ، وَطَارَ**» فيكون مضارعه مكسور العين «**يَكِيلُ، ويَصِيرُ، ويَبِيعُ، وَيَسِيرُ، وَيَطِيرُ**»، وهذا مُطَّرِدٌ لا شذوذ فيه.

٣- أن تكون لامه ياءً، نحو «**مَشَى يَمْشِي، وَرَمَى يَرْمِي، وَهَدَى يَهْدِي، وأَتَى يَأْتِي، وَحَمَى يَحْمِي**».

وشذ عن ذلك بعض الأفعال حيث وَرَدَ كل منها بالوجهين، على الكسر قياسا، وعلى الفتح شذوذا، نحو: «**أَبَى يَأْبَى وَيَأْبِي، وَجَبَى يَجْبَى وَيَجْبِي، وقَلَى يَقْلَى**»، والسماع فيها أفصح من القياس.

ويُستثنى مما كانت لامه ياءً حلقيُّ العين، فتُفتح عينه، حيث يَتَغَلَّبُ جانب الفتح لحرف الحلق على يائية اللام، نحو: «**نَأَى يَنْأَى، ورَعَى يَرْعَى، ونَهَى يَنْهَى، ونَعَى يَنْعَى، وَسَعى يَسْعَى**».

مَا عَدَا الفعل «**بَغَى**» فإنه جاء على الكسر «**يَبْغِي**».

٤- التضعيف مع اللزوم.

نحو: «**حَنَّ يَحِنُّ، وجَلَّ يَجِلُّ، وَتَمَّ يَتِمُّ، وَذَلَّ يَذِلُّ، وَرَقَّ يَرِقُّ**».

وشذ عن ذلك نحو تسعين فِعلا، سُمع في اثنتين وخمسين منها الضم الشاذ، ومن ذلك نحو: «مَرَّ يَمُرُّ، وخَشَّ يَخُشُّ، وَهَبَّتِ تَهُبُّ، وَرَشَّ يَرُشُّ، وَطَلَّ يَطُلُّ» إلى غير ذلك، ولا يتسع المقام لسردها كلها.

وسُمع في الثمانية والثلاثين الباقية الوجهان، الكسر على القياس، والضم شذوذا، نحو: «صَدَّ يَصِدُّ ويَصُدُّ، وَخَرَّ يَخِرُّ ويَخُرُّ، وَحَدَّتْ تَحِدُّ وتَحُدُّ».

وأما جوالب الضم، فأربعة أيضا:

ذكرها ابن مالك في قوله:

عَيْنًا لَهُ الْوَاوُ أَوْ لامًا يُجَاءُ بِهِ **** مَضْمُومَ عَيْنٍ وَهَذَا الْـحُكْمُ قَدْ بُذِلَا

لِـمَـا لِبَذِّ مَفَاخِرٍ وَلَيْسَ لَهُ **** دَاعِي لُزُومِ انْكِسَارِ الْعَيْنِ نَحْوُ قَلَا

١ – **أن تكون عينه واوا،** نحو: «قَامَ يَقُومُ، وَصَامَ يَصُومُ، وَحَالَ يَحُولُ، وطَالَ يَطُولُ، وَجَالَ يَجُولُ، وَصَالَ يَصُولُ، وقَالَ يَقُولُ».

٢ – **أن تكون لامه واوا،** نحو: «نَمَا يَنْمُو، وَدَعَا يَدْعُو، وَغَزَا يَغْزُو، وَحَدَا يَحْدُو، وَرَجَا يَرْجُو، وَسَمَا يَسْمُو».

٣ – **التضعيف مع التعدية.**

أي: أن يكون الفعل مُضَعَّفًا مُعَدًّى، نحو: «كَفَّهُ يَكُفُّهُ، وَرَدَّهُ يَرُدُّهُ، وَمَدَّهُ يَمُدُّهُ، وَعَدَّهُ يَعُدُّهُ، وسَلَّهُ يَسُلُّهُ».

وشذ عن ذلك خمسة عشر فعلا، واحد منها لا غير بالكسر، وهو «حَبَّهُ يَحِبُّهُ»، ولم يُسمع بالضم خلافا لأبي حيان، فإنه حكى فيه الضم أيضا.

وأربعة عشر فعلا سُمعت بالوجهين، الضم قياسا، والكسر سماعا، وهي: «هَرَّ، وَشَدَّ، وَعَلَّ، وبَتَّ، وَنَمَّ»، فتقول: «هَرَّهُ يَهِرُّهُ وَيَهُرُّهُ، وَشَدَّهُ يَشِدُّهُ ويَشُدُّهُ، وَعَلَّهُ يَعِلُّهُ وَيَعُلُّهُ، وَبَتَّ يَبِتُّهُ وَيَبُتُّهُ، وَنَمَّ يَنِمُّهُ وَيَنُمُّهُ».

هذا ما اقتصر عليه ابن مالك في اللامية، حيث ذكر خمسة أفعال.

وزاد بَحْرَقُ عليه أربعةَ أفعالٍ أخرى، حيث قال:

وَمِثْلُ هَرَّ يَنِثُّ شَجَّهُ وَكَذَا *** كَأَضَّهُ رَمَّهُ أَيْ أَصْلَحَ الْعَمَلَا

«نَثَّ يَنِثُّ ويَنُثُّ، وشَجَّهُ يَشِجُّهُ ويَشُجُّهُ، وَأَضَّهُ يَأِضُّهُ ويَأُضُّهُ، ورَمَّهُ يَرِمُّهُ ويَرُمُّهُ».

وزاد الرفاعي في حاشيته على بحرق: «صَرَّهُ يَصِرُّه ويَصُرُّه، وهَشَّهُ يَهِشُّهُ ويَهُشُّهُ»، وزاد البرماوي: «شَمَّهُ يَشِمُّهُ ويَشُمُّهُ».

وزاد بعضهم: «طَمَّ يَطِمُّ وَيَطُمُّ، وغَطَّ يَغِطُّ ويَغُطُّ».

٤- أن يكون الفعل دالا على غلبة المفاخرة وليست فاؤه واوا ولا عينه ولا لامه ياء، نحو: «سَابَقْتُهُ فَأَنَا أَسْبُقُهُ، وجَالَدَنِي فَجَلَدْتُهُ فَأَنَا أَجْلُدُهُ، وخَاصَمَنِي فَخَاصَمْتُهُ فَأَنَا أَخْصُمُهُ».

إلا إذا زاحم جالبَ الضم للمفاخرة داعٍ من دواعي الكسر، كَأَنْ تكونَ فاءُ الفعل واوًا أو العين أو اللام ياءً، فحينئذ يجب كسر عين مضارعه، نحو:

«**وَاعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ فَأَنَا أَعِدُهُ، وَقَالَانِي فَقَلَيْتُهُ فَأَنَا أَقْلِيهِ**».

أما جالب الفتح فلا يَغْلِبُ جالب الضم عند المفاخرة عند جماهير الصرفيين خلافا للكسائي، فإنه يرى أن داعي الفتح يَغْلِبُ «**فَعَلَ**» الدال على المفاخرة ويمنعه من الضم، فيقول: «**شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ فَأَنَا أَشْعَرُهُ**».

وحجة الجمهور السماع في مثل «**شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ فَأَنَا أَشْعُرُهُ**» بالضم، كذا سُمع عن العرب.

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَفَتْحُ مَا حَرْفُ حَلْقٍ غَيْرُ أَوَّلِهِ ** عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي ذَا النَّوْعِ قَدْ حَصَلَا

وأما جوالب الفتح فاثنان.

سبق شرحها في قول الناظم:

وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ** حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

فإذا كان الفعل من باب «**فَعَلَ**» ولم يَشتهر بضم أو كسر فالذي عليه جماهير أهل اللغة التخيير بين الضم والكسر، ولا يُوجد تخيير بالفتح، وهو قول أبي زيد الأنصاري وابن مالك وصاحب القاموس خلافا لابن جني، فإنه قد ذهب إلى لزوم الكسر في المضارع مخالَفةً بينه وبين الفتح في الماضي، والله أعلم.

الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ وما يُلْحَقُ بِهِ

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَـــابٍ وَاحِـدِ	وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَايِدِ
فَوْعَـلَ فَعْــوَلَ كَـــذَاكَ فَيْعَلَا	فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلَا

شرع الناظم-رحمه الله تَعَالَى-في بيان وزن الفعل الرباعي المجرد وما يُلحق به من الأفعال الثلاثية.

والرباعي المجرد له وزن واحد بالتتبع والاستقراء، وهو «فَـعْـلَـلَ».

قوله «ثُمَّ». حرف عطف يفيد الترتيب، يَعْنِي: الثلاثي ثم الرباعي.

«الرُّبَاعِيُّ». مبتدأ، وضَمَّ الراء وأسقط الألف، وهذا على خلاف المشهور من زيادة ياء النسبة لأربعة، فالأصل أن تقول: **أَرْبَعِيٌّ**، كما قال الكفراوي، لكنهم يقولون: **رُبَاعِيٌّ**، بإسقاط الهمزة وضم الراء، **ويقولون فيه**: خطأ مشهور، أَوْلَى من صواب مهجور!

قوله: «بِبَابٍ». جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ.

«وَاحِـدِ» نعت له، والمراد بالباب الواحد هو وزن «فَـعْـلَـلَ» كما تقدم.

مثال ذلك: «**دَحْـرَجَ، يُدَحْرِجُ، ودَرْبَخَ يُدَرْبِخُ، وفَرْطَحَ يُفَرْطِحُ**».

والرباعي المجرد وما يُلحق به يأتي لازما، نحو: «**حَشْرَجَ عِنْدَ مَوْتِهِ**»، ومتعديا نحو: «**دَحْرَجَه**»، «**وقَرْضَبَ اللَّحْمَ**» إذا قطعه، لكنَّ التعدي في الرباعي المجرد أكثر من اللزوم على ما هو مشهور، وفي هذا بَحْثٌ يَطول.

قوله: «وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَايِدِ»، وفي طبعة الحلبي «بِغَيْرِ زَائِدِ».

«الْحِقْ» فعل أمر من «أَلْحَقَ يُلْحِقُ إِلْحَاقًا» بمعنى الاتباع، وأَلْحِقْهُ، أي: أَتْبِعْهُ.

والمراد به اصطلاحا: أن تُزاد في البناء زيادة ليُلحق بآخر فيتصرف تصرفه.

فالمعنى: ألحق أنت أيها الصرفي بالفعل الرباعي المجرد ستةَ أوزان من غير أن تزيد عليها، وهو أن تَزِيدَ في الثلاثي حرفا لتلحقه بباب «فَعْلَلَ» المجرد.

مثال ذلك: الفعل الثلاثي «جَلَبَ» على وزن «فَعَلَ» نزيد فيه باءً ثانية لِنلحقه بباب «دَحْرَجَ»، فيصح «جَلْبَبَ»، على وزن «فَعْلَلَ»، «كدَحْرَجَ»، فيتصرف حينئذ الفعل «جَلْبَبَ» تصرف الرباعي المجرد «دَحْرَجَ».

فتقول: «جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ»، مثل: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، «وجَلْبَبَةً»، مثل: «دَحْرَجَةً»، «وجِلْبَابًا»، مثل: «دِحْرَاجًا».

وهذه الأفعال التي تُلْحَقُ بالرباعي المجرد «فَعْلَلَ) لها أوزان ستة سماعية، لا يجوز لك القياس عليها، وقد ذكَرَ الناظم ذلك في قوله:

فَوْعَلَ فَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلَا * فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلَا**

قوله: «فَوْعَلَ». بَدَلٌ من قوله «سِتًّا» وهو بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ، «وفَوْعَلَ» مثل: «جَوْرَبَ»، أي: أَلْبَسَهُ الجوربَ، وأصله من الثلاثي «جَرَبَ أو جَرِبَ»، زِيدت عليه الواو بين فاء الفعل وعينه، فأصبح «جَوْرَبَ» على وزن «فَوْعَلَ»، فتقول: «جَوْرَبَ، يُجَوْرِبُ، جَوْرَبَةً».

أما «فَعْوَلَ». فمثل: «هَرْوَلَ»، أو «جَهْوَرَ» أصله «جَهَرَ» من «الجَهْرِ»، وهو الظُّهور، فزيدت عليه الواو بين الهاء والراء، فصار «جَهْوَرَ» على وزن «فَعْوَلَ»، فتقول: «جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً» مثل: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً».

«فَيْعَلَ». مثل: «سَيْطَرَ»، وزاد الألف للإطلاق، أصله «سَطَرَ» فزيدت عليه الياء، ومثله «بَيْطَرَ» على وزن «فَيْعَلَ»، أصله «بَطَرَ»، بمعنى: «شَقَّ»، زيدت الياء بين الباء والطاء، فتقول: «بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً» مثل: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً».

«فَعْيَلَ». مثل: «شَرْيَفَ»، أصله «شَرَفَ» زيدت الياء بين الراء والفاء، فتقول: «شَرْيَفَ يُشَرْيِفُ شَرْيَفَةً» مثل: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً».

«فَعْلَى». مثل: «جَعْبَى»، أصله «جَعَبَ» زيدت عليه الياء فأصبح «جَعْبَيَ»، تَحركت الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ ألفًا، فتقول: «جَعْبَى، يُجَعْبِي، جَعْبَيَةً»، مثل: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً»..

«فَعْلَلَ». مثل: «جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ»، وزاد الألف للإطلاق.

قد يُقال في هذا الوزن السادس: كيف يكون فَعْلَلَ مُلْحَقًا بِفَعْلَلَ؟

والجواب: «فَعْلَلَ» الأول مُلْحَقٌ، فاللام الثانية أو الأولى زائدة للإلحاق، على خلاف بينهم في ذلك، بخلاف «فَعْلَلَ» المُلْحَقِ به، فكل لام من اللامين أصلية.

وزاد بعضهم «سابعا» وهو: «فَنْعَلَ»، مثل «سَنْبَلَ»، «**وثامنا**» وهو: «فَعْنَلَ». مثل: «قَلْنَسَ»، «**وتاسعا**»، وهو «يَفْعَلَ» مثل: «يَرْنَأَ».

الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المَزِيدُ

زَيْدُ الثُّلَاثِي أَرْبَعٌ مَعْ عَشْر ... وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تَجْرِي
أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَا وَفَاعَلَا كَخَاصَمَا
وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ ... فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَا وَالثَّانِي
افْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلَا ... نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلَا
ثُمَّ السُّدَاسِي اسْتَفْعَلَا وَافْعَوْعَلَا ... وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلَا
وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْنِ ... .

انتقل الناظم إلى بيان الفعل المزيد، والفعل المزيد هو ما زِيد على ماضيه الثلاثي حرف أو حرفان أو ثلاثة، ويَنقسم إلى قسمين:

«**ثلاثي مزيد، ورباعي مزيد**»، فأما الثلاثي المزيد، فقد يكون «**مزيدا بحرف واحد، أو حرفين، أو ثلاثة**»، وأما الرباعي المزيد، فقد يكون «**مزيدا بحرف واحد، أو بحرفين**)، ولا يكون مزيدا بثلاثة حروف؛ لأن الفعل المزيد لا يكون أكثر من ستة أحرف، بخلاف الاسم فقد يكون على سبعة أحرف لِخِفَّتِهِ.

وبَدَأَ بذكر الفعل الثلاثي المزيد، **فقال**: «**زَيْدُ الثُّلَاثِيْ أَرْبَعٌ مَعْ عَــشْرِ**».

«**زَيْدٌ**»: مصدر «**زَادَ، يَزِيدُ، زَيْدًا، وَزِيَادَةً**»، وأراد به اسم المفعول، **يعني**: مزيد الفعل الماضي الثلاثي، وله أربعة عشر وزنا، وحَذَفَ التاء من أربعة لعدم ذكر المعدود.

قوله: «وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تَجْرِي».

«**تَجْرِي**». **يعني**: تَنْقَسِمُ وتَرجِعُ إلى ثلاثة أقسام بالتتبع والاستقراء، فإما أن تَـزِيدَ على الفعل الثلاثي حرفا واحدا، فيكون من الرباعي المزيد، وهذا القسم الأول، وإما أن تَـزيد عليه حرفين، فيكون من الخماسي المزيد، وهذا القسم الثاني، وإما أن تَـزيد ثلاثة أحرف، فيكون من السداسي المزيد، وهذا القسم الثالث.

أما الثلاثي المزيد بحرف واحد: فقد ذَكَرَه في قوله:

«**أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا**».

يَعْنِي: الوزن الأول من مزيد الرباعي «أَفْعَلَ» وقد مَثَّـلَ به بالفعل «**أَكْـرَمَا**»، فعبر بالمثال، وزاد الألف للإطلاق، والهمزة في «**أَكْرَمَ**» همزة قطع.

«**والرُّبَاعِ**» أي: الرباعي، أَسْقَطَ الياء للوزن.

فإذا وَجَدْتَّ فِعلا رباعيا على وزن «**أَفْعَلَ**»، فاعلم أنه ثلاثي الأصل وزِيد عليه حرف واحد، مثل «**أَكْـرَمَ**» أصله «**كَرُمَ**»، زِيدَتْ عليه الألف، وكذا «**أَقَامَ**»، أصله «**قَامَ**»، «**وأَعْطَى**» أصله «**عَطَى**».

ثم قال: «وَفَـعَّلَا وَفَاعَلَا كَخَاصَمَـا».

ذكر في هذا البيت وزنين آخرين للثلاثي المزيد بحرف واحد، وهما وزن «**فَـعَّـلَ، وفَاعَلَ**» فيصبح المجموع ثلاثة أوزان.

أما «**فَعَّلَ**». فَمِثْـلُ: «**قَدَّمَ**» أصله «**قَدُمَ**»، ضُعِّفَتْ عين الفعل التي هي الدال هنا، وأُدغمت الدال في الدال فأصبح «**قَدَّمَ**».

وأما «**فَاعَلَ**». فَمَثَّلَ له الناظم بقوله: «**كَخَاصَمَا**» **أي**: مثل قولك «**خَاصَمَ**»، وزاد الألف للإطلاق، وأصله «**خَصَمَ**»، ومثله: «**قَاتَلَ**) أصله «**قَتَلَ**»، فَزِيدت الألف بين القاف والتاء، فأصبح «**قَاتَلَ**».

ثم انتقل إلى الثلاثي الذي زِيدَ عليه حرفان، ويُسمى بالخماسي المزيد، أو مزيد الثلاثي بحرفين، وذَكَرَه في قوله:

وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ * فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَا وَالثَّانِي**

«**وَاخْصُصْ**»، يعني: «**أَثْبِتْ**» أيها الصرفي الفعلَ الخماسي المزيد من الثلاثي، بهذه الأوزان التي سأذكرها لك، وهي: «**فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَا**».

في طبعة مصطفي الحلبي بغير ألف «**كَانْكَسَرَ**»، وهذا خطأ، إذ الوزن يكون منكسرا، وتقطيعه هكذا:

«**فَبَدْؤُهَا – كَنْكَسَرَ- وَثْثَانِي**»

/ / ه / / ه- / ه / / / - / ه / ه / ه

مُتَفْعِلُنْ – مُسْتَعِلُ – مُسْتَفْعِلُ

فالصواب أن تكون التفعيلة الثانية في البيت «**مُسْتَعِلُنْ**» لا «**مُسْتَعِلُ**»، حتى يكتمل وتد التفعيلة، وهذا يحدث لو زدنا الألف ضرورة، «**ومُسْتَفْعِلُ**» تُنقل إلى «**مَفْعُولُنْ**»، فالصواب إذن أن يكون «**كَانْكَسَرَا**»، ولا تكون الألف فيه ضمير تثنية.

والمعنى: بداية هذه الأوزان ما كان على وزن «انْفَعَلَ»، وعبر الناظم بالمثال، **فقال**: «انْكَسَرَ»، أصله «كَسَرَ»، فزِيدَتْ عليه الهمزة والنون فأصبح «انْكَسَرَ» والمضارع منه «يَنْكَسِرُ» ومصدره (انْكِسَارًا».

افْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلَا * نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلَا**

يَعْنِي: والوزن الثاني «افْتَعَلَ». مثل «اجْتَمَعَ»، أصله «جَمَعَ» زِيدت عليه الهمزة والتاء، **ومثله**: «اتَّصَلَ)، أصله «وَصَلَ» من «الوَصْلِ»، وسيأتي الكلام عليه مفصلا.

والثالث: «افْعَلَّ». مثل: «احْمَرَّ» أصله «حَمِرَ» فزِيدَتْ عليه الهمزة وضُعفت لامه، **ومثله**: «ابْيَضَّ».

والرابع: «تَفَعَّلَا». مَثَّلَ له الناظم بقوله: «نَحْوُ تَعَلَّمَ»، أصله «عَلِمَ» فزِيدَتْ عليه التاء، وضُعفت عينه، وزاد الألف للإطلاق.

والخامس: «وَزِدْ» أيها الصرفي على الأربعة «تَفَاعَلَا». نحو «تَجَاهَلَ»، أصله «جَهِلَ» زِيدَتْ عليه التاء والألف، والنِّسْبَةُ إلى خَمْسَةٍ خُمَاسِيٌّ، هذا الأصل.

ثم انتقل إلى الثلاثي الذي زِيد عليه ثلاثة أحرف، ويُسمى بالسداسي المزيد، أو مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، وهو القسم الثالث، فقال:

ثُمَّ السُّدَاسِي اسْتَفْعَلَا وَافْعَوْعَلَا * وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلَا**

وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْنِ * ....**

ثم السداسي: له ستة أوزان، ذكرها على الترتيب، وزاد الألف للإطلاق في بعضها، «وسُدَاسٌ» معدول عن «سِتَّةٍ سِتَّةٍ» بالتَّكرار هذا الأصل، **والسُّدَاسِيُّ**: نِسْبَةٌ إلى «سِتٍّ».

لكنَّ أصله «سِدْسٌ» أُبْدِلَتِ الدَّالُ وَالسِّينُ تَاءيْنِ وَأُدْغِمَتَا؛ لكونه يُصغر على «سُدَيسٍ»، وضَمُّ السين في النِّسْبَـةِ على غير قياس ولا سماع.

الوزن الأول: «اسْتَفْعَلَ». مثل: «اسْتَغْـفَـرَ»، أصله من الثلاثي «غَفَرَ» فزِيدت عليه «اِسْتَ».

والثاني: «افْعَوْعَلَ». مثل: «اعْشَوْشَبَ»، أصله «عَشَبَ، أو عَشِبَ أو عَشُبَ»، من «العُشْبِ)، تقول: «اعْشَوْشَبَ المكان» إذا كثر فيه العُشْبُ، وهو من الأفعال التي سُمعت من الأبواب الثلاثة، وهي قليلة.

والثالث: «افْعَـوَّلَ). مثل «اعْلَوَّطَ» كما مَثَّلَ ابن مالك في اللامية، **تقول:** «اعْلَوَّطَ زيدٌ الفَرَسَ». إذا رَكِبَه بغير سُرُجٍ، **ويُقال:** «اعْلَوَّطَ البعيرَ». إذا تعلَّق بعنُقِه وعَلاهُ، وأصله من الثلاثي «عَلَطَ»، **تقول:** «عَلَطَ البعيرَ»، إذا كوَاهُ فأَعلَمه بعلامة فيه.

والرابع: «افْعَنْلَى». مثل: «اسْلَنْـقَـى»، وأصله من الثلاثي «سَلَقَ»، **تقول:** «سَلَقَ الشيءَ» إذا أَغْلَاهُ، «واسْلَنْـقَـى» أصله «اسْلَنْـقَـيَ» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، وهو بمعنى الاسْتِلْقَاءِ، تقول: «اسْلَنْـقَـى الرجلُ على قفاه» إذا استلقى، وبعضهم يجعله ملحقا بالرباعي المزيد بحرفين.

والخامس: «افْعَنْلَلَ». مثل «اقْعَنْسَسَ»، تقول: «اقْعَنْسَسَ الرجلُ» إذا رجع متأخرا إلى الخلف، وأصله من الثلاثي «قَعَسَ» بمعنى: «تَأَخَّرَ وَرَجَعَ إِلَى الْـخَلْفِ»، وبعضهم يجعله ملحقا بالرباعي المزيد بحرفين.

والسادس: «اِفْعَالَّ». مثل: «اصْفَارَّ»، تقول: «اصْفَارَّ الشَّيءُ»، إذا اصْفَرَّ شيئا فشيئا وصار في لَوْنِ الذَّهبِ، وأصله «صَفِرَ يَصْفَرُ صَفَرًا وصُفُورًا»، تقول: «صَفِرَ الشَّيءُ» إذا كان في لَوْنِ الذَّهبِ، ومثله: «احْمَارَّ»، و«ادْهَامَّ»، ومنه «مُدْهَامَّتَانِ».

ولم يُشَدِّدِ الناظمُ اللامَ للوزن، **وأشار إليها بقوله: «مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَينِ».**

يَعْنِي: مدة مصاحبته اللَّامين، «فَمَا» مصدرية زمنية، ويجوز أن نجعل «مَا» موصولا اسميا، «وصَاحَبَ» صلته، والأول أحسن.

إذن الأقسام الثلاثة هي:

الأول: إما أن تزيد على الفعل الثلاثي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الرباعي، وهذا له ثلاثة أوزان، أو ثلاثة أبواب، وهي: «أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ».

وإما أن تزيد عليه حرفين، فيكون من المزيد الخماسي، وهذا له خمسة أوزان، وهي: «انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ».

وإما أن تزيد عليه ثلاثة أحرف، فيكون من المزيد السداسي، وهذا له ستة أوزان، وهي: «اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَنْلَلَ، وافْعَالَّ».

فيصبح المجموع أربعة عشر وزنا أو بابا، لمزيد الثلاثي.

ثم سينتقل إلى مزيد الرباعي.

الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ

زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ .... ذِي سِتَّةٍ نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلا

ثُمَّ الْخُمَاسِي وَزْنُهُ تَفَعْلَلا

قوله: «زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ».

يَعْنِي: مزيد الفعل الماضي الرباعي الأصلي كَائِنٌ على نوعين:

النوع الأول: إما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الخماسي. **والنوع الثاني**: وإما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفين، فيكون من المزيد السداسي، وقد بدأ بذكر السداسي قبل الخماسي.

قوله: «ذِي سِتَّةٍ». بَدَلٌ من قوله «**نَوْعَيْنِ**»، والمراد بذي ستة، أي: السداسي، صاحب الستة حروف.

وقوله: «نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلا». يَعْنِي: مزيد السداسي له وزنان، نحو:

الأول: «افْعَلَلَّ». مثل: «**اقْشَعَرَّ**»، أصله من الرباعي «**قَشْعَرَ**»، «**كفَعْلَلَ**» زِيدت همزة الوصل، وشُددت لامه، فصار «**اقْشَعَرَّ**».

والثاني: «افْعَنْلَلا». زاد الألف للإطلاق نحو «**اِحْرَنْجَمَ**»، أصله من الرباعي «**حَرْجَمَ**» على وزن «**فَعْلَلَ**»، تقول: «**حَرْجَمَ الدوابَّ**» إذا ردَّ بعضَها على بعض وجَمَعَها، فزِيدت عليه همزة الوصل والنون بين عينه ولامه الأولى، فصار «**اِحْرَنْجَمَ**»، تقول: «**احْرَنْجَمَ القومُ والدوابُّ**». يعني: اجتمعوا، واحْرَنْجَمَ فلانٌ إذا أَرَادَ أَمرًا ثُمَّ رجَع عنه.

ثم قال: «ثُمَّ الْخُمَاسِي وَزْنُهُ تَفَعْلَلا».

يَعْنِي: مزيد الخماسي له وزن واحد وهو «تَفَعْلَلَ»، وزاد الألف للإطلاق، مثل «تَدَحْرَجَ»، أصله من الرباعي «دَحْرَجَ» وزِيدت عليه التاء.

ولم يذكر الناظم ما يُلحق بالرباعي المزيد بحرف واحد.

وهو أن تَزيد على الفعل الثلاثي المجرد حرفين لتُلحقه بوزن «تَفَعْلَلَ» فيتصرف تصرف «تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا» مثلا، وهي:

١- «تَفَعْلَلَ»، نحو: (تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا».

٢- و«تَفَوْعَلَ»، نحو: «تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا».

٣- و«تَفَعْوَلَ»، نحو: «تَهَرْوَلَ يَتَهَرْوَلُ تَهَرْوُلًا».

٤- و«تَفَيْعَلَ»، نحو: «تَسَيْطَرَ يَتَسَيْطَرُ تَسَيْطُرًا».

٥- و«تَفَعْيَلَ». نحو: «تَشَرْيَفَ يَتَشَرْيَفُ تَشَرْيُفًا».

٦- و«تَفَعْلَى»، نحو: «تَجَعْبَى يَتَجَعْبَى تَجَعْبُيًا».

٧- و«تَفَعْنَلَ»، نحو: «تَقَلْنَسَ يَتَقَلْنَسُ تَقَلْنُسًا».

٨- و«تَفَنْعَلَ»، نحو: «تَسَنْبَلَ يتَسَنْبَلُ تَسَنْبُلًا».

٩- و«تَيَفْعَلَ»، نحو: «تَيَرْنَأَ يَتَيَرْنَأُ تَيَرْنُؤًا».

١٠- و«تَفَاعَلَ»، نحو: «تَقَاتَلَ يَتَقَاتَلُ تَقَاتُلًا».

١١- و«تَفَعَّلَ»، نحو: «تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا».

١٢- و«تَفَعْلَتَ»، نحو: «تَعَفْرَتَ يَتَعَفْرَتُ تَعَفْرُتًا».

ولما كان كل من وزني «تَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ» يتصرف تصرف «تَدَحْرَجَ» كان ملحقا أيضا.

أما الملحق بمزيد الرباعي بحرفين:

وهو أن تَزيد على الفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أحرف لتُلحقه بالرباعي المزيد بحرفين فيتصرف تصرفه، وهي ثلاثة أوزان:

الأول: «افْعَنْلَلَ». نحو: «**اقْعَنسَسَ**»، فهو يتصرف تصرف «**احْرَنْجَمَ**».

والفرق بينهما أنَّ «**احْرَنْجَمَ**» كلتا لاميه أصلية، بخلاف «**اقْعَنسَسَ**» فإحدى لاميه زائدة للإلحاق، **فتقول:** «**اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا**»، مثل: «**احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنَجَامًا**».

والثاني: «افْعَنْلَى». نحو: «**اسْلَنْقَى**»، فتقول: «**افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلاءً**»، مثل: «**اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً**».

والثالث: «افْتَعَلَى». نحو: «**اسْتَلْقَى يَسْتَلْقِي اسْتِلْقَاءً**».

وقبل أن نشرع في باب المصدر وما يُشتق منه ينبغي التنبيه على أمرين:

الأول: قد تَسْتَعْمِلُ العربُ الفعلَ مزيدًا ولا تستعمله مجردا إلا قليلا، بل قد لا يُسمع استعماله مجردا أصلا، والعكس، فقد لا يُسمع استعمالهم لبعض الأفعال إلا مجردة، ولا يستعملوها مزيدة، فالعبرة إذن بالسماع، على خلاف بين الصرفيين في بعض الأوزان، ولا يَلِيقُ بهذا المختصر أن نتوسع أكثر من ذلك.

الثاني: الفعل الثلاثي المزيد بأنواعه الثلاثة وبأوزانه، والرباعي المزيد بنوعيه لكل نوع منها معنى يخصه، فالعرب ما زَادَتْ هذه الأحرف وهذه الأوزان إلا لمعانٍ مختلفة، وقد يَشترك وزنان أو أكثر في معنى أو في معانٍ، وقد يَستقل بعضها عن بعض بمعنى أو بمعان، وقد تركها الناظم اختصارا، وسوف يتكلم على معنيين منها وهما: «**سين الاستفعال، وهمزة التعدية**» في «**فَصْلٍ في فَوَائِدَ**»، وسوف يأتي الكلام عليها إن شاء الله، وسوف نزيد عليها بعض المعاني حتى تتم الفائدة، ويحصل المطلوب، والله أعلم.

مُحَصِّلَةُ بَابِ المُجَرَّدِ والمَزِيدِ

الفعل باعتبار الماضي منه-وهو المراد من كلام الصرفيين هنا-ينقسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد ينقسم إلى: «**ثلاثي ورباعي**»، والمزيد ينقسم إلى: «**رباعي وخماسي وسداسي**».

أما المجرد الثلاثي فلا تخرج أبنيته عن ثلاثة أوزان بالتتبع والاستقراء:

فإما أن يكون على وزن «**فَعَلَ**» وإما أن يكون على وزن «**فَعِلَ**»، وإما أن يكون على وزن «**فَعُلَ**».

فالفاء كما تري مفتوحة في الأوزان الثلاثة لا كَسْرَ ولا ضَمَّ فيها.

وهذه الأبواب الثلاثة من الماضي تكون مع المضارع على ستة أحوال:

فأما وزن «**فَعَلَ**» فباعتبار حاله مع المضارع له ثلاثة أبواب من الستة وهي: «**فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ**».

وهذا الأخير إذا فَتَحْتَ العين في الماضي والمضارع وهو وزن «**فَعَلَ يَفْعَلُ**» لا بد أن تكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق، وحروف الحلق ستة، وهي: «**الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء**» وما جاء على خلاف ذلك فشاذ، أومن تَدَاخُلِ اللغات.

وأما وزن «**فَعُلَ**» فله باب واحد فقط مع المضارع وهو «**فَعُلَ يَفْعُلُ**»، ولا يوجد في لسان العرب «**فَعُلَ يَفْعِلُ**»، ولا «**فَعُلَ يَفْعَلُ**»، وما سُمع من ذلك، فهو شاذ، أو من تَدَاخُلِ اللغات.

وأما وزن «**فَعِلَ**» فله مع المضارع بابان: إما «**فَعِلَ يَفْعَلُ**»، وإما «**فَعِلَ يَفْعِلُ**».

وكل هذه الأبواب الستة تكون متعدية ولازمة، إلا باب «**فَعُلَ يَفْعُلُ**» فلا يكون إلا لازما، وما سُمع منه متعديا فهو شاذ.

هذا كل ما يتعلق بالثلاثي المجرد.

وأما الثلاثي المزيد فلا تخرج أوزانه عن أربعة عشر وزنا:

الأول: أن تزيد على الفعل الثلاثي المجرد حرفا واحدا، فيكون من المزيد الرباعي، وهذا له ثلاثة أوزان: «**أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ**».

والثاني: أن تزيد عليه حرفين، فيكون من المزيد الخماسي، وهذا له خمسة أوزان: وهي «**انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ**».

والثالث: أن تزيد عليه ثلاثة أحرف، فيكون من المزيد السداسي، وهذا له ستة أوزان: وهي «**اسْتَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَنْلَى، افْعَنْلَلَ، افْعَالَّ**».

فيصبح المجموع أربعة عشر وزنا، لمزيد الثلاثي.

أما الفعل الرباعي المجرد فله باب واحد فقط، وهو «**فَعْلَلَ**».

ويُلحق به ستة أبواب، وهي: «فَوْعَلَ، وفَعْوَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْيَلَ، وفَعْلَى، وفَعْلَلَ»، فكل وزن منها يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ «**فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً**».

والرباعي المزيد نوعان:

إما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الخماسي، وهذا له وزن واحد وهو «**تَفَعْلَلَ**».

وإما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفين فيكون من المزيد السداسي، وهذا له وزنان، وهما: «**افْعَلَلَّ، وافْعَنْلَلَ**».

وأما الرباعي المزيد بحرف واحد فيُلحق به، نحو:

«تَفَعْلَلَ ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعْيَلَ، وتَفَعْنَلَ، وتَيَفْعَلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعْلَتَ».

وأما الرباعي المزيد بحرفين فيُلحق به، نحو: «افْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى، وافْتَعَلَى».

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه

١٦ وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيمِي وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ
١٧ مِنْ ذِي الثَّلَاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ
١٨ مِيمِي الثُّلَاثِيْ إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ
١٩ أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ ... وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ
٢٠ كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ ... مُضَارِعٍ إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ
٢١ وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ ... وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوقٍ يَعِنْ
٢٢ وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلًّا اجْعَلَا ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا
٢٣ كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ ... عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ
٢٤ وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا
٢٥ وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا ... وَبَدْءُ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا
٢٦ إِلَّا الْخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ فَاكْسِرَنْ ... إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ
٢٧ ثُبُوتُهَا فِي الِابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الْكَلِمْ
٢٨ كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرٍ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَمْزِ كَاجْهَرِ
٢٩ وَابْنِمٍ ابْنٍ ابْنَةٍ وَاثْنَيْنِ ... وَامْرِئٍ امْرَأَةٍ اثْنَتَيْنِ
٣٠ كَذَا اسْمٌ اسْتٌ فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ ... لَهَا سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ
٣١ وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ اقْبُلَا ... ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا
٣٢ وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا ... كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا
٣٣ مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي
٣٤ فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إِلَّا الرُّبَاعِي غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ
٣٥ وَمَا قُبَيْلَ الْاخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا ... مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةٍ عَدَا
٣٦ فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا ... كَالْآتِ مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلَا

٣٧ وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ

٣٨ وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ

٣٩ أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ أَوْ لَا وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلْ

٤٠ وَالَاخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلْ كَالنُّونِ فِي أَمْثِلَةٍ وَنُونُ نِسْوَةٍ تَفِي

٤١ وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ

٤٢ أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ الْتَزِمْ بِنَائَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ

٤٣ كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا

٤٤ وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفِ الَّا مَا نَدَرْ

٤٥ وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ

٤٦ بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ

٤٧ لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

انتقل الناظم-رحمه الله-إلى الكلام على المصدر وما يُشتق منه.

فقال: «بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه».

يَعْنِي: «هذا بابُ بَيَانِ حَقِيقَةِ المَصْدَرِ والذي يُشْتَقُّ مِنْهُ مِنَ الأَبْنِيَةِ».

«**بَابٌ**»: بالرفع فيه وجهان مشهوران، فيجوز أن نجعل «**بَابُ**» خبرًا لمبتدإ محذوف على تقدير مضاف أو مضافين، تقديره: «**هذا بَابُ بَيَانِ حَقِيقَةِ المصدرِ**»، وهذا أحسنها؛ لأن حذف المبتدإ كثير في لسان العرب، والأحسن أن نُقَدِّرَ مُضافا واحدا إعرابا، والثاني نُقَدِّرُهُ مَعْنًى.

ويجوز أن يكون «**بَابُ**» مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: «**بَابُ الْـمَصْدَرِ هذا مَحِلُّهُ**». وثَمَّ وَجْهٌ ثالث وهو أن نجعل «**بَابَ**» في مَوْضِعِ نَصْبٍ على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «**اِقْرَأْ بَابَ الـمَصْدَرِ**»، **أو** «**خُذْ بابَ الـمَصْدَرِ**».

ويجوز عند الكوفيين وجه رابع، وهو أن نجعل «**بَابًا**» في مَوْضِعِ جَرٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ محذوف على تقدير: «**اقرأ في بَابِ الـمَصْدَرِ**» !، وهذا أضعفها.

والأشهر هو الوجه الأول، لأن حذف المبتدإ مشهور، ثم الأصل في المبتدإ أن يكون معلوما بخلاف الخبر، وحذف المعلوم أولى من حذف المجهول.

والباب لغة: المدخل إلى الشيء، ويُـجمع على «**أَبْوَابٍ**»، وعلى «**بِيبَانٍ**» قياسا، ويُصغر على «**بُوَيْبٍ**»، وأصله «**بَوَبَ**» تَـحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا.

واصطلاحا: مَدْخَلٌ لبعض المسائل المشتركة في أمر معين.

والباب حقيقة في المحسوسات، مجاز في المعاني.

والمَصْدَرُ لغة: ما يَصْدُرُ عنه الشَّيء، فهو اسم مكان على وزن «**مَفْعَلٍ**»، من «**صَدَرَ يَصْدُرُ**».

واصطلاحا: هو اسْمٌ يَدُلُّ على الحَدَثِ مُجَرَّدًا عَنِ الزَّمَانِ مُتَضَمِّنٌ لأَحْرُفِ فِعْلِهِ، إما لفظا نحو: «**ضَرَبَ ضَرْبًا**»، وإما تقديرا نحو: «**كَلَّمَ تَكْلِيمًا**»، أو «**قَاتَلَ قِتَالًا**»، فكل مِن «**الضَّرْبِ، والتَّكْلِيمِ، والقِتَالِ**» مَصْدَرٌ؛ لأنه يدل على وقوع الحدث دون أن يقترن بزمن معين.

وَالْمَصْدَرُ: أصل الاشتقاق عند جماهير البصريين، ولهذا سُمِّيَ مصدرا.

قال الحَرِيرِيُّ في المُلْحَةِ:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وأيُّ أَصْلِ *** وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

فالضَّرْبُ مصدر، اِشْتُقَّ منه الفعل الماضي «**ضَرَبَ**»، ثم اشْتُقَّ من الماضي المضارعُ «**يَضْرِبُ**»، ثم اشْتُقَّ الأمر من المضارع «**اضْرِبْ**».

قد يقول قائل: كيف يكون المصدر أصل الاشتقاق وأنت قُلْتَ بأن المضارع مشتق من الماضي، والأمر مشتق من المضارع.

الجواب: الأمر مشتق من المصدر بواسطة المضارع، والمضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي، **والصرفيون يقولون**: المضارع مشتق من الماضي من باب التَّوَسُّعِ، وإلا فهو مشتق من المصدر لكن بواسطة الماضي خلافا للكوفيين.

المَصْدَرُ بِقِسْمَيْهِ

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ	مِيمِي وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ
مِنْ ذِي الثَّلَاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ	وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ

بدأ الناظم بذكر أقسام المصدر.

فقال: «وَمَصْدَرٌ». بدأ بالنكرة لأنه أراد الجنس فعَمَّ.

وقوله: «أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ».

يَعْنِي: المصدر جاء عن العرب حال كونه كائنا على نوعين، وجملة «**أتى**» خبر المبتدإ «**مَصْدَرٌ**».

فالأول: «المصدر الميمي»، ذَكَرَهُ في قوله «**مِيمِيْ**»، وهو بَدَلٌ مُفَصَّلٌ من مُجْمَلٍ من قوله «**عَلَى ضَرْبَيْنِ**».

والثاني: «مصدر غير ميمي» وإليه أشار بقوله «**وَغَيْرِهِ**»، **يَعْنِي**: وغير الميمي حال كونه كائنا «**عَلَى قِسْمَيْنِ**».

وسوف يبدأ بذكر غير الميمي بعد أن ذكر الميمي أولا، وهذا يُسمى عندهم لَفًّا وَنَشْرًا غَيْرَ مُرَتَّبٍ.

والمصدر إما أن يكون من الثلاثي، وإما أن يكون من غير الثلاثي، كالرباعي والخماسي والسداسي.

قول: «مِنْ ذِي الثَّلاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ».

«**مِنْ ذِي**» متعلق بقوله «**سُمِعْ**»، أو نجعل «**مِنْ ذِي**» متعلقا بمحذوف خبر مقدم لمبتدإ محذوف. «**فَالْزَمِ**» فعل أمر قد يكون للوجوب كما هو مذهب سيبويه.

«**الَّذِي سُمِعْ**». أي: المَسْمُوعُ؛ فالموصول مع صلته في قوة المشتق.

والمعنى: الزم أيها الصرفي المسموع عن العرب من المصدر الثلاثي، ومعنى هذا أن مصدر الثلاثي سماعي نَتَّبِعُ فيه ما جاء عن العرب ولا نقيس عليه، كما هو مذهب سيبويه؛ وذلك لكثرته، حتى قِيل بعدم إمكان حصره، ولم يذكر الناظم شيئا من أوزان مصادر الثلاثي تيسيرا.

أما القسم الثاني: وهو «مَا عَدَا الثلاثي» كالرباعي، والخماسي، والسداسي، فنتبع القياس فيه، وإليه أشار بقوله: «**وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ**».

«**القياسَ**» مفعول به مقدم للفعل تَتَّبِعْ، «**مَا عَدَا**» ما موصولة معطوفة على قوله «**الثَّلَاثِ**».

ومعنى هذا أن مصدر غير الثلاثي قياسي، يجوز لك أن تقيس عليه، فمصدر «**أَفْعَلَ**» الرباعي المزيد مثلا هو «**الإفْعَال**»، تقول: «**أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا**»، ولو لم تسمعه عن العرب. **وكذا الرباعي المجرد**، نحو: «**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً**»، **والخماسي**، نحو: «**انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا**»، **والسداسي**، نحو: (**اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ، اسْتِفْعَالًا**»، كل هذه المصادر وغيرها من مصادر الرباعي والخماسي والسداسي قياسية، وما خرج عن القياس فيها فهو قليل شاذ، أو يكون اسم مصدر وليس مصدرا.

المَصْدَرُ المِيمِيُّ واسْمُ الزَّمَانِ والمَكَانِ لِلفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ

مِيمِي الثُّلَاثِي إنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيحٍ او مَهْمُوزٍ او مُضَعَّفِ
أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ ... وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ
كَذَا اسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ ... مُضَارِعٍ إنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ
وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ ... وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوقٍ يَعِنْ

المصدر الْمِيمِي: نِسبة إلى المِيمِ.

والمصدر الميمي ما كان في أوله ميم زائدة، نحو «**مَوْعِظٍ**»، فهو مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ من «**وَعَظَ يَعِظُ وَعْظًا، ومَوْعِظَةٍ**»، **إذن**: خرج ما إذا كانت الميم أصلية، فلا يكون مصدرا ميميًّا، نحو: «**مَشَى يَمْشِي مَشْيًا**»؛ فالميم في «**مشى**» أصلية وليست زائدة.

قال: «**مِيمِي الثُّلَاثِي**». **يَعْنِي**: المصدر الميمي الذي فعله الماضي ثلاثيٌّ مجرد «**إنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ**». **أي**: من فِعْلٍ أَجْوَفَ، **والأجوف**: ما كانت عينه حرف علة، نحو: «**قَالَ، وبَاعَ، وخَافَ**»؛ لأن عينه حرف علة، فكل فعل ثلاثي مجرد معتل العين عند الصرفيين يُسمى أجوف.

وقوله: «**صَحِيحٍ**». **يَعْنِي**: أو من فعل صحيح، حَذَفَ حَرْفَ العَطْفِ، وهذا جائز في الشعر قولا واحد، ويجوز في سعة الكلام على الصحيح.

والفعل الصحيح: ما كان سالما من أحرف العلة، والهمزة، والتضعيف، أو ما ليس بمعتل.

قوله: «**او مَهْمُوزٍ**». بهمزة وصل للوزن، نُقلت الحركة على نون التنوين قبلها.

والمهموز: ما كانت إحدى حروفه الأصلية همزة، نحو: «**قرأ، وأخذ، وسأل**».

قوله: «اوْ مُضَعَّفِ». بهمزة وصل، ونُقلت الحركة على التنوين قبلها.

والمضعف: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو «**عَدَّ، وشَدَّ، ومَدَّ**».

قوله: «أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ». **يَعْنِي**: أتى المصدر الميمي الذي فعله الماضي ثلاثيٌّ مجرد «**إِنْ كان من فعل أجوف، أو صحيح، أو مهموز، أو مضعف**» على وزن «**مَفْعَلٍ**» حال كونه بِفَتْحَتَيْنِ، نحو: «**قَالَ مَقالًا، وعَدَّ مَعَدًّا، وأَخَذَ مَأْخَذًا، وشَرِبَ مَشْرَبًا**»، ونص على الأجوف احترازًا من الناقص والمثال كما سيأتي.

والأسهل أن نقول-كما سيشير إليه فيما بعد-: إن الضابط في المصدر الميمي الثلاثي أن يُنظر إلى حركة عين المضارع، وقد تقدم معنا في الثلاثي المجرد أن المضارع منه إمَّا أن يكون على وزن «**يَفْعُل، أو يَفْعَلُ، أويَفْعِلُ**»، فإن كان المضارع مفتوح العين «**يَفْعَلُ**»، أو مضموم العين «**يَفْعُلُ**»، فالمصدر الميمي منهما يأتي على وزن «**مَفْعَلٍ**» بفتحتين، وكذا اسم الزمان والمكان كما سيأتي بيانه.

مثال ذلك: الفعل «**شَرِبَ**» المضارع منه «**يَشْرَبُ**» على وزن «**يَفْعَلُ**» فالمصدر الميمي منه يكون على «**مَشْرَبٍ**»، ومثله الفعل «**فَتَحَ**»، المضارع منه «**يَفْتَحُ**» فالمصدر الميمي يكون على «**مَفْتَح**».

قوله: «وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ». **يَعْنِي**: لو كان المضارع مفتوح العين «**يَفْعَلُ**»، أو مضموم العين «**يَفْعُل**»، ونزيد كذلك «**يَفْعِلُ**» كما سيأتي، وجاء المصدر الميمي منهما مكسور العين على وزن «**مَفْعِلٍ**» فهو شاذ خارج عن القياس، يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو: «**عَرَفَ يَعْرِفُ**» ومع ذلك جاء المصدر الميمي «**مَعْرِفَةً**».

وكذا «**طَلَعَ يَطْلُعُ مَطْلِعًا**»، «**وحِمِدَ يَحمَد مَحْمِدَةً**» وفي كثير منها يجوز الوجهان، وقد جمع ابن مالك–رحمه الله–كثيرا منها في لامية الأفعال.

قوله : «كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ مُضَارِعٍ».

«**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «**سِمُ**» مبتدأ مؤخر، وسِمٌ بحذف الهمزة لغة في اسم.

واسم الزمان والمكان: اسمان مشتقان من المصدر بواسطة الفعل للدلالة على زمان ومكان وقوع الحدث.

والمراد من كلام الناظم: أن اسم الزَّمَانِ وَالْـمَكَانِ سواء كانا من صحيح أو من مهموز أو من أجوف أو من مضعف، فحكمهما كحكم المصدر الميمي.

أو نقول: إن كان مضارعهما مفتوح العين «**يَفْعَلُ**»، أو مضموم العين «**يَفْعُلُ**»، جَاءَا على وزن «**مَفْعَلٍ**»، نحو: «**أَكَلَ مَأْكَلًا، وكَتَبَ مَكْتَبًا**».

وشذ أيضا مَجِيءُ اسم الزمان والمكان مكسورا العين كالمصدر الميمي، نحو: «**مَغْرِبٍ، ومَشْرِقٍ، ومَسْجِدٍ**».

بخلاف المضارع إن كان مكسور العين على وزن «**يَفْعِلُ**» فإن اسم الزمان والمكان منه يَأْتِيَانِ على وزن «**مَفْعِلٍ**» دون النظر إلى الماضي، **وإليه أشار بقوله :**

«**إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ**». نحو: «**ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِبًا**»، **وقوله**: «**يَبِنْ**». **يعني**: يَظْهَرُ، وأصله «**يَبِينُ**»، فِعْلٌ مُضارع من بَانَ يَبِينُ، حُذِفَتِ الياء ضرورة للوقف.

أما المصدر الميمي فيبقى كما هو، وهو واضح من مفهوم قوله: «**إِنْ لَا بِكَسْرِهَا**».

فاسم الزمان والمكان من «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، يكون «مَضْرِبًا»، أما المصدر الميمي فيكون «مَضْرَبًا»، ومثله: «جَلَسَ يَجْلِسُ مَجْلِسًا، ومَجْلَسًا».

إذن المصدر الميمي في كل ما سبق على وزن «مَفْعَلٍ» فهو في الأوزان الثلاثة واحد، إلا ما شذ منه، أما التفصيل فيكون في اسم الزمان والمكان.

فإن كان مضارعه مفتوح العين على وزن «يَفْعَلُ»، أو مضموم العين على وزن «يَفْعُلُ»، فإن اسم المكان والزمان منهما على وزن «مَفْعَلٍ» كالمصدر الميمي، وإن كانت عين المضارع مكسورة فيكون اسم الزمان والمكان على وزن «مَفْعِلٍ»، خلافا للمصدر الميمي.

ثم قال: «وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ».

يَعْنِي: وافتح أيها الصرفي عين المصدر الميمي وكذا اسم الزمان والمكان حال كون العين من فعل ماضٍ ناقص، أو لفيف مقرون، مطلقا دون النظر إلى حركة عين المضارع، ففي هذه الحالة نَنظر للماضي لا المضارع.

فالفعل الثلاثي الناقص: ما كانت لامه حرف علة، نحو «رَمَى»؛ وسمي ناقصا لأن لامه تُحذف في بعض التصاريف، كحال اتصاله بتاء التأنيث، نحو: «رَمَتْ».

مثال ذلك: الفعل «رَمَى» على وزن «فَعَلَ»، أصله «رَمَيَ»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «رَمَى»، فإن المصدر الميمي منه وكذا اسم الزمان والمكان يكون على وزن «مَفْعَلٍ»، فيكون على «مَرْمَيٍ» وحصل له ما سبق فأصبح «مَرْمًى».

ومثله: الفعل «**قَوِيَ**» على وزن «**فَعِلَ**»، «**قَوِيَ، يَقْوَى**»، أصله «**قَوِوَ**» قُلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، فيأتي المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان منه على وزن «**مَفْعَلٍ**» فيكون «**مَقْوًى**».

إذن الفعل الناقص وافق ما سبق بيانه في المصدر الميمي، ووافق اسمَ الزمان والمكان إذا كانا المضارع من وزني «**يَفْعُلُ، ويَفْعَلُ**»، وخالف اسمَ الزمان والمكان إن كانا من «**يَفْعِلُ**».

قوله: «وَمَا قُرِنْ».

يَعْنِي: وافتح كذلك عين المصدر الميمي في المقرون.

واللفيف المقرون: ما كانت عينه ولامه حرفي علة، وسُمِّيَ لفيفا مقرونًا لأنه قُرِنَ فيه بين حرفي علة.

فيكون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من اللفيف المقرون كالفعل الناقص تماما، على وزن «**مَفْعَلٍ**»، دون النظر إلى حركة عين المضارع، سواء كان على وزن «**يَفْعُلُ، أو يَفْعَلُ، أو يَفْعِلُ**»، نحو «**أَوَى يَأْوِي مَأْوًى، وكَوَى يَكْوِي مَكْوًى**».

ثم قال: «وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ».

يَعْنِي: واعكس في الفعل المعتل الذي يراد به هنا «**المثال**».

والفعل المثال: ما كانت فاؤه حرفًا من حروف العلة، ويسمى «**المعتل**» في اصطلاح بعض الصرفيين.

والمعنى: اجعل أيها الصرفي المصدر الميمي وكذا اسم الزمان والمكان من الفعل المثال على وزن «**مَفْعِلٍ**»، على خلاف وعكس اللفيف المقرون والناقص.

نحو: «وَعَدَ يَعِدُ»، فيكون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان منه «مَوْعِدًا»، دون النظر أيضا إلى حركة عين المضارع.

وقوله: «كَمَفْرُوقٍ».

يعني: واعكس أيضا فيما يُسمى باللفيف المفروق.

واللفيف المفروق: ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة وفُصِل بينهم بفاصل.

فالفرق بين اللفيف المفروق والمقرون: أنَّ المقرون يتتابع فيه الحرفان ولا يُفصل بينهما، بخلاف المفروق، فإنه يُفرق بين حرفي العلة بفاصل.

وقوله: «يَعِنْ».

يَعْنِي: يظهر، وأصله «يَعِنُّ» سَكَّنَ النون للوزن، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على المفروق، وجملة «يَعِنْ» في محل جر نعت لمفروق.

إذن اللفيف المفروق يكون كالمثال، فيكون المصدر الميمي، واسم الزمان والمكان منه، على وزن «مَفْعِلٍ».

نحو: «وَقَى، يَقِي، مَوْقِي»، «وَفَى، يَفِي، مَوْفِي»، وهناك استثناءات وشذوذات لا يَليق أن نذكر شيئا منها في هذا المختصر.

المَصْدَرُ المِيمِيُّ واسْمُ الزَّمَانِ والمَكَان
واسْمُ المَفْعُول لِغَيْرِ الفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ

وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلًّا اجْعَلَا ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا
كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ ... عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ

انتقل الناظم إلى الكلام على المصدر الميمي، واسم الزمان والمكان، واسم المفعول لغير الفعل الثلاثي.

فقال: «وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ».

يَعْنِي: والفعل الذي تَعَدَّى وجاوز الفعل الثلاثي كالفعل الرباعي المجرد أو المزيد، وكذا الخماسي والسداسي بنوعيهما «**كُلًّا اجْعَلَا مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا**».

«**كُلًّا**» مفعول به أول للفعل «**اجْعَلَا**»، وزاد الألف فيه للإطلاق، أو تكون الألف بدلا من نون التوكيد الخفيفة، والتنوين في «**كُلًّا**» عِوَضٌ عن «**المصدر الميمي واسم الزمان والمكان واسم المفعول واسم الفاعل**» مع اختلاف ما قبل آخر اسم الفاعل كما سيأتي بيانه.

«**مِثْلَ**» مفعول به ثان للفعل «**اجعل**»، وجملة «**اجْعَلْ**» خبر المبتدإ «**مَا**»، «**لها**» متعلق بمحذوف نعت لمضارع، وجملة «**جُهِلَا**» في محل جر نعت لمضارع، **يَعْنِي**: مثل مضارع مجهولٍ.

قوله: (كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ». يَعْنِي: واسم المفعول أيضا من الرباعي والخماسي والسداسي يكون كالمصدر الميمي واسم الزمان والمكان.

والمعنى: كل ما عدا الثلاثي كالرباعي والخماسي والسداسي، اجعل المصدر الميمي واسم الزمان والمكان واسم المفعول منه مثل الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة.

فتقول مثلا: «**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ**» ثم تأتي إلى المضارع فتجعله مُغَيَّر الصيغة، فيصير «**يُدَحْرَجُ**»، ثم تُبدل حرف المضارعة ميما مضمومة، فيصير «**مُدَحْرَجًا**».

فقولنا: «**مُدَحْرَجٌ**». مصدر ميمي، واسم مكان، واسم زمان، واسم مفعول، والذي يفرق هو السياق والمعنى، هذا فيما يتعلق بالرباعي.

ومثله الخماسي: نحو: «**انْطَلَقَ يُنْطَلَقُ**» فهو «**مُنْطَلَقٌ**».

والسداسي: نحو: «**اسْتَخْرَجَ يُسْتَخْرَجُ**» فهو «**مُسْتَخْرَجٌ**».

قوله: «**وَفَاعِلٍ كُسِرْ عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ**».

يعني: خلافا لاسم الفاعل فإنه يكون مكسور العين. «**عَيْنًا**»: تمييز محول عن نائب الفاعل للفعل كُسِرَ، «**وأَوَّلٌ**»: مبتدأ يَصْدُقُ على الحرف الأول، «**لَهَا**»: متعلق بمحذوف نعت لأول، «**مِيمًا**»: خبر يَصِرْ مقدم، «**ويَصِرْ**»: فعل مضارع نَاقِصٌ، أصله «**يَصِيرُ**»، وقف عليه بالسكون، فالتقى ساكنان، فحَذَفَ الياء للوقف، واسم «**يَصِرْ**» ضمير مستتر تقديره هو يعود على الأول الذي قدرناه بالحرف، وجملة «**يَصِرْ**» خبر المبتدإ «**أَوَّلٌ**»، ولو قال الناظم «**وفَاعِلٌ**» بالرفع على الابتداء لكان أحسن، والعطف على «**مَفْعُولٍ**» لا يصح لمخالفة اسمِ المفعول اسمَ الفاعل في فَتْحِ ما قبل آخره.

فتقول في نحو: «**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ**»، فهو «**مُدَحْرِجٌ**»، أبدلنا حرف المضارعة ميمـا مضمومة، دون أن نقول ونكسر ما قبل آخره؛ لأنه مكسور أصالة.

وكذا الخماسي، نحو: «**انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ**» فهو «**مُنْطَلِقٌ**».

والسداسي، نحو: «**اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ**» فهو «**مُسْتَخْرِجٌ**».

إذن: المصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، واسم المفعول لغير الثلاثي يكون كمضارعه المبني للمجهول، ثم يُقلب حرف المضارعة ميما مضمومة.

وكذا في اسم الفاعل، لَكِنْ اسم الفاعل يكون كفعله المبني للمعلوم، حينئذ يكون ما قبل الآخر مكسورا ولا تَتَـغَيَّرُ صيغته.

أحْوَالُ الفِعْلِ المَاضِي

وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا
وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا ... وَبَدْءَ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا
إِلاَّ الْخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ فَاكْسِرَنْ ... إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ

انتقل الناظم للكلام أحوال الفعل الماضي من، والأصل أن ما كان متعلقا بآخر الماضي لا يُبحث عند الصرفيين، وإنما يُبحث عند النحاة، ولكنَّه ذكره من باب إتمام الفائدة.

وقدَّم الماضي على غيره في الكلام؛ لأنه أقرب المشتقات إلى المصدر؛ ولأنه يدل في الأصل على وقوع الحدث قبل زمن التكلم، أمَّا المضارع فمشتق منه، فناسب أن يَذكر الماضي أولا.

والماضي لغة: ما ذَهَبَ وَخَلَا وانْصَرَمَ، سواء كان زمانا أو غير زمان، وهو اسم فاعل للفعل «**مَضَى يَمْضِي مُضِيًّا ومُضُوًّا، فهو مَاضٍ**»، **ويقال**: للأسد «**الماضي**»، **والسيف**، **يقال**: سَيْفٌ مَاضٍ، **أي**: سَيْفٌ حَادٌّ، قَاطِعٌ.

واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن ما قبل التكلم.

قال: (وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا).

«**وَآخِرَ**»: منصوب على الاشتغال، «**افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا**». **يَعْنِي**: كل أقسام الماضي الصحيح منه والمعتل، سواء كان مبنيا للمعلوم أو مغير الصيغة، رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا مطلقا في كل أنواعه، فإنه يكون مبنيا على الفتح، نحو: «**ضَرَبَ، وَأَكْرَمَ، ودَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ، وضُرِبَ، وأُكْرِمَ، ودُحْرِجَ، وانْطُلِقَ، واسْتُخْرِجَ**».

قوله: «**وَضُمَّ إنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا**».

«**وَضُمَّ**» أيها الصرفي «**إنْ**» شرطية، «**بِوَاوِ**» متعلق **بأُلْحِقَا**، **أي**: إن أُلْحِقَ الفعل الماضي بواو الجمع، «**أُلْحِقَا**» فعل الشرط، وزاد الألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف دل عليه الفعل «**ضُمَّ**».

والمعنى: أن آخر الماضي مفتوح أبدا، إلا إن اتَّصل به واوُ الجماعة، فيكون مضموما، نحو: «**ضَرَبُوا، ودَحْرَجُوا، وضُرِبُوا، ودُحْرِجُوا**»، إلا إن كان الفعل الماضي مُعْتَلًّا فإن الضم يُقدر فيه على الحرف المحذوف على قول الكوفيين، كما في نحو: «**دَعَوْا**»، أصله «**دَعَاْوْا**»، التقى ساكنان فحذفنا الأول منهما، فأصبح «**دَعَوْا**».

وثَمَّ خلاف بين النحاة هل هذا الضم ضم بناء، أم ضم من أجل مناسبة الواو.

والصحيح أنه ضَمٌّ لمناسبة الواو، ولا يَليق بهذا المختصر أن نتوسع في هذه المسألة، حينئذ يكون الفعل الماضي مبنيا على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للواو، وهو مذهب جماهير البصريين.

ثم قال: «**وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا**».

«**وَسَكِّنِ**»**:** فعل أمر للوجوب، وهو مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لحركة النقل.

«**ضَمِيرَ**»**:** منصوب على أنه خبر لِكَانَ المحذوفة مع اسمها، والتي هي فعل الشرط لإنِ الشرطية، وجملة «**حُرِّكَا**» نعت لضمير، والألف للإطلاق.

والمعنى: وسكن أيها الصرفي آخرَ الماضي إن كان الـمُلْحَقُ به ضمير رفع متحرك.

وضمائر الرفع المتحركة هي: «**تاء الفاعل**»، كما في «**قُلْتُ**» من قول الله-جل وعلا-على لسان عيسى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾ المائدة (١١٧)، ونـون الإناث كمـا في «**رَأَيْنَهُ، وأَكْبَرْنَهُ، وَقَطَّعْنَ، وَقُلْنَ**»، من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ يوسف (٣١)، ونا الفاعلين في «**قَتَلْنَـا**»، نحو: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ النساء (١٥٧).

وثَمَّ خلاف أيضا بين النحاة هل هذا السكون سكون بناء، أم هو سكون عارض، فالأول قول الكوفيين، والثاني قول جماهير البصريين، وهو الصحيح، حينئذ يكون الفعل الماضي على القول الصحيح مبنيا على الفتح مطلقا، إما على الفتح الظاهر، وإما على الفتح المقدر.

قوله: «وَبَدْءُ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا».

«**وَبَدْءُ**»: مبتدأ، وهو مصدر «**بَدَأَ يَبدَأ بَدْءًا وبَدْءَةً وبِدَايَةً**»، وجملة «**سُـلِكَا**» خبره.

والسُّلُوكُ: السَّيْرُ والذَّهَابُ في طريق، وهو هنا مجاز، «**بِفَتْحٍ**»: متعلق بِسُلِكَا.

والمعنى: أن الفعل الماضي المبني للمعلوم يكون الحرف الأول منه مفتوحا، نحو «**ضَرَبَ، ودَحْرَجَ**»، **وقوله «إلاّ الـخُماسِيْ والسُّداسِيْ»** في الفعل الماضي، هذا استثناء مما سبق، وسَكَّنَ الياء فيهما ضرورة، «**فَاكْسِرَنْ إنْ بُـدِئَا بِـهَمْزِ وَصْلٍ**».

يَعْنِي: إلا الفعل الماضي الخماسي والسداسي فاكسر أولهما إن بُـدِئَا بهمزة وصل، مثل قولك: «**اِمْتَحَنْ**»، ومثل: «**اِسْتَخْرَجَ**»، وبالمفهوم إن لم يُبْدَأِ الفِعْلُ الخماسي بهمزة وصل فإنه يكون مفتوحا على الأصل، نحو «**تَعَلَّمَ، وتَعَالَـمَ**»، أم السداسي فلا.

أَحْكَامُ هَمْزَةِ الوَصْلِ وَمَوَاضِعِهَا

ثُبُوتُهَا فِي الابْـتِـدَا قَـدِ الْتُــزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ
كَـهَمْزِ أَمْـرٍ لَـهُـمَـا وَمَـصْـدَرِ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَـمْـزِ كَاجْهَرِ
وَابْـنِـمٍ ابْـنٍ ابْـنَـةٍ وَاثْـنَـيْـنِ ... وَامْـرِئٍ امْـرَأَةٍ اثْـنَـتَـيْـنِ
كَذَا اسْمٌ اسْتٌ فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ ... لَهَا سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ
وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَـةٍ نَـحْـوُ اقْـبُـلَا ... ضُمَّ كَـمَـا بِـمَـاضِـيَيْنِ جُهِلَا

شرع في بيان أحوال همزة الوصل ومواضعها.

فقال: «ثُبُوتُهَا فِي الابْتِدَا قَدِ الْتُـزِمْ».

يَعْنِي: ثبوت همزة الوصل في الابتداء لازم، فالضمير يعود عليهـا.

«ثبوتُ»: مبتدأ، وهو مضاف، خبره جملة **«الْتُـزِمْ»** وثُبُوتُ مضاف، **والهاء**: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله إضافة لامية.

وقوله: «فِي الِابْتِدَا». أي: في بدء النطق بالكلام، وقال: «فِي الِابْتِدَا» بالقصر، لآخر الوتد، فحذف الهمزة، إما على لغة في الوقف على الممدود، وإما ضرورة.

وفي طبعة الحلبي بإثبات الهمزة «فِي الِابْتِدَاء»، وهذا خطأ، والصواب هكذا.

ثُـبُـوتُـهَـا – فِي لِـبْـتِـدَا – قَـدِ لْـتُــزِمْ

//ه//ه – /ه/ه//ه – //ه//ه

مُـتَـفْـعِـلُـنْ – مُـسْـتَـفْـعِلُنْ – مُـتَـفْـعِـلُـنْ

ففي كل من التفعيلة الأولى والأخيرة خَبْنٌ، وهو حذف الثاني الساكن، أما التفعيلة الثانية فهي الوحيدة التامة، فدل ذلك على زيادة الهمزة.

فإذا بُدِئَتِ الكلمة بهمزة وصل فالنطق بها لازم، فلا فرق من جهة النطق بين همزة الوصل وهمزة القطع في ابتداء النطق بالكلمة، نحو: «**اَلرَّجُلِ، اِسْتَخْرَجَ، اِنْطَلَقَ**».

وقوله: «كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ».

«**كَحَذْفِهَا**». **يَعْنِي**: مثل حَذْفِكَ أَنْتَ همزةَ الوصل، «حذف» مصدر مضاف إلى مفعوله إضافة لامية، فهمزة الوصل تُحذف حال درجها في الكلام، نحـو: «**رَأَيْتُ الرَّجُلَ**» بخلاف همزة القطع، فهي ثابتة في بَدْءِ النطق بالكلمة وفي درجها.

وسُميت هَمْزَةَ وَصْلٍ إما لكون المتكلم يصل بها إلى التَّمَكُّنِ من النطق، كما هو قول البصريين، وإما لكونها تَسْقُطُ فيتصل ما قبلها بما بعدها، كما هو قول الكوفيين.

وهذه الهمزة لها مواضع سوف يذكرها الناظم.

قال: «كَهَمْزِ أَمْـرٍ لَهُـمَـا وَمَصْدَرِ».

يَعْنِي: من مواضع همزة الوصل إضافةً إلى ما سَبَقَ ذِكره من أن الفعل الماضي الخماسي والسداسي همزتها همزة وصل، فكذلك أمر ومصدر الخماسي والسداسي، فالضمير في قوله «**لهمـا**» يعود على الفعلين الخماسي والسداسي في قوله «**إِلاَّ الْـخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ**».

فأمر الماضي الخماسي نحو: «**اِنْطَلِقْ**»

ومصدر الخماسي نحو: «**اِنْطِلَاقًا**».

وأمر الماضي السداسي، نحو: «**اِسْتَخْرِجْ**».

ومصدر السداسي نحو: «**اِسْتِخْرَاجًا**».

فتكون المواضع ستة:

ماضي الخماسي وأمره ومصدره، نحو: «**اِنْطَلَقَ، اِنْطَلِقْ، اِنْطِلَاقًا**».

وماضي السداسي وأمره ومصدره، نحو: «**اِسْتَخْرَجَ، اِسْتَخْرِجْ، اِسْتِخْرَاجًا**».

وذلك لأن الحرف الأول في كل منها ساكن، ولا تبدأ العرب بساكن، فلا بُدَّ من استجلاب همزة الوصل للتمكن من النطق.

قوله: «وَأَلْ».

يَعْنِي: ومِنْ مواضع همزة الوصل «**أَلِ الْمُعَرِّفَةُ**» مطلقا بأنواعها، خلافا للخَلِيلِ، وعلى خلاف بينهم في «**أل الجنسية**»، إلا ما سُمع من «**أَلِ**» عن العرب مذكورا بهمزة قطع، نحو «**أَلْبَتَّةَ**»، كذا قال بعض المتأخرين، ولم أره للمتقدمين، فلعله وَهْمٌ.

قوله: «وَأَيْمُنٍ».

يَعْنِي: وهمزة «**ايْمُنٍ**» للقسم، تقول: «**ايْمُنُ الله**»، أو «**وايْمُ الله**» بحذف النون للتخفيف لغة في «**ايْمُنٍ**»، وعند بعض الكوفيين همزتها همزة قطع، والناظم ذكرها بهمزة قطع وهو يرجح أنها همزة وصل إما ضرورة، وإما لكونه قصد اسم أيْمُنٍ.

قوله: «وَهَمْزِ كَاجْهَرِ».

يَعْنِي: وهمز الأمر الذي ماضيه ثلاثي مطلقا من كل أبوابه، كقولك: «**اِجْهَرْ**».

فإن الماضي منه «**جَهَرَ**»، فإذا أردنا أن نأتي بالمضارع منه -كما سيأتي- نقول: «**يَجْهَرُ**»، فإذا أردنا أن نأتي بالأمر منه، نَحْذِفُ حرف المضارعة، فيصير «**جْهَرُ**»، فالجيم ساكنة، ولا يمكن أن نبدأ بساكن، فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل للتمكن من النطق، فنقول: «**اِجْهَرْ**».

لكن بشرط أن يكون الحرف الثاني بعد حرف المضارعة ساكنًا، فلو لم يكن ساكنا، كأن يَتَحَرَّكَ لعارض، فلا نبدأ فيه بهمزة وصل.

نحو: «قَامَ يَقُومُ» فإن الأمر منه «قُمْ»؛ فحرف القاف في المضارع أصله ساكن؛ فأصل الفعل «يَقْوُمُ»، من باب «فَعَلَ يَفْعُلُ».

فالقاف ساكنة، اسْتُثْقِلَتِ الضمة على الواو، فَنُقِلَتِ الضمة إلى فاء الفعل -التي هي حرف القاف- فأصبح «يَقُومُ»، فلا نحتاج حينئذ لهمزة الوصل؛ لأن فاء الفعل تَحركت، فنقول في الأمر منه: «قُمْ».

وأما الفعل الرباعي الذي على وزن «أَفْعَلَ»، كالفعل: «أَكْرَمَ» فهو وإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكنا في الظاهر، لكنه لا يلي حرف المضارعة حقيقة، وإنما الحرف الذي يلي حرف المضارعة محذوف؛ وذلك لأن أصله «أَكْرَمَ»، فإذا أَدْخَلْتَ عليه حرفا من حروف المضارعة قلتَ: «أُأَكْرِمُ، ونُؤَكْرِمُ، وتُؤَكْرِمُ، ويُؤَكْرِمُ»، فالحرف الذي يلي حرف المضارعة متحرك في الأصل، لكنهم حَذَفُوا الهمزة الثانية تخفيفا، فأصبح «أُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ»، فيكون الأمر منه: «أَكْرِمْ» برجوعه إلى أصله؛ وذلك لزوال علة الحذف.

أما نحو «خُذْ، وَكُلْ، ومُرْ» فهي شاذة تُحفظ ولا يُقاس عليها، كما نص عليه ابن مالك في اللامية، وسوف يأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله.

وهذه المواضع التي ذكرها الناظم كلها قياسية.

ثم شرع في ذكر مواضع أخر لكنها سماعية.

فقال: «وابْـنِمٍ»، يَعْنِي: وهمزة «ابْـنِمٍ» همزة وصل، وهي لغةٌ في ابْنٍ، وتتحرك نونه بحركة الميم رفعًا ونصبًا وجرًّا، كراء امْرِئٍ، أصلها ابْنٌ، ثم زِيدت عليها الميم للمبالغة.

ثم قال: «ابْنٍ، ابْـنَةٍ، وَاثْنَينِ، وامْـرِئٍ، امْـرأَةٍ، اثْـنَتَينِ، كَذَا اسْمٌ، اسْتٌ».

يَعْنِي: كل هذه الأسماء التسعة مع «أَيْمُـنٍ» همزتها همزة وصل، وهي سماعية لا يُقاس عليها، ويُزاد عليها «ايْمُ» فيصبح المجموع أحد عشر اسمـا سماعيا.

وقد وقع في نسخة الحلبي «واثْنَـتَـيْـنِ» بحرف الواو للعطف، وهذا يجعل الوزن منكسرا، هكذا يكون «**وَمْرِئِن مْـرأَتِنْ وَثْـنَـتَـيْـنِي**»

«/ه///ه - ///ه - /ه//ه/ه» هذا الوزن منكسر.

والصواب: «وَمْــرِئِن مْـرأَتِن ثْـنَـتَـيْــنِي»

/ه///ه - ////ه - //ه/ه

مُسْتَعِلُنْ - مُتَعِلُنْ - مُتَـفْعِـلْ

حصل للتفعيلة الأولى طَيٌّ، وهو حذف الرابع الساكن، وللتفعيلة الثانية خَبْلٌ، وهو حذف الثاني الساكن والرابع الساكن، ثم نُقِلَتْ إلى «**فَعِلَـتُنْ**».

وفي التفعيلة الثالثة حصل خبن وهو حَذْفُ الثاني الساكن، وحصل قطع فحذف ساكن الوتد المجموع، وسَكَّنَ اللام، واجتماع الخبن مع القطع يُسَمَّى «**كَبْلًا**»، فتُنقل إلى «**فَعُولُنْ**».

قوله: «فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ لَهَا».

«**فَاكْسِرَنْ لَهَا**». عَدَّى الناظم الفعل «اكْسِرْ» باللام، وهذا شاذ، فالأصل أن يَتعدى بنفسه، «وفِي الْجَمِيعِ» متعلق باكسرن.

والمعنى: تكون همزة الوصل مكسورة في جميع ما سَبَقَ ذِكره، «**من الخماسي والسداسي ومصدريهما، وأمرهما، والأسماء العشرة**».

قوله: «سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ».

يَعْنِي: إلا همزة «أَيْمُنٍ، وأَلْ» فهي مفتوحة، ويكون الفتح في «أَيْمُنٍ» جائزا لا واجبا، فقد حكى الأخفش كسرها، والفتح أشهر، بخلاف الفتح في «**أل**» فهو واجب، وكذا يجوز الضم أيضا في «اُسْمٍ، اُسْتٍ»، فهي لغة فيهما.

ثم قال: «وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ اقْبُلَا ضُمَّ».

يَعْنِي: والأمر من الثلاثي الذي مضارعه مضموم العين على وزن «يَفْعُلُ» تكون همزة الوصل فيه مضمومة، نحو: «يَقْبُلُ» مِنْ «قَبَلَ يَقْبُلُ»، والألف في «اقْبُلَا» بَدَلٌ عن نون التوكيد الخفيفة، وليست ضمير تثنية، ومِثْلُ «اقْبُلْ» الفعل «اُنْصُرْ» مِنْ «نَصَرَ يَنْصُرُ».

إذن: كل فعل مضارع مضموم العين الأمر منه بهمزة وصل مضمومة.

أما إن كان الضم عارضا فحينئذ تبقى همزة الوصل على أصلها مكسورة، نحو: «اِمْشُوا» فمع أن الشين مضمومة لكنَّنَا لا نضم همزة الوصل؛ لكون هذا الضم عارضا من أجل مناسبة الواو؛ لأن الفعل أصله «مَشَى يَمْشِي» من باب «فَعَلَ يَفْعِلُ» وهذا الباب الأمر منه «اِمْشِ»، فلما اتصلت به واو الجماعة ضُمت عينه للمناسبة.

وقوله : (كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا).

أي: ومثلُ ضَمِّ همزة الوصل في الأمر الذي مضارعه من باب «**يَفْعُلُ**» الـمَـاضِيَانِ الـمَبْنِيَّانِ للمجهول، ويُريد بالماضيين هنا الخماسي والسداسي!، والإشارة هنا لبعيد، لكن لما كانت القسمة ثلاثية، وقد انتهى من الكلام على الثلاثي، والرباعيُّ ليس داخلا معنا هنا، عَلِمْنَا من ذلك أنه يريد بهما ماضي الخماسي والسداسي إذا بُنيا للمجهول، فتقول في ماضي الخماسي: «**اُنْطُلِقَ**»، وتقول في ماضي السداسي: «**اُسْتُخْرِجَ**».

الفِعْلُ المَاضِي المَبْنِيُّ للمَفْعُول

وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا

لـمَّا ذَكَرَ أحوال الفعل الماضي المبني للمعلوم، وتكلم على همزة الوصل في المعلوم والمجهول منه، ذكر أحوال الماضي المبني للمجهول من باب التتميم.

فقال: «وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا».

يَعْنِي: بقوله «بَدْءُ» أول الفعل الماضي المبني للمجهول، فيكون أوله مضموما ضما لازما حتميا ليتميز عن المبني للمعلوم.

وسُمي مجهولا لعدم ذكر فاعله، فهو مجهول!! هكذا يُقرر كثير من المتأخرين.

والصواب أن نقول: هو فعل مغير الصيغة، أو مبني للمفعول؛ لأن الفاعل قد يكون معلوما مع أن الفعل مبني للمجهول كما يَقولون، كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ النساء: (٢٨).

فالفاعل في هذا الموضع غير مذكور، لكنه معلوم وليس مجهولا، وهو رب العزة -جل جلاله-، فهو الخالق، وعلى العكس قد يكون الفاعل مذكورا وهو مجهول، كما لو قلتَ: «**سَرَقَ سَارِقٌ المتاعَ**»، فسارق فاعل، وهو مجهول، وليس معلوما !!، فدل ذلك على أن الجهل ليس غَرَضًا من أَغْرَاضِ الحذف كما رجحه ابن مالك، أو هو غرض لكنه غير لازم.

فالفعل المبني للمفعول يكون مضموم الأول ليتميز عن الفعل المبني للفاعل، وإلا لالتبس الفاعل بالمفعول.

وبعضهم يقول: بل الضم عِوَضٌ عن المرفوع المحذوف، والأول أصح.

وهذا يجري في كل أوزان الماضي المجرد والمزيد إن كان متعديا، نحو: «**فُعِلَ، وفُعْلِلَ، وأُفْعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوعِلَ، وتُعُلِّمَ، وتُعُولِمَ**»، وكذا «**انْطُلِقَ، واُسْتُخْرِجَ**».

وأما الأفعال اللازمة نحو: «**انْفَعَلَ، وافْعَلَّ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَالَّ**» فلا تُبنى للمفعول إلا شذوذا، ولا بد أن يُؤتى بالجار والمجرور لها ليتم معناها.

قوله: «كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا».

«**كَكَسْرِ**» مصدر مضاف إلى مفعوله «**سَابِقِ**»، **أي**: مثل كَسْرِكَ أنت الحرفَ السابق.

والمعنى: أن ما قبل آخر المبني للمفعول يُكسر دائما، كما سبق ذكره من أمثلة، وهذا الكسر قد يكون مقدرا في نحو: «**شُدَّ، ومُدَّ، ورُدَّ**».

وأمَّا مَا سُمِعَ من بعض الأفعال المبنية للمفعول من كَسْرِ أولها أو تسكين وسطها فشاذ، نحو: «**فُزْدَ له**».

وحكى قُطْرُبٌ قولَ بعضهم «**ضِرْبَ**»، بنقل حركة الراء إلى الضاد، وكذا «**عُصْرَ**»، فهذا كله شاذ يحفظ ولا يُقاس عليه.

ويجوز أن تقول فيما كان أوله همزة وصل: «**ما كان أول متحرك منه مضموما**»، كما قال الزَّنْجَانِيُّ؛ لأن همزة الوصل تَسقط في الدرج، فالنظر إذن يكون للحرف المتحرك الأول.

أَحْوَالُ الفِعْلِ المُضَارع

مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي
فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إِلَّا الرُّبَاعِي غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ
وَمَا قُبَيْلَ الآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا ... مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةٍ عَدَا
فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا ... كَالْآتِ مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلَا
وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ ... كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ
وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ ... مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ ... أَوْ لَا وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلْ
وَالْآخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلْ كَالنُّونِ فِي ... أَمْثِلَةٍ وَنُونِ نِسْوَةٍ تَفِي

شرع الناظم في بيان أحوال الفعل المضارع.

قوله: «**مُضَارِعًا**». مفعول به مقدم للفعل «**سِمْ**»، وهو اسم فاعل من «**ضَارَعَ يُضَارِعُ مُضَارَعَةً، فهو مُضَارِعٌ، واسم المفعول مُضَارَعٌ**».

فالمُضَارَعَةُ: المُشَابَهَةُ، ومُضَارِعٌ أي: مُشَابِهٌ، ثم نُقِلَ لفظ «**المُضَارِع**» وأصبح علما على الكلمة التي تدل على معنى في نفسها، مقترنة بحدث وقع في الحال أو الاستقبال.

وسُمي مضارعا على الصحيح لمشابهته الاسم في الإعراب أو اسم الفاعل.

قوله: «**سِمْ**». يَعْنِي: «**عَلِّمْ، ومَيِّزْ**»، وهو فعل أمر مشتق من الوَسْمِ، تقول: «**وَسَمَ يَسِمُ وَسْمًا وسِمَةً**»، وَوَسَمَهُ إذا عَلَّمَهُ وَمَيَّزَهُ.

والمعنى: عَلِّمْ أيها الصرفي الفعلَ المضارع من الماضي والأمر «**بِحُرُوفِ نَأْتِي**».

أي: بواحد من حروف «**نَأْتِي**»، وليس بجميع حروف «**نَأْتِي**».

ويُقال لها أيضا حروف «**أَنَيْتُ، أو نَأَيْتُ، أو أَتَيْنَ**».

وقوله: «حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي».

يَعْنِي: حروف «نَأْتِي» من حروف المعاني، التي تدل على كون الفعل مضارعا؛ لأن حروف نأتي زوائد على الماضي للدلالة على معنى، نحو: «أَضْرِبُ، وتَضْرِبُ، ويَضْرِبُ، ونَضْرِبُ».

فالهمزة تكون للمُتَكَلِّم، والنون للمُتَكَلِّم إذا كان معه غيره، أو للمُعَظِّم نَفْسَهُ، والياء للغائب المذكر مطلقًا، مفردًا كان أو غيره، ولجمع الغائبات، والتاء للمُخَاطَبِ مطلقًا، سواء كان مفردًا أو مثنًى أو جمعًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، وكذا للغائبة المفرد، ولمثني المؤنثة.

ولا نحتاج للاحتراز عن قول «الغَائِب» في لفظ الجلالة مثلا، كما لو قلتَ: «واللهُ يَحْكُمُ» فليس المراد أن الله -جل جلاله- غائب، وإنما المراد أن اللفظ يدل على ذلك في لسان العرب، والله -جل وعلا- لا تجري عليه مثل هذه القواعد، تماما كما نقول في أزمنة الأفعال.

أما إذا كانت النون أو الهمزة أو التاء أو الياء حروفا أصلية فلا تُسمى حروف نأتي، نحو: «نَصَرَ، ويَسَرَ، وأَفَلَ، وتَبِعَ»،

قوله: «فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ».

«**بمعلوم**»: جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبر لكان المحذوفة مع اسمها، «**ففَتْحُهَا**» مبتدأ، خبره جملة «**وَجَبْ**»، «**وَفَتْحُ**»: مصدر مضاف إلى مفعوله.

يعني: «فَفَتْحُكَ أنت حروفَ نأتي واجبٌ».

والمعنى: إِنْ كان الفعل مبنيا للمعلوم فإن حروف «نأتي» تكون مفتوحة مطلقا فتحا واجبا كما قال الناظم، سواء كان الفعل الماضي ثلاثيا، نحو: «**ذَهَبَ يَذْهَبُ تَذْهَبُ نَذْهَبُ أَذْهَبُ**»، أو خماسيا، نحو: «**اِنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ تَنْطَلِقُ نَنْطَلِقُ**»، أو سداسيا، نحو: «**اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ تَسْتَخْرِجُ أَسْتَخْرِجُ نَسْتَخْرِجُ**».

لكنَّ هذا الفتح ليس واجبا كما قال الناظم، بل فيه تفصيل، فإن بني تميم، وقَيْسًا، وربيعة، وغيرهم، يَكْسِرُونَ حروف المضارعة إن كان الماضي من باب «**فَعِلَ**»، نحو: «**عَلِمَ يِعْلَمُ**» وكذا في الخماسي والسداسي إن كان المصدر منهما بهمزة وصل، فيقولون: «**اِنْطَلَقَ يِنطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يِسْتَخْرِجُ**»، وبعضهم يُجِيزُ الكسر في كل حروف المضارعة، وبعضهم يُـجيز الكسر في الجميع إلا الياء، وهذا فيه تفصيل لا يَليق بهذا المختصر.

فقول الناظم: «**فَفَتْحُهَا وَجَبْ**». لا يُسلم له به.

قوله: «إلَّا الـرُّبَاعِي غَـيْرُ ضَـمٍّ مُجْتَنَـبْ».

يَعْنِي: إلا الفعل المضارع الرباعيْ، بإسكان الياء للوزن، فإنه يكون مجتنبا للفتح، فيكون مضموما، نحو: «**أَكْرَمَ يُكْرِمُ نُكْرِمُ تُكْرِمُ أُكْرِمُ**، «**ودَحْرَجَ أُدَحْرِجُ تُدَحْرِجُ يُدَحْرِجُ نُدَحْرِجُ**»، «**وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ، وَفَرَّحَ يُفَرِّحُ**».

قوله: «وَمَا قُبَيْلَ الَاخِرِ اكْسِرْ أَبَـدَا».

«**ما**»: اسم موصول في محل نصب مفعول به مقدم للفعل اكْسِـرْ، «**قُبَيْلَ**» تصغير «قَبْلٍ»، وصَغَرَهَا الناظم للوزن، وهو في هذا الموضع ظرف مكان على الصحيح، وهو منصوب ونصبه فتحة ظاهرة، وهو متعلق بمحذوف صلة ما.

وقوله: «مِنْ الَّذِي عَلَـى ثَلَاثَةٍ عَدَا». يعني: من كُلِّ فعل تَعَدَّى وجاوز الثلاثي.

والمعنى: الحرفَ الذي يكون قبل آخر الفعل المضارع اكْسِرْهُ أبدًا أيها الصرفي، سواء كان من الرباعي، نحو: «**دَحْرَجَ أُدَحْرِجُ تُدَحْرِجُ يُدَحْرِجُ نُدَحْرِجُ**»، أو الخماسي، نحو: «**اِنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ تَنْطَلِقُ نَنْطَلِقُ**»، أو السداسي، نحو: «**اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ تَسْتَخْرِجُ أَسْتَخْرِجُ يَسْتَخْرِجُ**».

ثم استثنى الناظم بعض الأفعال الرباعية والخماسية.

فقال: «فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا».

يَعْنِي: إلا ما جاء عن العرب حال كونه من وزن «**تَفَعَّلَ**» وهو كما سبق بيانه من الثلاثي مضعف العين المزيد بحرفين، فإن الحرف قبل الآخر في هذا الوزن يكون مفتوحا، نحو «**تَعَلَّمَ، يَتَعَلَّمُ**».

وكذا «كَالْآتِ مِنْ تَفَاعَلَ»: أيضا من الخماسي المزيد بحرفين، وحذف الياء من «**الآتي**» للوزن، نحو: «**تَجاهَلَ يَتَجَاهَلُ**».

وفي نسخة الحلبي بإثبات الياء «**كَالْآتِي مِنْ**»، وهذا خطأ يجعل الوزن منكسرا، «/ ٠ / ٠ / ٠ / ٠ »، والصواب بحذف الياء، فتكون «**مُسْتَفْعِلُنْ**».

قوله: «**اوْ تَفَعْلَلَا**». بغير همزة للوزن.

وفي نسخة الحلبي بهمزة قطع، «تَفَاعَلَ أَوْ- / / ٠ / / / ٠ »، وهو خطأ أيضا، **والصواب**: «**مُتَفْعِلُنْ** - / / ٠ / / ٠ » بهمزة وصل للوزن.

قوله: «اوْ» من الخماسي المزيد على الرباعي بحرف واحد على وزن «**تَفَعْلَل**»، وزاد الألف للإطلاق، مثل: «**تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ**»، أصله من الرباعي «**دَحْرَجَ**».

وهذه الأوزان الثلاثة زِيدتْ عليها التاء، وهذا إن كان الفعل للمعلوم.

فإن كان للمجهول كما قال الناظم فلا بد من ضَمِّ حروف المضارعة «**نأتي**» مع فَتْحِ الحرف قبل آخر الفعل.

وإليه أشار بقوله: «**وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ *** كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ**»

يَعْنِي: وإن كان الفعل مغير الصيغة فضمُّ حروف «نأتي» واجب، كما أن فتحها في المبني للمعلوم في غير الرباعي واجب على قول الناظم، حتى لا يلتبس نائب الفاعل بالفاعل، نحو: «**يُضْرَبُ، ويُدَحْرَجُ، ويُنْطَلَقُ، ويُسْتَخْرَجُ**».

قوله: «وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ».

يَعْنِي: أنَّ آخر الفعل المضارع يَتغير لاختلاف العوامل الداخلة عليه، سواء كان مبنيا للمعلوم أو مغير الصيغة، فقد يكون مرفوعا، أو مجزوما، أو منصوبا، وهذا محله كتب النحو، والناظم ذكره من باب تتميم الفائدة بإشارة دون تفصيل.

قوله: «مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ».

يَعْنِي: قد يكون الفعل مرفوعا إذا تجرد عن الناصب والجازم، وقد يكون منصوبا إذا دخل عليه ناصب من النواصب، وقد يكون مجزوما إذا دخل عليه جازم من الجوازم، أما بيان هذه النواصب والجواز فتجده عند النحاة.

ثم سيشرع في بيان أن الفعل المضارع قد يكون أمرا أو نهيا، وهذا اصطلاح خاص ببعض الصرفيين والأصوليين، وإلا فنفس الفعل المضارع ليس أمرا ولا نهيا، وإنما يُستفاد الأمر والنهي من دخول لام الأمر ولا الناهية على الفعل المضارع؛ ولذلك لا يُسمى الفعل المضارع أمرا ولا نهيا عند النحاة، **فقال: «أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ أَوْ لَا».**

قوله: «أَمْرٌ». خبر لمبتدإ محذوف، **«لَامًا»**: مفعول به مقدم للفعل **«تَصِلْ»**.

وسَكَّنَ الناظم اللامَ في «**تَصِلْ**» للوزن، أي إن تصل أنت بالمضارع لاما، وهي لام الأمر، والضمير في «**به**» يعود على الفعل المضارع.

والمعنى: أن الفعل المضارع قد يكون أمرا إذا دخلت عليه لام الأمر، نحو: «**لِتَفْعَلْ**»، كما قال تَعالَى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ الحج (٢٩).

أو يكون نهيا إذا دخلت عليه لا الناهية، نحـو «**لا يَفْعَلْ، أو لا تَفْعَلْ**»، كما قال لقمان لابنه: ﴿يَابُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لقمان (١٣).

وقد أشار إلى لا الناهية بقوله «**أَوْ لَا**»، والواو في قوله «**أَمْرٌ وَنَهْيٌ**» بمعنى أو.

وقوله: «وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلِ».

«وَسَكِّنْ»: أيها الصرفي «**آخر**»، هذا تقدير المفعول به المحذوف، إن كان صحيحا.

والمعنى: سَكِّنْ أيها الصرفي آخرَ الفعل المضارع في الحالتين، سواء في حالة الأمر أو النهي، بشرط أن يكون صحيح الآخر، نحو قوله تَعَالَى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾، وقوله تَعَالَى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ الطلاق: ٧، وقد ضرب الناظم مثالا بقوله: «**كَلْتَمِلِ**»، وأصله «**تَـمِيلُ**»، من «**مَالَ يَمِيلُ مَيْلًا**»، والأشهر دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بالياء لا التاء، ويجوز كمـا مَثَّـلَ الناظم، وهو قليل، ولو قال الناظم: «**كَلْيَمِلْ**» لكان أحسن.

أما إذا كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الألف أو الياء فيُحذف حرف العلة من المضارع في حال الجزم كما ذكر ذلك في قوله: «**وَالْآخِرَ احْذِفْ إنْ يُعَلّ**».

نحو: «لِتَخْشَ، ولا تَخْشَ، ولِتَرْمِ، ولا تَرْمِ، ولِتَدْعُ، ولا تَدْعُ».

قال تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ الشعراء: ٢١٣.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾ الأعراف: ٢٠٣.

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ التوبة: ١٨.

وقوله: «إنْ يُعَلْ كالنُّونِ في أَمْثِلَةٍ».

يَعْنِي: فإن كان المضارع من الأمثلة الخمسة فتُحذف النون حال الجزم كما يُحذف حرف العلة حال الجزم.

نحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ النساء (٣٦)، وتُحذف أيضا حال النصب، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ البقرة: ٢٤.

أما إذا اتصل بالفعل نون النسوة فلا تُحذف بحال؛ لِكَوْنِ نون النسوة فاعلا، وليست علامة إعراب حتى تُحذف.

كما قال: «وَنُونُ نِسْوَةٍ تَفِي»، ويكون الفعل المضارع حينئذ مبنيا على السكون.

نحو: «لا تَضْرِبْنَ، وَلْيَضْرِبْنَ».

قال تَعَالَى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ النور: ٣١.

وقال تَعَالَى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ النور: ٣١.

الفِعْلُ الأَمْرُ وأَحْوالُ بِنَائِه
وَكَيْفِيَّةُ اشْتِقَاقِه مِنَ الفِعْلِ المُضَارِع

وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ
أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ الْتَزِمْ بِنَائَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ

شرع الناظم في بيان كيفية اشتقاق الفعل الأمر من المضارع.

والفعل الأمر مشتق من المصدر بواسطة المضارع والماضي، كما أن المضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي، **وعند بعضهم**: الفعل الأمر مشتق من المضارع المجزوم.

الأمر لغة: ضد النهي، وهو طلب الفعل، وهو مصدر «أَمَرَ يَأْمُرُ أَمْرًا».

واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بحدث وقع في الاستقبال.

قوله: «وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ».

«**وَبَدْأَهُ**»: مفعول به مقدم للفعل «**احْذِفْ**»، والضمير يعود على الفعل المضارع، «**يَكُ**»: فعل مضارع ناقص مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، وجزمه سكون آخره، وحَذَفَ النونَ فيه للتخفيف، وهذا جائز، وأصله «يَكُنْ»، **واسم يَكُ** ضمير مستتر تقديره هو يعود على الفعل المضارع، «**أَمْرَ**»: خبر يَكُ.

والمعنى: إذا أردتَ أن تَشتق الفعل الأمر من المضارع فاحذف أيها الصرفي أولَ الفعل المضارع الذي هو حرف المضارعة، وهي حروف «**نأتي**»، ثم انظر إلى الحرف التالي للفعل المضارع، فإن كان حرفا ساكنا فَائْتِ بهمزة الوصل لتعذر النطق بالساكن.

وأشار إلى ذلك بقوله: «وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ».

«**وَهَمْزًا**»: بنقل الكسر من همزة إِنْ إلى التنوين، وهو مفعول به ثانٍ مقدم للفعل صَيِّر، والمفعول الأول محذوف تقديره الحرف، والواو في الأصل داخلة على الفعل صَيِّر، «**تَالٍ**»: نائب فاعل للفعل «**سُكِّنَ**» وهو مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على آخره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

فالمعنى: وصَيِّرْ أيها الصرفي حرفَ المضارعة همزًا إن سُكِّنَ الحرف التالي لحرف المضارعة، **مثال ذلك**: الفعل «**يَضْرِبُ**» تَحذف حرف المضارعة فيصير «**ضْرِبُ**»، الضاد كما ترى ساكنة، فتأتي بهمزة الوصل للتمكن من النطق، ثم تُسكن آخره للبناء، فتقول: «**اضْرِبْ**». أو نأتي بمضارعه مجزوما، فنقول: «**لم يَضْرِبْ**»، ثم نَحذف الجازمَ وحرفَ المضارعة، ونُدخل همزة الوصل، فيصير «**اضْرِبْ**».

قوله: «أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا».

«**مُحَرَّكًا**»: خبرٌ لكان المحذوفة مع اسمها، **يَعْنِي**: أبق الحرفَ التالي لحرف المضارعة على حاله إن كان متحركا، نحو: «**يُدَحْرِجُ**»، حرف الدال التالي لحرف المضارعة متحرك بالفتح، فتُبقيه كما هو، ثم تَحذف حرف المضارعة، فتقول في الأمر منه: «**دَحْرِجْ**».

وكذا في الخماسي، نحو: «**يَتَعَلَّمُ تَعَلَّمْ، ويَتَعَالَمُ، تَعَالَمْ**»، حينئذ لا نحتاج لهمزة الوصل؛ لكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة متحركا.

قوله: «ثُمَّ الْتَزِمْ بِنَائَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ».

يَعْنِي: بعد أن تَحذف حرف المضارعة وتأتي بالأمر التزم أيها الصرفي بناء الفعل الأمر، والفعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه في الجملة.

فعُلِمَ إذن أن الفعل الأمر يكون مبنيا خلافا للكوفيين.

وأحوال بنائه:

إما على السكون إن كان صحيح الآخر، «**كاضْرِبْ**» أو إذا اتصلت به نون النسوة «**كاضْرِبْنَ**».

وإما على حذف حرف العلة إن كان معتلا، نحو: «**ادْعُ، واخْشَ، وارْمِ**».

وإما على حذف النون إن كان من الأمثلة الخمسة، نحو: «**اكْتُبُوا، واكْتُبِي، واكْتُبَا**».

وإما على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: «**اضْرِبَنَّ، واضْرِبَنْ**».

صِياغَةُ اسْمِ الفَاعِلِ من الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّد

كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا	يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا
وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ	كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفٍ الَّا مَا نَدَرْ
وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ	وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ

شرع الناظم في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد.

واسم الفاعل: وَصْفٌ مُشتق من المصدر بواسطة الماضي، يدل على حدث معلوم وذات مبهمة قامت بالفعل.

فإذا قلت: «**ضَارِبٌ**» هذا اسم فاعل، يدل على كون الحدث معلوما وهو الضرب، من غير تعيين لذات أحْدَثَتِ الضرب.

قوله: «كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا ** يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا»

يَعْنِي: جِئْ أيها الصرفي باسم الفاعل حال كونه على وزن «**فَاعِلٍ**» من الفعل الثلاثي، كالذي يأتي على وزن «**فَعِلَ**» المتعدِّي «**كعَلِمَ**»، فتقول فيه: «**عَالِمٌ**»، على وزن «**فَاعِلٍ**».

أو جِئْ به أيضا على وزن «**فَاعِلٍ**» من وزن «**فَعَلَ**»، ومثَّل له الناظم بالفعل: «**عَزَمَا**» وزاد الألف للإطلاق، سواء كان متعديا أو لازما، فتقول: «**عَازِمٌ**».

إذن اسم الفاعل يكون على وزن «**فَاعِلٍ**» إن كان ماضيه الثلاثي من باب «**فَعَلَ**» مطلقا سواء كان متعديا أو لازما، أو من باب «**فَعِلَ**» إن كان متعديا.

يتبقى الباب الثالث وهو باب «**فَعُلَ**»، وكذا باب «**فَعِلَ**» إن كان لازما، وسوف يشير إليهما في البيتين التاليين.

قال: «وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ ** كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفٍ».

يَعْنِي: إن كان الفعل الماضي من باب «فَعُلَ» فاسم الفاعل منه يكون على وزن «فَعْلٍ» أو على وزن «فَعِيلٍ»، وضرب الناظم مثالا بقوله: «كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفٍ».

«ضَخْمٌ»: اسم فاعل على وزن «فَعْلٍ» للفعل «ضَخُمَ يَضْخُمُ ضَخَامَةً، فهو ضَخْمٌ، وضَخِيمٌ»، والضَّخْمُ هو الواسع والعظيم والغليظ من كل شيء.

«وظَرِيْفٌ» اسم فاعل على وزن «فَعِيلٍ»، للفعل «ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفًا فهو ظَرِيفٌ»، تقول: «ظَرُفَ الرَّجُلُ» إذا كانَ لَطيفًا.

قوله: «الَّا مَا نَدَرْ».

أي قد يأتي اسم الفاعل من باب «فَعُلَ» على قلة على غير ما سبق بيانه، حينئذ يُحفظ ولا يقاس عليه، فقد يأتي على وزن «فَاعِلٍ» كما في البابين السابقين، مثل: «طَهُرَ يَطْهُرُ) فهو «طَاهِرٌ»، ولم يأت على «طَهْرٍ، أو طَهِيرٍ».

وقد يأتي على قلة وزن «فَعَلٍ»، مثل: «حَسَنٍ»، من «حَسُنَ يَحْسُنُ».

وقد يأتي على وزن «أَفْعَلَ»، نحو: «وَطُفَ، فهو أَوْطَفُ، وبَطُلَ، فهو أَبْطَلُ»، وقد يأتي على وزن «فَعَالٍ»، نحو: «جَبُنَ، فهو جَبَانٌ»، إلى غير ذلك.

ولم يذكر الناظم شذوذات للبابين الأول والثاني.

قوله: «وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ ** وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ».

«بِكَسْرٍ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

يَعْنِي: وإن كان الفعل الماضي مُتَلَبِّسًا بكسرٍ حال كون الفعل الماضي لازما لا متعديا، حينئذ يأتي اسم الفاعل منه على أوزان:

الأول منها: «فَعِلٌ». كوزن فعله مع اختلاف لامه للإعراب، كـ «أَشِرٌ»، وهو اسم فاعل للفعل «أَشِرَ»، وكذا «فَرِحٌ» اسم فاعل للفعل «فَرِحَ»، وغالبا يأتي هذا الوزن للدلالة على عَرَضٍ.

والثاني: وزن «أَفْعَلَ». مثل: «حَمِرَ»، فهو «أَحْمَرُ»، «وَجِهرَ» فهو «أَجْهَرُ»، «وعَجِلَ» فهو «أَعْجَلُ»، كما قال الشَّنْفَرَي في لامية العرب المنسوبة إليه:

وَإنْ مُدَّتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أكُنْ ** بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

ويدل هذا الوزن غالبا على الألوان والعيوب.

والثالث: وزن «فَعْلَانٍ». مثل «عَطِشَ» فهو «عَطْشَانٌ»، «وشَبِعَ» فهو (شَبْعَانٌ».

قوله: «وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ».

يَعْنِي: وما جاء على غير ما ذكرته لك فهو محفوظ، يُسمع ولا يُقاس عليه، فقد يأتي على وزن «فَاعِلٍ» على قلة، نحو: «سَلِمَ» فهو «سَالِمٌ»، وقد يأتي على وزن «فَعِيلٍ» نحو: «بَخِلَ» فهو «بَخِيلٌ»، فهذا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ولم يذكر الناظم اسم الفاعل من الرباعي، والخماسي، والسداسي، لكونه أشار إليه فيما سبق بيانه مع «**المصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، واسم المفعول**».

والقاعدة كما سبق بيانه في غير الثلاثي: أن تأتي بالفعل المضارع، سواء كان رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، نحو: «يُدَحْرِجُ، ويَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجُ» ثم تَقلب حرف المضارعة ميما مضمومة، فتقول: (مُدَحْرِجٌ، ومُنْطَلِقٌ، ومُسْتَخْرِجٌ».

صِيَاغَةُ اسْمِ المَفْعُولِ من الفِعْلِ المُجَرَّد

بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ **جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ**

شرع الناظم في بيان كيفية اشتقاق اسم المفعول.

واسم المفعول: هو وصف مشتق من المصدر بواسطة فعله المبني للمجهول للدلالة على ذات موصوفة وَقَعَ عليها الفعل.

فقال: «**بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ ** جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ**».

«**بِوَزْنِ**»: متعلق بمحذوف حال من «**مَفْعُولٍ**» الثاني المضاف إليه، «**ووَزْنِ**» مضاف، «**ومَفْعُولٍ**» مضاف إليه، قُصد لفظه.

يعني: جاء اسم المفعول حال كونه بوزن مفعول، وكذا وزن فَعِيلٍ.

فاسم المفعول من الفعل الثلاثي بجميع أوزانه له وزنان على ما ذكره الناظم:

الأول: أن يكون على وزن «**مَفْعُولٍ**»، نحو: «**مَضْرُوبٍ**» من «**ضُرِبَ**»، وهو قياسي مطرد.

والثاني: وزن «**فَعِيلٍ**»، ومثل له الناظم بقوله: «**قَتِيلٌ**»، وهذا سماعي، فقتيل اسم مفعول من «**قُتِلَ**» فهو «**مَقْتُولٌ، وقَتِيلٌ**»، إلا أن وزن «**فَعِيلٍ**» مُشترك بين اسم الفاعل والمفعول، وبينهما فرق، وهناك طُرُقٌ للتفرقة بينهما تجدها في المطولات.

وقد يكون الفعل لازما فتأتي بالجار والمجرور أو الظرف ليتم معناه، نحو «**ذَهَبَ**»، فهو «**مَذْهُوبٌ به**»، «**وأكَلَ**» فهو «**مَأكُولٌ عنده**»؛ وذلك لأن الفعل اللازم لا يُبنى منه اسم المفعول إلا بعد تَعْدِيَتِهِ؛ ولذلك تكون التثنية والجمع والتذكير والتأنيث للضمير لا لاسم المفعول، نحو «**مَذْهُوبٍ بي، وبِه، وبها، وبهم، وبهنَّ، وبكَ، وبكِ، وبكما، وبكنَّ، وبنا**».

ولم يذكر الناظم كيفية صياغة اسم المفعول من الرباعي والخماسي والسداسي، لكونه أشار إليه فيما سبق بيانه مع «**المصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، واسم المفعول**).

والقاعدة في غير الثلاثي: أن تأتي بالفعل المضارع مغير الصيغة، سواء كان رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، نحو: «**يُدَحْرَجُ، ويُنْطَلَقُ، ويُسْتَخْرَجُ**»، ثم تَقلب حرف المضارعة ميما مضمومة، فتقول: «**مُدَحْرَجٌ، ومُنْطَلَقٌ، ومُسْتَخْرَجٌ**».

أَمْثِلَةُ المُبَالَغَةِ

لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

شرع الناظم في بيان أوزان أمثلة المبالغة، وقد ذكر لها خمسة أوزان.

وأمثلة المبالغة: صِيَغٌ مُشْتَقَّةٌ من الأفعال الثلاثية المتصرفة غالبًا، للدلالة على المُبالغة في الصفة وبيان الزيادة فيها، **وبعضهم**: يجعلها مشتقة من اسم الفاعل.

واسم الفاعل إنما يَدل في الأصل على وقوع الحدث مرة واحدة، فلما أُريدت الدلالة على وقوع الحدث أكثر من مرة، اشْتُقَّتْ صِيَغُ المبالغة من أجل ذلك، فاسم الفاعل «**ضَارِبٌ**» يدل على ذات قامت بالضرب مرة واحدة، فإذا أردتَ الدلالة على كثرة الضرب مرات قلتَ: «**ضَرَّابٌ**».

فقال: لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ * فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ**

قوله: «لِكَثْرَةٍ». أي: للدلالة على الكثرة، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقوله «**فَعَّالٌ**»: مبتدأ مؤخر، هذا من جهة الإعراب.

أما مَعْنًى فليس هو المبتدأ، وإنما المبتدأ هو «**فَعَّالٌ**» وما عُطف عليه؛ لأن أمثلة المبالغة لا تختص بوزن «**فَعَّالٍ**».

ذكر الناظم خمسة أوزان لأمثلة المبالغة:

الأول: «فَعَّالٌ». نحو: «**فَتَّاحٍ**»، أي: كثير الفتح، كما قال تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سبأ: (٢٦)، ونحو: «**وَهَّابٍ**». أي: كثير الهبة، كما قال تَعَالَى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ ص: (٩).

ونحو: «ضَرَّابٍ» أي: كثير الضرب، كما قال النبي ﷺ عند مسلم «٣٧٨٥»: "وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ"، وهذا الوزن يُصاغ من اللازم والمتعدي، ولذلك قلتُ: «غَالِبًا»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ القلم: ١٠.

الثاني: «فَعُولٌ». نحو: «شَكُورٍ، وغَفُورٍ» **أي**: كثير الشكر وكثير المغفرة، كما قال تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ فاطر: (٣٠)، ونحو: «رَءُوفٍ» **أي**: كثير الرأفة، كما قال تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة: (١١٧).

الثالث: «فَعِلٌ». نحو: «فَطِنٍ» **أي**: كثير الفِطْنَةِ، «وحَذِرٍ» **أي**: كثير الحذر.

الرابع: «مِفْعَالٌ». نحو: «مِهْذَارٍ» **أي**: كثير الكلام الذي لا فائدة منه.

وقد تُصاغ من غير الثلاثي على قلة، نحو «أَعْطَى» فهو «مِعْطَاءٌ»، «وأَقْدَمَ» فهو «مِقْدَامٌ».

الخامس: «فَعِيلٌ». نحو: «رَحِيمٍ» **أي**: كثير الرحمة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ النمل: (٣٠)، ونحو: «سَمِيعٍ، وعَلِيمٍ» **أي**: كثير السمع والعلم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ البقرة: (١٨١)

وهذه الصيغ الخمس كلها قياسية على قول جماهير الصرفيين، على خلاف بينهم في صيغتي «فَعِيلٍ، وَفَعِلٍ»، فقد ذهب أبو حيان إلى الاقتصار فيهما على السماع.

وقد اقتصر الناظم على خمسة أوزان، وهي تَصِلُ لضعفي ذلك، وإنما تركها للتيسير، وهي سماعية، نحو «فَعَّالَةٍ، وفَاعُولٍ، وفُعَالٍ، وفُعَّالٍ، وفِعِّيلٍ، ومِفْعِيلٍ، وفُعَلَةٍ» وغير ذلك.

مُحَصِّلَةُ بَابِ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه

١ – هو اسْمٌ يَدُلُّ على الحَدَثِ مُجَرَّدًا عَنِ الزَّمَانِ مُتَضَمِّنٌ لأَحْرُفِ فِعْلِهِ، إما لفظا نحو: «ضَرَبَ ضَرْبًا»، وإما تقديرا نحو: «كَلَّمَ تَكْلِيمًا»، أو «قَاتَلَ قِتَالًا»، فكل مِن «الضَّرْبِ، والتَّكْلِيمِ، والقِتَالِ» مَصْدَرٌ؛ لأنه يدل على وقوع الحدث دون أن يقترن بزمن معين.

٢-المصدر ينقسم إلى قسمين: «**ميمي وغير ميمي**».

والمصدر الميمي إما أن يكون فعله ثلاثيا، وهو ما يُسمى «**بميمي الثلاثي**» وهذا سماعي، أو أن يكون فعله «**من غير الثلاثي**» وهذا قياسي.

أما الثلاثي فالمصدر الميمي منه يأتي على وزن «**مَفْعَلٍ**» مطلقا من كل أبواب المضارع، وشذ ما جاء منه على وزن «**مَفْعِلٍ**»، وكذا اسم الزمان والمكان.

فإن كان مضارعه مفتوح العين على وزن «**يَفْعَلُ**»، أو مضموم العين «**يَفْعُلُ**»، فيأتي اسم المكان والزمان منه على وزن «**مَفْعَلٍ**» كالمصدر الميمي، وإن كانت عين المضارع مكسورة فيكون اسم الزمان والمكان على وزن «**مَفْعِلٍ**» خلافا للمصدر الميمي.

ويأتي المصدر الميمي من الفعل اللفيف المقرون والناقص على وزن «**مَفْعَلٍ**».

أما الفعل المثال، وكذا اللفيف المفروق، فيكون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان منهما على وزن «**مَفْعِلٍ**».

٣-كلٌّ من المصدر الميمي، واسم الزمان، والمكان، واسم المفعول، من غير الثلاثي، كالرباعي، والخماسي، والسداسي، يكون على وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة.

٤-الفعل الماضي مبني مطلقا على الفتح، إما على الفتح الظاهر، وإما على الفتح المقدر، وإذا اتصل به واو الجماعة يكون مضموما للمناسبة، وإذا اتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يكون ساكنا، لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، أما المبني للمعلوم فإنه يكون مفتوحا مطلقا، إلا في الخماسي والسداسي إن بُـدِئَا بهمزة وصل.

٥-همزة الوصل تثبت في بدء الكلام وتسقط في الدَّرْجِ، ولها ثمانية مواضع قياسية، وهي: «**أل المعرفة مطلقا بأنواعها، والفعل الأمر الذي ماضيه ثلاثي إذا كان الحرف الثاني منه ساكن، وماضي وأمر ومصدر الخماسي، وماضي وأمر ومصدر السداسي**».

ولها أحد عشر موضعا سمـاعيا، وهي: «**ابْنُمٌ، وابْنٌ، وابْـنَةٌ، وَاثْنَـانِ، وَامْـرُؤٌ، وامْـرَأَةٌ، واثْنَتَانِ، واسْمٌ، واسْتٌ، وايْمُـنٌ، وايْمُ**».

وتكون الهمزة في جميع ما سبق ذكره مكسورة إلا همزة اَيْـمُنٍ وأل المعرفة فتكون مفتوحة، ويكون الفتح في ايْمُنٍ جائزا لا واجبا، حينئذ يجوز فيها الوجهان الفتح والكسر، والفتح أشهر، بخلاف الفتح في «**أل**» فهو واجب.

والأمر من الثلاثي الذي مضارعه مضموم العين على وزن «يَفْعُلُ» تكون همزة الوصل فيه مضمومة، وكذا في الفعل الماضي الخماسي والسداسي إذا غُيرت صيغتهما.

٦-الفعل الماضي المبني للمجهول يكون أوله مضموما، ضما لازما حتميا ليتميز عن المبني للمعلوم، ويُكسر ما قبل آخره.

٧-الفعل المضارع يعرف بواحد من حروف «نأتي».

٨-إذا كان الفعل المضارع مبنيا للمعلوم فإن حروف نأتي تكون مفتوحة مطلقا فتحا ليس واجبا، وليس كما قال الناظم، سواء كان الفعل الماضي ثلاثيا، أو خماسيا، أو سداسيا، إلا الفعل المضارع الرباعي فإنه يكون مضموما.

٩-الحرف الذي قبل الآخر من الفعل المضارع يكون مكسورا أبدًا، سواء كان رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، إلا وزن «**تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعْلَلَ**»، فإن الحرف قبل الأخير يكون مفتوحا.

١٠-إن كان الفعل المضارع مغير الصيغة فلا بد من ضم حروف المضارعة «نأتي» مع فَتْحِ الحرف قبل الأخير.

١١-آخر الفعل المضارع يتغير لاختلاف العوامل الداخلة عليه، فقد يكون مرفوعا، أو مجزوما، أو منصوبا، فيكون الفعل المضارع مرفوعا إذا تجرد عن الناصب والجازم، ويكون منصوبا أو مجزوما إذا دخل عليه ناصب أو جازم.

١٢-الفعل المضارع قد يكون أمرا إذا دخلت عليه لام الأمر، وقد يكون نهيا إذا دخلت عليه لا الناهية.

١٣-الفعل الأمر مشتق من المصدر بواسطة المضارع والماضي، كما أن المضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي.

١٤-إذا أردتَ أن تشتق الفعل الأمر من المضارع فاحذف أول الفعل المضارع الذي هو حرف المضارعة، وهي حروف «**نأتي**»، ثم انظر إلى الحرف التالي للفعل المضارع، فإن كان حرفا ساكنا فَأْتِ بهمزة الوصل لتعذر النطق بالساكن، فإن كان متحركا فأبقه كما هو واحذف حرف المضارعة فقط.

١٥-الفعل الأمر يكون مبنيا «**إما على السكون إن كان صحيح الآخر، أو إذا اتصلت به نون النسوة، وإما على حذف حرف العلة إن كان معتلا، وإما على حذف النون إن كان من الأمثلة الخمسة، وإما على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد**».

١٦- وَصْفٌ مُشتق من المصدر، يدل على حدث معلوم وذات مبهمة قامت بالفعل.

١٧-اسم الفاعل يكون على وزن «**فَاعِلٍ**» إن كان ماضيه الثلاثي من باب «**فَعَلَ**» مطلقا سواء كان متعديا أو لازما، أو من باب «**فَعِلَ**» إن كان متعديا.

فإن كان الفعل الماضي من الباب الثالث الذي هو باب «**فَعُلَ**» فاسم الفاعل منه يكون على وزن «**فَعْلٍ**» أو على وزن «**فَعِيلٍ**» إلا ما ندر، وإن كان الفعل الماضي من باب «**فَعِلَ**» اللازم حينئذ يأتي اسم الفاعل منه على أوزان، إما «**فَعِلٌ، وإما أَفْعَلُ، وإما فَعْلَانٌ**».

١٨-اسم المفعول هو وصف مشتق من المصدر بواسطة فعله المبني للمجهول للدلالة على ذات موصوفة وقع عليها الفعل.

١٩-اسم المفعول من الفعل الثلاثي بجميع أوزانه له وزنان:

«**مَفْعُولٌ، وفَعِيلٌ**»، وقد يكون الفعل لازما فتأتي بالجار والمجرور أو الظرف ليتم معناه، أما اسم المفعول من الرباعي والخماسي والسداسي فالقاعدة في غير الثلاثي أن تأتيَ بالفعل المضارع سواء كان رباعيا أو خماسيا أو سداسيا، ثم تقلب حرف المضارعة ميما مضموما، وتفتح ما قبل آخرِ الفعل.

٢٠-أمثلة المبالغة صيغٌ مشتقة من الفعل الثلاثي المتصرف غالباً، للدلالة على المُبالغة في الصفة وبيان الزيادة فيها، وذكر الناظم لها خمسة أوزان، وهي: «**فَعَّالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِلٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِيلٌ**» وهذه سماعية عند جماهير الصرفيين، وهناك أوزان أخر سماعية، نحو «**فَعَّالَةٍ، وفَاعُولٍ، وفُعَالٍ، وفُعَّالٍ، وفِعِّيلٍ، ومِفْعِيلٍ، وفُعَلَةٍ**» وغير ذلك.

فَصْلٌ
فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

٤٨ وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَـصَــرَّفَـا   لِأَوْجُهٍ كَالْأَمْـرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَـا

٤٩ ثَـلَاثَـةٌ لِغَـائِـبٍ كَـالْغَـائِـبَـهْ   كَذَا مُـخَـاطَبٌ وَكَالْـمُخَاطَـبَهْ

٥٠ وَمُتَكَـلِّمٌ لَهُ اثْـنَـانِ هُـمَـا   فِي غَيْـرِ أَمْـرٍ ثُمَّ نَـهْيٍ عُـلِمَـا

٥١ لِعَشْـرَةٍ يُصَـرَّفُ اسْمُ الْفَاعِـلِ   فَعَـلَـةٍ وَفَاعِلَـيْـنِ فَـاعِـلِ

٥٢ وَفَاعِـلِـيـنَ فُـعَّـلٍ فُـعَّـالِ   وَفِيهِمَـا اضْـمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِـي

٥٣ فَاعِـلَةٍ فَاعِلَـتَيْـنِ فَـاعِـلَا   تٍ وَفَوَاعِلٍ كَمَـا قَـدْ نُـقِـلَا

٥٤ ثُمَّ اسْمُ مَفْـعُولٍ لِسَبْعٍ يَـاتِـي   مَفْـعُولَـةٍ وَثَـنِّ مَفْـعُـولَاتِ

٥٥ كَذَاكَ مَفْـعُولٌ مُثَـنَّاهُ وَمَفْـ   ـعُولُونَ ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَـفْ

٥٦ وَنُونَ تَوْكِيدٍ بِالَامْرِ النَّهْيِ صِلْ   وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ

شرع الناظم في بيان تصريف الألفاظ الصحيحة، وهي السالمة من حروف العلة والهمزة والتضعيف.

فقال: وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَـصَرَّفَا * لِأَوْجُهٍ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَا**

«**وَمَاضٍ**»: مبتدأ، خبره جملة «**تَصَرَّفَا**»، «**اوْ مُضَارِعٌ**»: معطوف على «**ماضٍ**».

يَعْنِي: الفعل الماضي والفعل المضارع يتصرف كل منهما بسبب الإلحاق به، وكذا الأمر والنهي إلى أربعة عشر وجها.

قال: «ثَلَاثَةٌ لِغَائِبٍ كَالْغَائِبَهْ».

يَعْنِي: الفعل الماضي والفعل المضارع يأتي كل منهما على ثلاثة أوجه للغائب، وكذا ثلاثة أوجه للغائبة.

أما الغائب: فللماضي نحو «**ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا**»، وللمضارع مثله، نحو: «**يَضْرِبُ، يَضْرِبَانِ، يَضْرِبُونَ**».

وكذلك الأمر: نحو: «**لِيَضْرِبْ، لِيَضْرِبَا، لِيَضْرِبُوا**».

والنهي: نحو: «**لا يَضْرِبْ، لا يَضْرِبَا، لا يَضْرِبُوا**»، هذا كله للفعل المبني للمعلوم، ومثله للمبني للمفعول.

وأما الغائبة: فللماضي نحو: «**ضَرَبَتْ، ضَرَبَتَا، ضَرَبْنَ**»، والمضارع نحو «**تَضْرِبُ، تَضْرِبَانِ، تَضْرِبْنَ**».

والأمر: نحو «**لِتَضْرِبْ، لِتَضْرِبَا، لِيَضْرِبْنَ**».

والنهي: نحو «**لا تَضْرِبْ، لا تَضرِبَا، لا يَضْرِبْنَ**»، ومثلها للمبني للمفعول.

إذن: ثلاثة للغائب، وثلاثة للغائبة.

ثم قال: «كَذَا مُخَاطَبٌ وَكَالْمُخَاطَبَهْ».

يَعْنِي: ومثل ما سبق للغائب المخاطب، له ثلاثة أوجه، وثلاثة أوجه للمخاطبة.

فالمخاطب: للماضي، نحو: «**ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ**»، والمضارع نحو: «**تَضْرِبُ، تَضْرِبَانِ، تَضْرِبُونَ**»، ومثلها لمغير الصيغة.

والأمر: «**اضْرِبْ، اضْرِبَا، اضْرِبُوا**»، **والنهي:** «**لا تَضْرِبْ، لا تَضْرِبَا، لا تَضْرِبُوا**».

والمخاطبة: للماضي نحو: «**ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ**»، وللمضارع نحو: «**تَضْرِبِينَ، تَضْرِبَانِ، تَضْرِبْنَ**»، **والأمر:** نحو «**اضْرِبِي، اضْرِبَا، اضْرِبْنَ**».

والنهي: نحو «**لا تَضْرِبِي، لا تَضْرِبَا، لا تَضْرِبْنَ**»، ومثلها لمغير الصيغة.

قوله: «وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ هُمَا».

يَعْنِي: والمتكلم له صيغتان؛ لأنه لا يخرج عن حالتين:

إما وحده، وإما معه غيره.

ففي حالة الماضي: «**ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا**».

وفي حالة المضارع: «**أَضْرِبُ، ونَضْرِبُ**»، ومثلهما حالة وقوعه مغير الصيغة.

وفي حالة الأمر حالة كونه مغير الصيغة: «**لِأُضْرَبْ، لِنُضْرَبْ**».

وفي حالة النهى حالة كونه مغير الصيغة: «**لا أُضْرَبْ، لا نُضْرَبْ**».

قوله: «فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا».

يَعْنِي: لا يكون الأمر والنهي للمتكلم في الفعل المبني للمعلوم.

لكنَّ الصواب وقوعه على قلة، وقد ورد في فصيح الكلام.

فيجوز على قلة أن تقول في حالة الأمر: «**لِأَضْرِبْ، ولِنَضْرِبْ**»، كما في قول: «**وَلْنَحْمِلْ**»، وقد ورد ذلك في كتاب الله جل وعلا، في قولهم: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ العنكبوت: (١٢).

وفي حالة النهي: «**لا أَضْرِبْ، ولا نَضْرِبْ**».

وما سبق من أوجه تصرفات الماضي والمضارع، للغائب والغائبة، والمخاطب والمخاطبة، والمتكلم يَلحق أيضا الأفعالَ المزيدة على الثلاثي والرباعي، على ما سبق بيانه من تفصيل، والله أعلم.

تَصْرِيفُ اسْمِ الفَاعِلِ من الفعْلِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّد

لِعَشْرَةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الْفَاعِلِ	فَعَلَةٍ وفَاعِلَيْنَ فَاعِلِ
وَفَاعِلِينَ فُعَّلٍ فُعَّالِ	وَفِيهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي
فَاعِلَةٍ فَاعِلَتَيْنِ فَاعِلَا	تٍ وَفَوَاعِلٍ كَمَا قَدْ نُقِلَا

شرع في تصريف اسم الفاعل الثلاثي، وقد ذكر له أوزانا عشرة، **فقال**: «**لِعَشْرَةٍ**»:

الأول: «**فَعَلَةٍ**». نحو: «نَصَرَةٍ، وقَتَلَةٍ، وكَتَبَةٍ» وهو من جموع التكثير.

والثاني: «**فَاعِلَيْنِ**». نحو: «قَاتِلَيْنِ، ونَاصِرَيْنِ، وكَاتِبَيْنِ» وهو للمثنى المذكر.

والثالث: «**فَاعِلٌ**». نحو: «قَاتِلٍ، ونَاصِرٍ، وكَاتِبٍ»، وهو للمفرد المذكر.

والرابع: «**فَاعِلُونَ**». «كقَاتِلُونَ، ونَاصِرُونَ، وكَاتِبُونَ» وهو جمع مذكر سالم.

والخامس: «**فُعَّلٌ**». نحو: «قُتَّلٍ، ونُصَّرٍ، وكُتَّبٍ»، وهو من جموع التكثير مطلقا.

والسادس: «**فُعَّالٌ**». نحو: «قُتَّالٍ، وكُتَّابٍ، وَنُصَّارٍ»، وهو من جموع التكثير مطلقا.

والعين في هذين الوزنين مشددة والفاء مضمومة، وإليهما أشار بقوله «**وَفِيهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي**».

والسابع: «**فَاعِلَةٌ**». نحو: «قَاتِلَةٍ، ونَاصِرَةٍ، وكَاتِبَةٍ»، وهو للمفردة المؤنثة.

والثامن: «**فَاعِلَتَيْنِ**». نحو: «قَاتِلَتَيْنِ، ونَاصِرَتَيْنِ، وكَاتِبَتَيْنِ» لمثنى المؤنث.

والتاسع: «**فَاعِلَاتٌ**». نحو: «قَاتِلَاتٍ، ونَاصِرَاتٍ، وكَاتِبَاتٍ»، وهو لجمع المؤنث السالم.

والعاشر: «**فَوَاعِلٍ**». نونها الناظم، وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، نحو: «قَوَاتِلَ، ونَوَاصِرَ، وكَوَاتِبَ»، وهو جمع تكثير قياسي لمؤنث، وقد يأتي جمعا لمذكر سماعا، نحو «فَوَارِسَ»، وقد يكون لغير عاقل، نحو «شَوَاهِدَ».

وقوله: «كَمَا قَدْ نُقِلَا».

يَعْنِي: كما نُقل إليك عن العرب، وزاد الألف للإطلاق.

واقتصر الناظم على تصرفات وزن «**فَاعِلٍ**» لأنه الأكثر، وإلا فالأمر ليس قاصرا على وزن «**فَاعِلٍ**»، فتقول أيضا: «**فَرِحٌ، وفَرِحُونَ، وفَرِحِينَ، وفَرِحَانِ، وَفَرِحَةٌ، وفَرِحَتَانِ.. إلخ**».

وكذا لم يذكر تصرفات غير الثلاثي، **نحو**: «**مُجْرِمٍ، ومُجْرِمِينَ، ومُجْرِمَيْنِ، ومُجْرِمَتَيْنِ، ومُجْرِمَةٍ**».

تَصْرِيفُ اسْمِ المَفْعُولِ من الفعْلِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّد

ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ لِسَبْعٍ يَاتِي ... مَفْعُولَةٌ وثَنِّ مَفْعُولاتِ

كَذَاكَ مَفْعُولٌ مُثَنَّاهُ ومَفْ ... عُولُونَ ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ

شرع في بيان ذكر الأوزان التي يَتصرف إليها اسم المفعول.

فقال: «ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ لِسَبْعٍ يَاتِي».

يَعْنِي: أن اسم المفعول يأتي متصرفا على سبعة أوزان، وهي:

الأول: «مَفْعُولَةٌ». نحو: «مَقْتُولَةٍ، ومَنْصُورَةٍ، ومَكْتُوبَةٍ»، وهو للمفردة المؤنثة.

والثاني: «مَفْعُولَتان». «كمَقْتُولَتَان، ومَنْصُورَتَان، ومَكْتُوبَتَان»، وهو للمثنى المؤنث، وإليه أشار بقوله: «**وَثَنِّ**»، **يعني**: «وَثَنِّ مَفْعُولَةً».

والثالث: «مَفْعُولَاتٌ». نحو: (مَقْتُولَاتٍ، ومَنْصُورَاتٍ، ومَكْتُوبَاتٍ»، وهو لجمع الإناث.

والرابع: «مَفْعُولٌ». نحو: «مَقْتُولٍ، ومَنْصُورٍ، ومَكْتُوبٍ»، وهو للمفرد المذكر.

والخامس: «مَفْعُولان». «كمَقْتُولَانِ، ومَنْصُورَانِ، ومَكْتُوبَانِ»، وهو للمثنى المذكر، وإليه أشار بقوله: «**مُثَنَّاهُ**» **أي**: مُثنى مَفْعُولٍ.

والسادس: «مَفْعُولُونَ». «كمَقْتُولُونَ، ومَنْصُورُونَ، ومَكْتُوبُونَ» وهو لجمع المذكر السالم.

والسابع: «مَفَاعِيلُ». نحو: «مَقَاتِيلَ، ومَنَاصِيرَ، ومَكَاتِيبَ»، وهو جمع تكسير، وإليه أشار بقوله: «**ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ**».

وقوله: «يُضَفْ» أصله «**يُضَافُ**» فعل مضارع مبني للمفعول، لكنه حَذَفَ الألفَ منه لما وقف عليه ضرورة للتخلص من التقاء الساكنين، وسكن آخره للروي.

أَحْكَامُ نُونِ التَّوْكِيدِ

وَنُونَ تَوْكِيدٍ بِالَامْرِ النَّهْيِ صِلْ   وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ

شرع في بيان أحكام نون التوكيد بنوعيها الخفيفة والمشددة.

فقال: «وَنُونَ». أي: وبمسمى النون، وهي مفعول به مقدم للفعل «صِلْ».

وقوله: «بِالَامْرِ». بهمزة وصل، أصله بالْأَمْرِ، خُفِّفَتِ الهمزة، فنُقلت الحركة على اللام قبلها، «**النَّهْيِ**». أي: والنهي، وفي نسخة الحلبي بالواو، فيكون الوزن منكسرا، وتقطيعه.

وَنُـونَ تَوْكِيْـدِنْ بِلَمْرِ وَنْـنَهْـيِ صِـلْ

//ه/ه// - ه/ه/ه// - ه/ه/ه//ه

والصواب: **وَنُـونَ تَوْكِيْـدِنْ بِلَمْرِ نْـنَهْـيِ صِـلْ**

//ه/ه/ - ه//ه/ه/ - ه//ه/ه/ه

مُتَفْعِلُـنْ - مُسْتَفْعِلُنْ - مُسْتَفْعِلُـنْ

«**صِلْ**»: فعل أمر من «**وَصَلَ، يَصِلُ، وَصْلًا، وصِلَةً**» بمعنى: **الرَّبْطِ**.

والمعنى: صِلْ أيها الصرفي نونَ التوكيد بالأمر والنهي مطلقا، سواء كان لحاضر أو لغائب، وسواء كان الفعل مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول.

ونون التوكيد تدخل على الأفعال كي تفيد التوكيد، وتخليص زمن الفعل للدلالة على الاستقبال، ولا تدخل على الأسماء.

والتوكيد لغة: تَأْكِيدُ الشيء وإحْكَامُهُ وتَوْثِيقُهُ، وهو مصدر «**وَكَّدَ، يُوَكِّدُ، تَوْكِيدًا، فهو مُوَكِّدٌ، والمفعول مُوَكَّدٌ**».

أما اتصالها بأمر الحاضر فنحو: «اضْرِبَنْ، واضْرِبَنَّ، واضْرِبَانِّ، واضْرِبْنَانِّ، واضْرِبُنْ، واضْرِبُنَّ، واضْرِبِنَّ، واضْرِبِنْ».

وأما أمر الغائب فنحو: «لِيَضْرِبَنْ، ولِيَضْرِبَنَّ، ولِتَضْرِبَنْ، ولِتَضْرِبَنَّ، ولِيَضْرِبَانِّ، ولِتَضْرِبَانِّ، ولِيَضْرِبْنَانِّ، ولِيَضْرِبُنَّ».

وأما اتصالها بالنهي فنحو: «لا تَضْرِبَنْ، ولا تَضْرِبَنَّ، ولا تَضْرِبِنَّ، ولا تَضْرِبَانِّ، ولا تَضْرِبُنَّ، ولا تَضْرِبْنَانِّ».

فيُفتح آخر الفعل مع الواحد، أو مع الواحدة الغائبة، ويُضم آخره إن كان مسندا لجماعة الذكور، ويُكسر إن كان للمخاطبة المؤنثة، وتكون نون التوكيد المشددة مفتوحة دائما إلا في حالة التثنية وجماعة الإناث كما سيأتي.

وقوله: «وَذَاتَ خِفٍّ». أي: خِفَّةٍ، وذكرها بالإفراد للوزن، «**مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ**».

يَعْنِي: لا تصل أيها الصرفي نونَ التوكيد الخفيفة مع ساكن، كحال إسناد الفعل لضمير التثنية وجماعة الإناث، حينئذ وجب أن تكون النون مشددة ثقيلة، نحو: «**اذْهَبَانِّ، ولا تَذْهَبَانِّ**»، خلافا للكوفيين ويونس بن حبيب، لأنك لو جعلتَ نون التوكيد خفيفة لالتقى ساكنان، فإذا حذفنا الأول منهما وهو الألف، لأصبح «**اذْهَبَنْ، ولا تَذْهَبَنْ**» حينئذ التبس المفرد بالمثنى والجمع، وإذا بَقِيَتِ الألف، وأُكِّدَ الفعل بنون التوكيد الثقيلة لالتقى ثلاث نونات، نون الأمثلة الخمسة، ونونا التوكيد، نحو: «**اذْهَبَانِنَّ، ولا تَذْهَبَانِنَّ**»، فحُذفت النون في المضارع للجازم، وفي الأمر للبناء، ثم حُركت نون التوكيد بالكسر تشبيها لها بنون التثنية وفَرْقًا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، فأصبح «**اذْهَبَانِّ، ولا تَذْهَبَانِّ**».

ولا تتصل أيضا نون التوكيد الخفيفة بالفعل إذا أُسْنِدَ لجماعة الإناث، نحو «**اذْهَبْنَانِّ، ولا تَذْهَبْنَانِّ**».

يتبقى الفعل الماضي، فلا تدخل نون التوكيد على الفعل الماضي إلا على قلة؛ لأن نون التوكيد تُخَلِّصُ زمن الفعل للاستقبال، وهذا ممتنع مع الماضي لفظا، وقد سُمع نحو: «**دَامَنَّ سَعْدُكِ لو رَحِمْتِ مُتَيَّمـًا**»، وقوله-صلى الله عليه وسلم-عن الدجال كما عند مسلم «**فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ**»، وفيها معنى بلاغي، وهو كون الفعل للماضي لفظا، وللاستقبال معنى، أما الماضي الـمَحْضُ فلا تدخل عليه فيما أعلم.

والناظم قد اختصر هذا المبحث اختصارا شديدا، وترك مباحث مفيدة لا بد منها، وسوف أتركها كما تركها حتى لا نخرج عن المراد، والله أعلم.

مُحَصِّلَةُ فَصْـلٍ فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

١-الفعل الماضي والفعل المضارع يتصرف كل منهما بسبب الإلحاق به، وكذا الأمر والنهي إلى أربعة عشر وجها: «**ثلاثة للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم**».

٢-اسم الفاعل يتصرف لعشرة أوزان كما ذكرها الناظم: «**فَعَـلَةٌ، وفَاعِلَانِ، وفَـاعِلٌ، وفَاعِلِونَ، وفُعَّلٌ، وفُعَّالٌ، وفَاعِلَةٌ، وفَاعِلَتَانِ، وفَاعِلَاتٌ، وفَوَاعِلُ**».

٣-اسم الـمفعول يتصـرف لسبعة أوزان، وهي: «**مَفْـعُولَةٌ، ومَفْعُولَتان، ومَفْعُولَاتٌ، ومَفْـعُولٌ، ومَفْعُولانِ، ومَفْعُولُونَ، ومَفَاعِيلُ**».

٤-نون التوكيد تنقسم إلى: «**خفيفة، وثقيلة**».

٥-نون التوكيد لا تدخل إلا على الأفعال كي تفيد التوكيد وتخليص زمن الفعل للدلالة على الاستقبال، ولا تدخل على الماضي إلا على قلة.

وتدخل نون التوكيد سواء كانت ثقيلة أو خفيفة على المضارع بأنواعه والأمر، إلا الخفيفة، فلا تجتمع مع ساكن، كحال التثنية والجمع، حينئذ لا بد أن تكون النون مشددة ثقيلة.

فَصْلٌ فِي فَوَائِدَ

فَصْلٌ فِي فَوَائِدَ

٥٧ بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ … وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلاَثِيًّا وُسِمْ

٥٨ وَغَيْرُهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا … وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلاَزِمًا يُرَى

٥٩ لِصَادِرٍ مِن امْرَأَيْنِ فَاعَلَا … وَقَلَّ كَالْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلَا

٦٠ وَلَهُمَا أَوْ زَايِدٍ تَفَاعَلَا … وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلَا

٦١ وَابْدِلْ لِتَاءِ الِافْتِعَالِ طَاءً انْ … فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإِطْبَاقٍ تَبِنْ

٦٢ كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ … أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَارِ صُنْ

٦٣ وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يًا سَكَنْ … أَوْ وَاوًا اوْ ثًا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ

٦٤ وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أُوَيْسًا هَلْ تَنَمْ … فَوْقَ الثَّلَاثِ إِنْ بِذِي الْمَرَامُ تَمْ

٦٥ وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ مَا عَدَا … فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى

٦٦ كُلُّ الْخُمَاسِيْ لاَزِمٌ إِلَّا افْتَعَلْ … تَفَعَّلَ اوْ تَفَاعَلَا قَدِ احْتَمَلْ

٦٧ كَذَا السُّدَاسِيْ غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا … وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْعُولٍ صِلَا

٦٨ لِهَمْزِ إِفْعَالٍ مَعَانٍ سَبْعَةُ … تَعْدِيَةٌ صَيْرُورَةٌ وَكَثْرَةُ

٦٩ حَيْنُونَةٌ إِزَالَةٌ وِجْدَانُ … كَذَاكَ تَعْرِيضٌ فَذَا الْبَيَانُ

٧٠ لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِي … لِطَلَبٍ صَيْرُورَةٍ وِجْدَانِ

٧١ كَذَا اعْتِقَادٌ بَعْدَهُ التَّسْلِيمُ … سُؤَالُهُمْ كَاسْتَخْيَرَ الْكَرِيمُ

٧٢ حُرُوفُ وَايٍ هِيْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ … وَالْمَدِّ ثُمَّ اللِّينِ وَالزِّيَادَةِ

٧٣ فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الْمَاضِي افْتَتَحْ … فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ

٧٤ وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ … بِهِ وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفًا عُلِمْ

٧٥ وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ … عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ

٧٦ وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ … فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ

٧٧ وَادْغِمْ لِمِثْلَيْ نَحْوِ يَا زَيْدُ اكْفُفَا … فَكُفَّ قُلْ وَسَمِّهِ الْمُضَاعَفَا

٧٨ مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ … نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ

٧٩ ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ … كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ

الفِعْلُ المُتَعَدِّي واللَّازِمُ

بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ	وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ
وَغَيْرُهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا	وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلَازِمًا يُرَى

شرع الناظم في الكلام على بعض الفوائد، وبدأ بالفعل المتعدي واللازم.

الفَصْلُ لُغَةً: الحاجزُ بين الشيئين، هذا المشهور، وله معان أخر.

وهو مصدر «**فَصَلَ، يَفْصِلُ، فَصْلًا، فهو فَاصِلٌ، ومَفْصُولٌ**» ويُجمع على «**فُصُولٍ**»، وهو مصدر أريد به اسم الفاعل.

واصطلاحا: هو أَحدُ أَجْزَاءِ الكتاب مما هو مُندرج تحت باب معين، ويكون غالبا للتفرقة بين حكمين.

فهذه الفوائد كلها تندرج تحت أبوابٍ.

«**وفَوَائِدُ**» جمع «**فَائِدَةٍ**»، والمراد بها هنا ما يستفيده القارئ من عِلْمٍ.

والفعل المتعدي أو المتجاوز: هو ما يرفع فاعلا، وينصب مفعولا به بنفسه، نحو: «**ضَرَبْتُ زَيْدًا**»، وقد يَنصب مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل، نحو: «**أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، وكَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً**»، وقد ينصب مفعولين الثاني منهما خبر للأول في الأصل، نحو: «**رَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا، وظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا**».

والفعل اللازم أو القاصر: هو ما يرفع فاعلا ولم ينصب مفعولا به بنفسه، نحو «**جَاءَ زَيْدٌ**»، فالفعل «**جَاءَ**» لازم؛ لكونه لم ينصب مفعولا به.

لكنه قد ينصب غير المفعول به، نحو: «**جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا**»، فنصب حالا.

هذا الفعل اللازم قد يتعدى بواسطةٍ فينصب مفعولا به، وهو ما سيذكره الناظم.

قال: «بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ ** وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ»

قوله: «بِالْهَمْزِ». متعلق بعَدِّ، والمراد بالهمز همزة النقل أو التعدية.

وقوله: «وَالتَّضْعِيفِ وَحَرْفِ جَرٍّ» معطوفان على قوله: «**بالهمز**».

والمعنى: عَدِّ أيها الصرفي الفعلَ الثلاثي اللازم بواحد من هذه الثلاث، «**همزة التعدية، والتضعيف، وحرف الجر**».

فقد ذكر الناظم ثلاثة طرق لتعدية الفعل الثلاثي اللازم، بأي واسطة أو طريقة من هذه الطرق نقوم بجعل الفعل اللازم متعديا، فينصب مفعولا به، إما لفظا كما هو الحال في التضعيف وهمزة التعدية، وإما مَعْنًى كما هو الحال في حرف الجر.

الأولى: «بِالْهَمْزِ». أي: بمسمى همزة التعدية، نحو: «**أَجْلَسْتُ زَيْدًا**».

فالفعل «**جَلَسَ**» لازم في الأصل؛ لكونه لا ينصب مفعولا به، فلما دخلت عليه همزة التعدية نَصَبَ مفعولا به، فأصبح «**زيدٌ**» بعد أن كان فاعلا «**مفعولا به**».

وكذا تجعل همزةُ التعدية الفعلَ المتعدِيَ لواحدٍ متعديا لاثنين، نحو «**أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً**»، وتجعل الفعل المتعدي لاثنين متعديا لثلاثة، كما في باب «**أعلم وأرى**»، نحو: «**أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا عَالِمًا**».

والـهَمْزُ لُغَةً: الغَمْزُ، والضَّغْطُ، من «**هَـمَزَ يَهْمِزُ هَمْزًا، فهو هَامِزٌ ومَهْمُوزٌ**».

والهمزة: صوتٌ شديدٌ، مخرَجُهُ من الحنجرة، وهي من حروف المعاني كما سبق بيانه، والمراد بها هنا همزة التعدية.

وقلنا: همزة التعدية كما أشار إليه الناظم بقوله: «**عَدِّ مَا لَزِمْ**» احترازا من همزة المطاوعة؛ لكونها تعكس؛ فتجعل الفعل المتعدي لازما، نحو الفعل «**قَشَعَ**» فهو متعدٍّ، تقول: «**قَشَعَ اللهُ الْغَيْمَ**»، فإذا أَدْخَلْتَ عليه همزة المطاوعة صار لازما، نحو: «**أَقْشَعَ الْغَيْمُ**».

والثانية: «بالتَّضْعِيف».

والتضعيف لغة: مُطْلَقُ التَّكْرَارِ، وهو مصدر «**ضَعَّفَ يُضَعِّفُ تَضْعِيفًا**»، **واصطلاحا**: هو تكرار خاص لعين الفعل، فحينئذٍ يصير الفعل اللازم متعدِّيًا نحو: «**خَرَجَ زيدٌ**»، فالفعل «**خَرَجَ**» لازم؛ لكونه لم ينصب مفعولا به، فإذا أردْتَ تَعْدِيَتَهُ بالتضعيف قلتَ: «**خَرَّجْتُ زَيْدًا**»، أو «**خَرَّجْتُ الحديثَ**»، ومثله الفعل «**جَلَسَ**»، تقول: «**جَلَّسْتُ زَيْدًا**»، فَنَصَبَ كل منهما مفعولا به بعد التضعيف لفظا ومعنى.

الثالثة: «بحَرْفِ الجَرِّ».

نحو: «**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**»، فالفعل «**مَرَّ**» لازم، تقول «**مَـرَّ زيدٌ**»، فإذا قلت: «**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**»، بِزَيْدٍ متعلق «**بِمرَّ**»، فالفعل مرَّ تَعَدَّى بحرف الجر؛ لكونه نصب مفعولا به، لكنه نصب مفعولا به مَعْنًى فقط لا لفظا، وليس كتعدية الفعل بالهمزة والتضعيف.

فَـزَيْدٌ في قول: «**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**» مفعول به معنى؛ لأن المرور وقع عليه.

ونقول: «في المعنى»؛ لكون الحرف لا يقع مفعولا به، خلافا لبعض النحاة كالفراء والزمخشري وأبي حيان وغيرهم؛ حيث ذهبوا إلى أن الحرف قد يقع مفعولا به، وهذا مرجوح، ولا يَليق بنا في هذا المختصر أن نبسط القول في هذا.

إذن: هذه ثلاثة طرق لتعدية الفعل اللازم الثلاثي.

قوله: «**إنْ ثُلاَثِيًا وُسِمْ**».

«**ثُلاَثِيًّا**»: خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وجملة «**وُسِمْ**» نعت لثلاثيا، ويجوز أن نجعل ثلاثيا مفعولا به مقدما للفعل وُسِمَ، حينئذ تكون جملة «وُسِمَ» هي خبر كان.

قوله: «**وَغَيْرَهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا**».

يَعْنِي: عَدِّ أيها الصرفي غيرَ الفعل الثلاثي اللازم بالمتأخر مما ذكرتُه لك في البيت السابق، وهو حرف الجر، فالأفعال الرباعية والخماسية والسداسية لا تتعدى إلا بحروف الجر، أما الهمزة والتضعيف فلا تتعدى بهما.

أما الرباعي: فنحو: «**خَضْرَمَ زيدٌ**»، خَضْرَمَ فعل رباعي لازم بمعنى «**لَحَنَ**»، فإذا أردْتَّ تعديتَه بحرف الجر قلتَ: «**خَضْرَمْتُ بالكلام**»، يَعْنِي: «لحنتُ بالكلام»، وهذا قليل في لسان العرب.

وأما الخماسي: فنحو «انْطَلَقَ زَيْدٌ»، فالفعل انطلق خماسي لازم، فإذا أردتَ تعديتَه بحرف الجر قلتَ: «انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ».

وأما السداسي: فنحو «اطْمَأَنَّ زيدٌ» فإذا أردتَ تعديتَه بحرف الجر قلتَ «اطْمَأْنَنْتُ على زيدٍ».

قوله: «وَإِنْ حَذَفْتَهَا».

يَعْنِي: إن حذفتَ أسباب التعدية، «**فَلاَزِمًا يُرَى**»: فيعود الفعل لازما إلى أصله، فيرى لازما.

وهذا حَشْوٌ في الظاهر، وإلا فهو معلوم لا يحتاج إلى نص، لكن قد تكون إشارة منه إلى أنه إذا حُذفت أسباب التعدية كان الاسم منصوبا بنزع الخافض، **مثل**: «**تَمُرُّونَ الدِّيَارَ**»، أو لِمَا سُمِعَ من قول بعضهم: «**رَحُبَتْكَ الدَّارُ**»، فهذا شاذ؛ لأن الفعل «**رَحُبَ**» لازم، وهنا تعدى بنفسه في الظاهر، لكن هذا على تأويل «**رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ**» حُذف منه حرف الجر لكثرة الاستعمال.

وهناك أسباب أخر للتعدية كالتضمين، وزيادة «است»، وسوف يأتي بعضها في معاني صيغ الزوائد، وكذا سوف يَذكر في البيتين التاليين صيغة فاعل وتفاعل.

ثم إن الناظم لم يتكلم على أسباب اللزوم كما تكلم على أسباب التعدية، وأشهرها «**تغيير صيغة الفعل، والمطاوعة، والتضمين**»، وسوف أترك كل ذلك اختصارا كما تركه الناظم.

مَعانِي صِيغَتَي فَاعَلَ وتَفَاعَلَ

لِصَادِرٍ مِن امْرَأَيْنِ فَاعَلا	وَقُلْ كَالْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلا
وَلَهُمَا أَوْ زَايِدٍ تَفَاعَلا	وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلا

قوله: «لِصَادِرٍ». جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، مبتدأه المؤخر قوله: «**فَاعَلَا**»، فهو مبتدأ قُصِدَ لفظه، وهو مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وزاد الألف للإطلاق.

«**من امْرَأَيْنِ**»: متعلق بصادر، «**وامْرَأَيْنِ**» مثنى امْرِئٍ، وفي راء امْرِئٍ حالة الإفراد ثلاث لغات:

اللغة الأولى: اتباع حركة الراء للهمزة، فيقال: «**جَلَسَ امْرُؤٌ، ورَأَيْتُ امْرَأً، ومَرَرْتُ بامْرِئٍ**»، وهي أفصح اللغات، وبها ورد التنزيل.

قال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ النساء: ١٧٦، وقال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ الطور: ٢١، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ﴾ مريم: ٢٨

وهل الحركة على الراء فيه حركة إعراب أم حركة إتباع، فيه خلاف.

فمن رأى أنها حركة إعراب قال بأنه معرب من مكانين.

والثانية: بفتح الراء دائما، تقول: «**جَلَسَ امْرَأٌ، ورَأَيْتُ امْرَأً، ومَرَرْتُ بامْرَإٍ**».

والثالثة: بضم الراء دائمـا، «**جَلَسَ امْرُؤٌ، ورَأَيْتُ امْرُؤًا، ومَرَرْتُ بامْرُؤٍ**».

وفي امْرِئٍ لغة ثانية وهي «**مَرْءٌ**» بغير همزة وصل، وهذه تدخل عليها أل.

فيقال: «الـمَرْءُ»، وتُعرب من مكان واحد عند الجماهير، وهو ما ورد في التنزيل، وسُمع ضم الميم فيها «مُرْءٌ»، وسُمع أيضا اتباع حركة الراء فيها للميم كامْرِئٍ.

والناظم قال: «امْرَأَيْنِ». وهنا تعارض قياسان:

الأول: أنه يلزم فتح ما قبل حرفي الثنية «الألف والياء» قياسا.

فنقول: «**جَاءَ رَجُلَان، ورَأَيْتُ رَجُلَيْـنِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ**»، فاللام مفتوحة أبدا، إذن: فالقياس أن يقال كذلك في تثنية «**امْرِئٍ**».

والثاني: لو اتبعنا الراء حركة الميم عند التثنية لقلنا: «**جَاءَ امْرُؤَانِ، ورَأَيْتُ امْرَأَيْنِ، وَمَرَرْتُ بامْرِئَيْنِ**»، وهذا المشهور عند المعاصرين!

والصواب: الأول أنَّا لا ننظر عند التثنية لحركة الراء، لأن الهمزة تلزم الفتح دائمـا حال التثنية، فكذلك الراء، فإذا ثَنَّيْتَ ليس فيه إلا وجه واحد، فتقول: «**جَاءَ امْرَءَانِ، ورَأَيْتُ امرَأَيْنِ، وَمَرَرْتُ بامْرَأَيْنِ**»، وهذا ما فعله الناظم.

والمعنى: أن وزن «**فَاعَلَ**» يكون للدلالة على وقوع الحدث واشتراكه بين اثنين، كقولك: «**ضَارَبَ زيدٌ عمرًا**»، فكل من زيد وعمرو شارك الآخر في الضرب، لكننا نعرب زيدا فاعلا، وعمرًا مفعولا به.

قوله: «وَقَلَّ كَالْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلَا».

يعني: وَقَلَّ أنْ يأتي وزنُ فَاعَلَ للدلالة على وقوع الحدث من واحد ولا يتشارك معه غيره، مثل قولك: «الْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلَ».

الكاف في قوله: «كَالْإِلَهُ» بمعنى مثل، ودخلت على محذوف، وهي فاعل للفعل «قَلَّ» يَعْنِي: قَلَّ مثلُ قولك: «الإِلهُ قَاتَلَ زَيْدًا».

«الْإِلَهُ»: مبتدأ، **«زَيْدًا»**: مفعول به مقدم للفعل **«قَاتَلَا»**: وهو فعل ماض وفاعله، وزاد الألف للإطلاق، وجملة «**زَيْدًا قَاتَلَ**» في محل رفع خبر المبتدإ، ومثله: «**عَاقَبْتُ اللِّصَّ**».

ويأتي وزن فَاعَلَ كذلك للموالاة. نحو: «**وَالَيْتُ الصَّوْمَ**»، **يعني**: أوليتُه وأتبعتُ بعضَه بعضًا.

ويأتي على أصله ويراد به مطلق الفعل. نحو: «**سَافَرَ زَيْدٌ**»، **أي**: فَعَلَ السفر.

ويكون لازما دائما إذا لم يتشارك لفظا ولا معنى.

وقد يكون الفعل لازما فيصبح متعديا إذا بنيتَه لوزن «**فَاعَلَ**»، **نحو**: «**جَلَسَ زَيْدٌ**»، فإذا قلتَ: «**جَالَسْتُ زَيْدًا**»، أصبح متعديا.

قوله: (وَلَهُمَا أَوْ زَايِدٍ تَفَاعَلَا). وفي نسخة الحلبي «**أَوْ زَائِدٍ**» بالهمز.

يَعْنِي: أن وزن «تَفَاعَلَ» يأتي للتشارك بين اثنين فأكثر، ويدل على المشاركة أيضا، وكل من المتشاركين يكون فاعلا في اللفظ مفعولا به في المعنى.

نحو: «**تضاربَ زيدٌ وعمرٌو**»، فكل منهما ضارب الآخر، وكل منهما فاعل لفظا، ومفعول به معنى؛ لأن الضرب وقع منهما، ووقع عليهما.

ووزن «**تَفَاعَلَ**» يُصَيِّرُ الفعلَ المتعديَ لازما، كالمثال السابق: «**ضَارَبَ زَيدٌ عَمْرًا**»، فإذا قلتَ: «**تَضَارَبَ زيدٌ وعَمْرٌو**» أصبح لازما.

ويُصَيِّرُ الفعلَ المتعديَ لاثنين متعديا لواحد، نحو: «**قَاسَمَ زيدٌ عمرًا الهديةَ**»، فإذا قلتَ: «**تقاسم زيدٌ وعَمْرٌو الهَدِيَّةَ**» صَارَ متعديا لمفعول واحد.

وقوله: «وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلَا».

يَعْنِي: قد يأتي وزن «**تَفَاعَلَ**» لغير التشارك، كالتظاهر بالفعل دون حقيقته، نحو: «**تَغَافَلَ زيدٌ عن المذاكرة**» يعني: تظاهر بالغفلة وهي منتفية عنه، ونحو: «**تَمَارَضَ زيدٌ**» **يعني**: تظاهر بالمرض وليس به مرض، وفي هذه الحالة لا يكون صادرا إلا من واحد.

ويأتي لحصول الشيء تدريجيا، نحو: «**تَوَارَدَتِ الإبلُ**» **أي**: حصل ورودها بالتدريج.

ويأتي أيضا لمطاوعة «**فَاعَلَ**»، نحو: «**بَاعَدْتُّهُ فَتَبَاعَدَ**».

إبْدَالُ تَاءِ وفَاءِ الافْتِعَال

وَابْدِلْ لِتَاءِ الافْتِعَالِ طَاءً انْ ... فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإطْبَاقٍ تَبِنْ

كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ ... أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالازْدِجَارِ صُنْ

وَإِنْ تَكُنْ فَا الافْتِعَالِ يَا سَكَنْ ... أَوْ وَاوًا اوْ ثًا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ

قوله: «وَابْدِلْ لِتَاءٍ».

يَعْنِي: وَابْدِلْ تَاءً، فاللام زائدة للوزن، «**تَاءٍ**»**:** مفعول به أول منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «**والِافْتِعَالِ**». **أي**: ما يُشتق منه، فليس المراد المصدر وَحْدَهُ.

«**طَاءً انْ**»**:** بتنوين مع نَقْلِ الكسر من همزة «**إِنْ**» الشرطية إلى نون التنوين، وهو مفعول به ثان للفعل «**أَبْدِلْ**».

وقوله: «فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإطْبَاقٍ تَبِنْ».

«**فَاءٌ**»**:** فاعل لفعل محذوف تقديره «**تَظْهَرُ، أو تَبِينُ**»، **يَعْنِي**: إن تظهر فاءٌ، «**مِنَ احْرُفٍ**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت من الفاعل «**فاءٌ**».

وقوله «لِإطْبَاقٍ». يَعْنِي: لأحرف من أحرف الإطباق الأربعة، التي هي «**الصاد، والضاد، والطاء، والظاء**»، «**تَبِنْ**»**:** أصله تَبِينُ، فعل مضارع بمعنى: تَظْهَرُ من «**بَانَ يَبِينُ بَيْنًا وَبَيْنُونَةً، فهو بَائِنٌ، ومَبِينٌ عنه**»، وقف عليه، فالتقى ساكنان، فحذف الأول منهما ضرورة للوقف.

والمعنى: أبدل أيها الصرفي التاءَ من مادة الافتعال طاءً إذا وقعت الفاء حرفا من حروف الإطباق الأربعة؛ وذلك لِتَعَذُّرِ النطق بالتاء بعد هذه الحروف.

نحو: الفعل «صَلَحَ»، وزن «افْتَعَلَ» منه يكون «اصْتَلَحَ»، لكننا نقول: «اصْطَلَحَ»؛ لأن فاء الفعل وقعت صادًا، وحرف الصاد من حروف الإطباق، ووقعت بعدها تاء الافتعال، فالأصل أن تقول في افتعل منه «اصْتَلَحَ»، فأُبْدِلَتِ التَّاءُ طاءً، فأصبح «اصْطَلَحَ»، ومثله الفعل «اصْتَبَرَ» أصبح «اصْطَبَرَ»، «واضْتَرَبَ» أصبح «اضْطَرَبَ»، «واظْتَلَمَ» أصبح «اظْطَلَمَ»، «واطْتَرَدَ» أصبح «اطْطَرَدَ»، ثم تُدغم الطاء الأولى في الثانية فيصير «اطَّرَدَ»، «واظْتَرَّ» أصبح «اظْطَرَّ».

وليس الأمر مقتصرا على وزن «افْتَعَلَ» وحده، بل يشمل أيضا تصرفاته، فتقول: «اصْطَلَحَ، يَصْطَلِحُ، اصْطِلَاحًا، فهو مُصْطَلِحٌ، ومُصْطَلَحٌ»، والأمر منه «اِصْطَلِحْ».

ثم قال: «كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ ** أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَارِ صُنْ»

قوله: «كَمَا». **الكاف**: للتشبيه، «**وما**»: مصدرية، **أي**: كصيرورة، فاء الافتعال دَالًا.

وقوله: «انْ زَايًا تَكُنْ أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا). **يَعْنِي**: إن تكن الفاء زايا أَوْ ذَالًا أَوْ دَالًا.

والمعنى: كما أن تاء الافتعال تُقلب طاء فكذلك تُقلب دالا إن كانت فاء الافتعال حرفًا من الحروف الثلاثة «**الزاي، والدال، والذال**»، حينئذ وجب قلب التاء دالًا.

وقد مَثَّلَ الناظم بقوله: «كَالِازْدِجَارِ صُنْ». وهو مصدر «ازْدَجَرَ»، أصله «ازْتَجَرَ» قُلبت التاء دالاً، فصارت «ازْدَجَرَ»، وقد تُدغم في الزاي على قلة، فتقول «ازَّجَرَ».

وكذا «ادَّكَرَ» أصله «اذْتَكَرَ»، فأُبدلت التاء دالا فصار «اذْدَكَرَ»، ثم أُدغمت الذال في الدال، فأصبح «ادَّكَرَ»، وكذا «ادَّمَعَ» أصله «ادْتَمَعَ» أُبدلت التاء دالا فصار «ادْدَمَعَ»، ثم أُدغمت الدال في الدال فصار «ادَّمَعَ».

ثم قال: «وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَـا سَكَنْ ** أَوْ وَاوًا اوْ ثَـا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ»

قوله: «**يَا**». بالتنوين على لغة، وليست بالقصر، ولو كانت بالقصر لما جاز التنوين.

«**سَكَنْ**»: هو، فالضمير يعود على الياء، أو الواو، أو الثاء، فيجوز تذكير الحرف وتأنيثه، والتأنيث أكثر في كلامهم.

قال سيبويه رحمه الله (٣/ ٢٥٩):

فالعرب تختلف فيها، يؤنثها بعضٌ ويذكِّرها بعضٌ، كما أن اللَّسَانَ يُذكَّر ويُؤنَّث، زعم ذلك يونس، **وأنشدنا قول الراجز**: كافًا وميمين وسينًا طاسما

فذكَّر ولم يقل: طاسمةً.

وقال الراعي: كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوح وميمها، فقال: بيِّنت فأنّث. اهـ

والمعنى: إن كانت فاء الافتعال ياء ساكنة، أو واوا، أو ثاءً، فتُقلب تاءً، ثم تُدغم التاء في التاء، نحو: «**اتَّعَدَ**»، ماضيه «**وَعَدَ**»، فوزن «**افْتَعَلَ**» منه يكون «**اوْتَعَدَ**»، وقعت الفاء واوًا ساكنة، فقُلبت الواو تاءً «**اتْتَعَدَ**»، ثم أُدغمت التاء في التاء فصار «**اتَّعَدَ**».

ومثله «**اتَّصَلَ**»، من «**وَصَلَ**»، فافْتَعَلَ منه يكون على «**اوْتَصَلَ**»، قُلبت الواو تاء وأُدغمت التاء في التاء، فصار «**اتَّصَلَ**»، وكذا اتقى، أصله «**اوْتَقَى**» فصار «**اتَّقَى**».

«**واتَّسَرَ**»، من «**اليسر**»، أصله «**ايتَسَرَ**»، وقعت الفاء ياء فقُلبت الياء تاءً، ثم أُدغمت التاء في التاء، فصار «**اتَّسَرَ**»، «**واتَّغَرَ**» من «**الثَّغْرِ**»، أصله «**اثْتَغَرَ**»، وقعت الفاء ثاء فقُلبت الثاء تاءً، ثم أُدغمت التاء في التاء، فصار «**اتَّغَرَ**».

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أُوَيْسًا هَلْ تَنَمْ ... فَوْقَ الثَّلَاثِ إنْ بِذِي الْمَرَامُ تَمْ

شرع في الكلام على أحرف الزيادة.

فقال: «وَاحْكُمْ». أيها الصرفي «**بِزَيْدٍ**»: بزيادة حرف من هذه الأحرف العشرة «**الهمزة، والواو، والياء، والسين، والألف، والهاء، واللام، والتاء، والنون، والميم**» المجموعة في كلمة «**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ**»، وركَّبَ أهل العلم من هذه الحروف كثيرا من التراكيب، حتى أوصلها بعضهم فوق المائة!

فقد جمعها بعضهم في كلمة «**سَأَلْتُمُونِيهَا**» أو في كلمة «**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**»، أو في كلمة «**اليومَ تَنْسَاهُ**»، أوفي كلمة «**هَوِيتُ السِّمَّانَ**»، حكاها ابن جِنِّي في المنصف «ص٩٨» عن أبي عثمان، حيث قال:

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي *** وَمَا كُنْتُ قِدْمًا هَوِيْتُ السِّمَانَا

وَنَظَمَ أربعةً منها ابن مالك في شرحه على الكافية، وذكر ذلك أيضا في إيجاز التعريف مع تقديم وتأخير في بعضها، حيث قال:

هناءٌ وتسليمٌ تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ *** نِهَايَةُ مَسْئُولٍ أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

ونظمها ابن عَبْدُونَ في ديوانه:

سَأَلْتُ الحُروفَ الزَّائِدَاتِ عن اسْمِها*** فقالَتْ ولم تَكْذِبْ أَمانٌ وتَسْهِيلُ

قوله: «أُوَيْسًا». في الأصل منادى مبني على الضم بحرف نداء مضمر، وقد قُصد لفظه، ونَوَّنَهُ الناظم للوزن فَنَصَبَهُ، «**وأُوَيْسٌ**» تصغير «**أَوْسٍ**»، وهو اسمُ عَلَمٍ مُذَكَّرٍ، «**والأُوَيْسُ**» هو الذِّئْبُ.

«**تَنَمْ**»: أصله «**تَنَامْ**»، حَذَفَ الألف ضرورة للوقف.

قوله: «فَوْقَ الثُّلَاثِ». قيد أغلبي، وإلا فالرباعي المجرد يُزاد عليه كذلك.

وقوله: «إِنْ بِذِي المَرَامُ تَمْ». **يَعْنِي**: إن تم المَطْلَبُ المقصودُ من اللفظ.

والمعنى:

إذا كانت الكلمة زائدة على ثلاثة أحرف أصول، أو أربعة أحرف أصول، أو خمسة أحرف أصول في الاسم، ولم تكن الزيادة مما سبق الكلام عليه سواء بالتضعيف، أو بتكرار حرف أصلي، تَعَيَّنَ أن تكون الزيادة من حروف «**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ، أو سَأَلْتُمُونِيهَا**».

والزيادة لغة: التجاوز والتعدي، **تقول**: زاد على الشيء، أي تخطاه وتعداه.

وهي مصدر «**زَادَ، يَزِيدُ، زَيْدًا، وَزِيَادَةً**»، والمراد بحروف الزيادة، أي المزيدة، فهو مصدر أريد به اسم المفعول.

وحروف «**سَأَلْتُمُونِيهَا**» قد تكون أصلية، وليس المراد أنها لا تكون إلا زائدة، فهذا واضح لا غموض، فالفعل «**نَصَرَ**» فيه حرف النون، وهو من حروف سألتمونيها، لكنَّ النون فيه أصلية، وحروف سألتمونيها لا بد أن تكون زائدة، كالنون الأولى من «**نَنْصُرُ**»، أما النون الثانية فأصلية.

ومعرفة الحرف الزائد له طرق عند الصرفيين، أشهرها:

الأول: سقوط الحرف الزائد في بعض التصاريف.

والثاني: معرفة الأوزان المجردة، حينئذ يعرف ما هو مزيد.

والثالث: معرفة موضع كل حرف من الحروف ومتى يُزاد، وهذا سبق الكلام على بعضه في باب المزيد، وهناك مواضع أخر للاسم، لا تأتي معنا في هذا الكتاب المختصر.

الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ والخُماسِيُّ والسُّدَاسِيُّ
مِنْ حَيْثُ التَّعدِّي واللُّزُومُ

وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدَّ مَا عَدَا	فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى
كُلُّ الْخُمَاسِي لازِمٌ إلَّا افْتَعَلْ	تَفَعَّلَ او تَفَاعَلَا قَدِ احْتَمَلْ
كَذَا السُّدَاسِي غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا	وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْعُولٍ صِلَا

شرع في الكلام على الفعل غير الثلاثي من حيث التعدي واللزوم.

فقال: «وَغَالِبَ». مفعول به مقدم للفعل «عَدِّ».

يَعْنِي: عَدِّ أيها الصرفي غالبَ الفعل الرباعي، سواء كان الفعل رباعيا مزيدا، أو أصليا، أو ملحقا، ونص على «**غالب**» لكونه قد يأتي لازما على قلة، نحو: «**أَصْبَحَ زيدٌ، وسَافَرَ عَمْرٌو**».

وقوله: «مَا عَدَا فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى».

يعني: إلا وزن «**فَعْلَلَ**» على عكس ما سبق بيانه، فالغالب فيه اللزوم، هذا ظاهر كلامه، وبعد تَتَبُّعِي لغالب الأفعال الرباعية التي على وزن «**فَعْلَلَ**» وجدتُ أن الغالب فيها التعدي لا اللزوم، **ولو قيل:** يأتي وزن «فَعْلَلَ» لازما ومتعديا لكان أقرب من قوله الغالب فيه اللزوم.

وقوله: «كَدَرْبَخَ». أي: مثل قولك «**دَرْبَخَ زيدٌ**»، إذا طأطأ رأْسه وحَنَى ظَهْرَهُ.

ثم قال: «كُلُّ الْخُمَاسِي لازِمٌ».

يعني: الفعل الخماسي عكس الرباعي، فالغالب في الخماسي اللزوم، سواء كان خماسيا مزيدا على الثلاثي بحرفين، أو مزيدا على الرباعي بحرف واحد.

وقوله: «إِلَّا افْتَعَلْ تَفَعَّلَ اوْ تَفَاعَلَا قَدِ احْتَمَلْ».

يعني: إلا ثلاثة أوزان من الفعل الخماسي فإنها تحتمل التعدي واللزوم، فلا يُحكم بغالب فيها، وإنما يُنظر لكل فعل بحسبه.

الأول: وزن «**افْتَعَلَ**». نحو: «**اجْتَمَعَ القومُ، واكْتَسَبَ المالَ**».

والثاني: وزن «**تَفَعَّلَ**». نحو: «**تَكَلَّمَ زَيْدٌ، وتَعَلَّمَ الْعِلْمَ**».

والثالث: وزن (**تَفَاعَلَ**). نحو: «**تَقَاتَلَ الْقَوْمُ، وتَبَادَلْنَا الحديثَ**».

ثم قال: «كَذَا السُّدَاسِي».

أي: كذا السداسي مطلقا، سواء كان من مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، أم من مزيد الرباعي بحرفين، فهو كالخماسي، كله لازم، «**غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا**» فإنه يكون محتملا للتعدي واللزوم، «**كاسْتَغْفَرَ اللَّهَ**» هذا متعدٍّ، «**واسْتَحْجَرَ الطِّينُ**» هذا لازم.

كذا: «وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْعُولٍ صِلَا».

الفعل «**اسْرَنْدَى**» بمعنى «**عَلَا**»، «**وَاغْرَنْدَى**» بمعنى «**غَلَبَ**».

والمعنى: كذا يُستثنى من السداسي كل من الفعل «**اسْرَنْدَى**»، والفعل «**اغْرَنْدَى**»، فإنهما متعديان «**بِمَفْعُولٍ صِلَا**»، أي صله بمفعوله، كما في قول الراجز:

قد جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي * أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي**

مَعَانِي صِيغَةِ أَفْعَل واسْتَفْعَل

لِهَمْزِ إِفْعَالٍ مَعَانٍ سَبْعَةُ	تَعْدِيَـــةٌ صَيْرُورَةٌ وَكَثْرَةُ
حَيْنُونَةٌ إِزَالَــةٌ وِجْدَانُ	كَذَاكَ تَعْرِيضٌ فَذَا الْبَيَانُ
لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِ	لِطَلَبٍ صَيْرُورَةٍ وِجْدَانِ
كَذَا اعْتِقَادٌ بَعْدَهُ التَّسْلِيمُ	سُؤَالُهُمْ كَاسْتَخْيِرِ الكَرِيمُ

سبق وأن ذكر الناظم للفعل الثلاثي المزيد بأقسامه الثلاثة والرباعي بقسيمه «**أوزانا**»، ولكل وزن منها معنى مختلف، وقد يتشارك بعضها مع بعض في معنى أو أكثر، وخَصَّ بالذكر هنا همزة «**أَفْعَلَ**» المزيد على الثلاثي بحرف واحد، وقد ذكر لها سبعة معانٍ:

قوله: «**لِهَمْزِ**». جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «**وهَمْزِ**» مضاف، «**وإِفْعَالٍ**»: مضاف إليه، والإِفْعَالُ مصدر «**أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا**».

«**مَعَانٍ**»: مبتدأ مؤخر، «**وسَبْعَةُ**»: نعت له، «**تَعْدِيَةٌ**»: بدل من قوله «**سبعة**».

إذن: المعنى الأول لهمزة أَفْعَلَ: «**التَعْدِيَةُ**»، وهي جعل الفعل اللازم متعديا، نحو: «**أَجْلَسْتُ زيدا**».

والثاني: «**الصَيْرُورَةُ**». نحو: «**أَوْرَقَ الشَجَرُ**» إذا صار ذا ورق.

والثالث: «**الكَثْرَةُ**». نحو: «**أَثْمَرَ البُسْتَانُ**» يَعْنِي: كَثُرَ ثَمَرُهُ.

والرابع: «**الحَيْنُونَةُ**». نحو: «**أَحْصَدَ الزَّرْعُ**»: يَعْنِي: حَانَ وَقَرُبَ وقتُ حَصَادِهِ.

الخامس: «**الإِزَالَةُ**». نحو: «**أَقْذَيْتُ عينَ زيدٍ**» يعني: أزلتُ القذى عن عينه.

والسادس: «**الوِجْدَانُ**». نحو: «**أشْجَعْتُ زيدًا**» **يعني**: وجدتُه شجاعا.

والسابع: «**التَّعْرِيض**». **أي**: العرض، نحو: «**أَرْهَنَ البيتَ**» يعني: عرضه للرَّهْنِ.

هذا ما اقتصر عليه الناظم.

وقد تأتي كذلك صيغة «**أَفْعَلَ**» للدخول في مكان معين، أو زمان معين، **نحو**: «**أصبحَ زيدٌ**»، إذا دخل عليه الصبح، أو «**أعْرَقَ زيدٌ**»، إذا دخل العراق.

وتأتي للمطاوعة لوزن «**فَعَّلَ**»، نحو: «**جَلَّسْتُ زيدًا فأجْلَسَ**»، إلى غير ذلك من المعاني، وقد تأتي على معناها دون معنى زائد.

ووزن «**أَفْعَلَ**» في لسان العرب يأتي متعديا، وقلَّ أنْ يأتي لازما، نحو: «**أَفْطَرَ الرَّجُلُ، وأنْسَلَ الرِّيشُ**».

ثم قال: «لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِ».

«**لِسِينِ**»: متعلق بقوله «جا» وهي لغة في «**جاء**»، أو قصرها للوزن، وحَمْلُهَا على كونها لغة أحسن، وكذا كل ما كان لغة فالأصل ألا نجعله ضرورة.

إذن: شرع في الكلام على سين «**اسْتَفْعَلَ**»، وذكر لها ستة معانٍ:

الأول: «**الطَّلَبُ**». نحو: (**اسْتَغْفِرُ اللهَ**)، **يَعْنِي**: أطلبُ منه المغفرة، وقد يكون الطلب على سبيل المجاز، «**كاستخرجتُ الذهبَ من المَعْدِنِ**»، فسُمِّيَتِ الممارسة في إخراجه والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا؛ حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

الثاني: «**الصَّيْرُورَةُ**». نحو: «**اسْتَحْصَنَ المُهْرُ**» **يعني**: صار حِصَانًا، وكذا يُقال له: التَّحَوُّلُ من شيء إلى شيء، وهذه الصيرورة «التَّحَوُّلُ» قد تكون على سبيل الحقيقة.

وقد تكون على سبيل المجاز، كما في المَثَلِ: «**إن البُغاثَ بأرْضِنا يَسْتَنْسِرُ**»، **يَعْنِي**: يصير كالنَّسْرِ في القوة، **والبُغَاثُ**: طائر ضعيف الطيران، **ومعناه**: إن الضعيف بأرضنا يصير قويًّا لاستعانته بنا.

الثالث: «**الوِجْدَانِ**». نحو: «**اسْتَجَدْتُ الكتابَ**» **يَعْنِي**: وجدته جيدا.

الرابع: «**الاعْتِقَادُ**». نحو: «**اسْتَحْسَنْتُ الطعامَ**»، **يعني**: اعتقدت حسنه.

الخامس: «**التَّسْلِيمُ**». والمراد به الاسترجاع، أو اختصار حكاية الشيء، نحو: «**اسْتَرْجَعَ الرجلُ**» إذا قال: «**إِنَّا للَّـهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون**».

السادس: «**السُّؤَالُ**». وقد مثل له بقوله: «**كَاسْتَخْيَرَ الكَرِيمُ**»، **أي**: سأل الخيرَ.

هذا ما اقتصر عليه الناظم، وقد تأتي كذلك سين الاستفعال لمعان أخر، منها:

«**الجَعْلُ**»: نحو: «**اسْتَحَلَّ الشَّيْءَ**»، **يعني**: جَعَلَهُ حلالا.

«**والقوة**»: نحو: «**اسْتُهْتِرَ، واسْتُكْبِرَ**»، **يعني**: قَوِيَ هِتْرُه وكِبْرُه.

«**والمصادفة**»: **نحو**: «**اسْتَكْرَمْتُ زيدًا**»، **يعني**: صادفته كريمًا.

«**والمطاوعة**»: نحو: «**أحْكَمْتُهُ فاسْتَحْكَمَ، وأَقَمْتُهُ فاسْتَقَامَ**».

وربما كان بمعنى «**أفْعَلَ**»، نحو: «**أجاب، واستجاب**».

وربما جاء «**اسْتَفْعَلَ**» من غير أن يجئ له ثلاثي مجرد، فيُكتفى في هذه المادة بالمزيد منه، نحو قوله تَعَالَى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ القصص: ٢٥.

بَعْضُ مَعَانِي الأَوْزَانِ التَّي لَمْ يَذْكُرْهَا النَّاظِمُ

١- «**فَعِلَ**»: يأتي غالبا للدلالة على النعوت الملازمة، نحو: «**شَنِبَ ثَغْرُهُ**»، إذا كان في أسنانه بياض، ويأتي للأعراض، كالمرض، نحو: «**جَرِبَ، وتَلِفَ**»، واللون، نحو: «**حَمِرَ، وصَفِرَ**»، ويأتي للمطاوعة، نحو: «**جَدَعْتُهُ فَجَدِعَ**»، وغير ذلك.

٢- «**فَعُلَ**»: غالبا ما يأتي للأوصاف والطبائع والغرائز، نحو «**غَرُبَ، وخَبُثَ، وظَرُفَ**»

٣- «**فَعَلَ**»: يأتي غالبا للنعوت اللازمة، والأعراض، والأمراض، والألوان، وهو الوزن الوحيد الذي يأتي على جميع ما أتى عليه باقي الأبواب، ويأتي كذلك لمعان كثيرة جدا، ولذلك يصعب حصره، وقد ذكر الشيخ محمد محي الدين ما يزيد على سبعة عشر معنى له في كتابه (دروس التصريف ص٦١).

٤ -**فَعَّلَ**:

يأتي وزن «**فَعَّلَ**» في لسان العرب لعدة معانٍ، منها:

النسبة. كقول: «**فسَّقْتُ زيدًا، أو كفَّرتُ زيدًا**» إذا نسبتَه إلى الفسق أو الكفر.

والصيرورة. نحو: «**حَجَّرَ الطينُ**»، **يعني**: صار الطين كالحجر في الجمود.

والتكثير. نحو: «**طَوَّفَ زيدٌ**»، **يعني**: أَكْثَرَ من التَّطْوَافِ.

والتوجه إلى مكان أو زمان معين. نحو: «**شرَّقْتُ، أو غرَّبْتُ**»، **يَعْنِي**: تَوَجَّهْتُ إلى الشرق أو الغرب.

والنحت: وهو اختصار حكاية شيء ما، وقد سبق الإشارة إليه في شرح البسملة، فمن الأوزان التي يكون عليها النحت وزن «**فَعَّلَ**»، نحو: «**سَبَّحَ، وهَلَّلَ**».

وقد يَرِدُ وزن «**فَعَّلَ**» على أصله. نحو: «**فَكَّرَ**».

٥-**انْفَعَلَ.**

له معنى واحد مشهور وهو المطاوعة؛ ولذلك يكون لازما، نحو: «**قَطَّعْتُ اللَّحْمَ فَانْقَطَعَ، وكَسَّرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ**».

٦-**افْتَعَلَ.**

يأتي بمعنى الاتخاذ، نحو: «**اتَّخَذَ زيدٌ خَاتَمًا من فِضَّةٍ**».

والاجتهاد. نحو: «**اكْتَتَبَ واجْتَهَدَ زيد في طلب العلم**».

والإظهار. نحو: «**اعْتَذَرَ**» يعني: أَظْهَرَ العذر.

والتشارك. نحو: «**اقْتَتَلَ زيدٌ وعمرٌو**» يَعْنِي: تشارك كل منهما في القتال.

والمبالغة. نحو: «**ارْتَدَّ فلان**» يعني: بالغ في الردة.

والمطاوعة. نحو: «**قَرَّبْتُه فَاقْتَرَبَ**».

ويأتي على أصله، نحو «**اشْتَمَلَ الثَّوْبَ**».

٧-**افْعَلَّ:**

له معنى مشهور، وهو قوة اللون أو العيب، نحو: «**احْمَرَّ، واصْفَرَّ، وابْيَضَّ، واعْوَرَّ**»، ولا يكون إلا لازما.

٨-**تَفَعَّلَ:**

يأتي **بمعنى الاتخاذ**. نحو: «**تَوَسَّدَ ثَوْبَهُ**»: **يعني**: اتخذه وِسَادَةً.

والمطاوعة لفَعَّلَ. نحو: «**نَبَّهْتُ زيدا فتَنَبَّه**».

والتكلف. نحو: «**تَصَبَّرَ زيدٌ**» **يعني**: تكلف الصبر.

والتجنُّبُ والوِقَايَةُ. نحو: «**تحَرَّجَ زيدٌ**» **يعني**: تجنب الحرج واتقاه.

والتَّدْرِيجُ. نحو: «**تَجرَّعْتُ الماء**» **يعني**: شربتُه جُرْعَةً بعد أخرى.

وربما أَغْنَتْ صيغة «**تَفَعَّلَ**» عن الثلاثي، لعدم وروده، «**كتَكَلَّمَ وتَصَدَّى**».

٩-**افْعَنْلَلَ، وتَفَعْلَلَ.**

يأتي كل منهما لمطاوعة «**فَعْلَلَ**» المتعدي، **تقول**: «**حَرْجَمْتُ الدوابَّ فاحْرَنْجَمَت، ودَحْرَجْتُهُ فتَدَحْرَجَ**».

١٠-**افْعَلَلَّ:**

يأتي للمبالغة، نحو: «**اقْشَعَرَّ**»، إذا بالغ في الاقشعرار.

١١-**افْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَالَّ:**

كل هذه الأوزان تدل على قوة المعنى زيادة على أصله، فلو قلتَ: «**اعْشَوْشَبَ المكانُ**»، فإن هذا يدل على زيادة عُشْبِهِ أكثر من «**عَشِبَ**».

«**واخْشَوْشَنَ**»: يَدُلُّ على قوة الخشونة أكثر من «**خَشُنَ**».

«**واحْمَارَّ**»: يدل على قوة اللون أكثر من «**احْمَرَّ**» وكذا الباقي.

الفِعْلُ المُعْتَلُّ وأَقْسَامُهُ

حُرُوفُ وَايٍ هِيْ حُرُوفُ العِلَّةْ ... وَالْمَدِّ ثُمَّ اللِّينِ وَالزِّيَادَةْ
فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الْمَاضِي افْتُتِحْ ... فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ
وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ ... بِهِ وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ
وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ ... عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٌ تَسْتَبِنْ
وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ ... فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ

شرع الناظم في ذكر أقسام الفعل المعتل.

والفعل المعتل يُطلق عند الصرفيين ويراد به المثال، كما هو قول الناظم، ويُطلق ويُراد به ما كان فيه حرف علة، وحينئذ يَشمل المثال وغير المثال «**كالناقص، واللفيف بنوعيه، والمثال، والأجوف**».

فقال: «حُرُوفُ وَايٍ هِيْ حُرُوفُ العِلَّةْ».

يَعْنِي: «**الألف، والواو، والياء**» هي حروف العلة، وتُسمى حروف العلة لما يَحدث لها من تَغَيُّراتٍ، كالنقص، والحذف، والإبدال، والقلب.

وقال: «هِيْ». بتسكين الياء في للوزن.

قوله: «وَالْمَدِّ».

يَعْنِي: وحروف واي هي حروف المد أيضا؛ لكونها قابلة لامتداد الصوت بها عند النُطق زيادة على مقدار المدر الطبيعي، حينئذ لا بد أن تكون ساكنة، والحركة قبلها من جِنسها، فالواو يُناسبها أن يكون ما قبلها مضموما، والياء تُناسبها الكسرة، والألف تُناسبها الفتحة.

قوله: «ثُمَّ اللِّينِ».

يَعْنِي: حروف واي أيضا هي حروف اللين، وسُميت حروف اللين لسهولة واتساع مخرجها، ولا بد أن تكون ساكنة كذلك، سواء كان يناسبها ما قبلها أو لا.

قوله: «وَالزِّيَادَةِ».

يَعْنِي: وحروف واي كذلك من ضمن حروف الزيادة التي تُزاد على أصل الكلمة، فأطلق الناظمُ العام وأراد به بعض أفراده، فليست حروف واي كل حروف الزيادة، وقد سبق الكلام على حروف الزيادة، وهي مجموعة في كلمة «**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ**»، أو في كلمة «**سَأَلْتُمُونِيهَا**»، أو في كلمة «**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**»، فحروف واي بعض حروف الزيادة، وإنما خصها الناظم بالذكر لكون الزيادة تكون بها في الغالب.

قال: «فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الْمَاضِي افْتَتَحْ ** فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ»

«**فَإِنْ**» الفاء فاء الفصيحة، «**إِنْ**»: شرطية، «**الْمَاضِي**»: اسم يكن، «**بِبَعْضِهَا**»: متعلق **بافْتَتَحْ**، وهي جملة خبر يكن في محل نصب.

والمراد بقوله: «بِبَعْضِهَا». الياء والواو، فخرج به الألف، فلا يُفتتح الفعل الماضي بالألف، «**مُعْتَلًّا**»: مفعول به ثان للفعل «**سَمِّ**»، والمفعول الأول محذوف، وتقديره «**الفعل الماضي**»، والفاء في قوله «**فَسَمِّ**» واقعة في جواب الشرط.

وقوله: «مُعْتَلًّا مِثَالًا». يعني: سمِّ الفعل الماضي المعتل مِثَالًا.

والمعنى: إذا افْتُتِحَ الفعل الماضي بحرف من حروف «**الواو أو الياء**» فسمِّ أيها الصرفي الفعلَ الماضي الْمُفْتَتَحَ بحرف من حروف واي معتلًا أو مِثَالًا.

والمثال لغة: الشبه، وصورة الشيء التي تُمَثِّلُ صِفَاتِهِ، وهو مفرد «**أَمْثِلَةٍ، ومُثُلٍ**»

واصطلاحا: ما كانت فاؤه حرفًا من حروف العلة.

ومَثَّلَ الناظم بالفعل «**وَضَحَ**»، تقول: «**وَضَحَ الشَّيْءُ، ويَضِحُ وُضُوحًا**» إذا بَانَ وَظَهَرَ، ومثله: «**وَعَدَ يَعِدُ، ووَجَدَ يَجِدُ**».

وسُمِّيَ مثالا لكونه يُماثل الفعل الصحيح، فلا يَحصل إعلال لماضيه، فلا تُقلب فائه ألفا، بخلاف الناقص والأجوف، فإن كل منهما يحصل لماضيه إعلال كما سيأتي، ويُسَمَّى المعتل في اصطلاح بعض الصرفيين.

ثم قال: «وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إنِ اخْتُتِمْ بِهِ».

قوله: «**وَنَاقِصًا**». مفعول به مقدم للفعل «**قُلْ**».

والناقص لغة: غير التَّامِّ، وهو اسم فاعل من «**نَقَصَ يَنْقُصُ نَقْصًا ونُقْصَانًا**».

واصطلاحا: ما كانت لامه حرف علة.

نحو: «**غَزَا**»، هذا الفعل اخْتُتِمَ بالألف، والألف من حروف العلة، لكنَّ أصله «**غَزَوَ**»، تَحركت الواو وانْفَتَحَ ما قبلها فقُلبت الواو ألفًا، وسُمي ناقصا إما لكونه لا تظهر عليه بعض الحركات، وإما لكون لامه تُحذف في بعض الحالات، كحال التنوين في غير النصب، وإذا لم تدخل عليه «**أل**»، نحو: «**غَازٍ**»، وكحال اتصاله بتاء التأنيث، نحو: «**غَزَتْ**».

ثم قال: «وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ».

«**إِنْ**»: شرطية، «**بِجَوْفِهِ**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها، «**اجْوَفَا**»: مفعول به ثان للفعل «**عُلِمْ**».

وقوله: «عُلِمْ». جواب الشرط، فعل ماض مغير الصيغة، مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي.

والأَجْوَفُ لغة: الفَارِغُ، وأَجْوَفُ مفرد، يُجمع على «**أَجْوَافٍ**»، ومصدره «**جَوْفٌ**»، وهو مصدر «**جَافَ يَجُوفُ جَوَفًا**»، وسُمع «**جَوِفَ**» من باب «**فَعِلَ**».

واصطلاحا: ما كانت عينه حرفا من حروف العلة.

والمعنى: إن كانت عين الفعل الماضي -التي هي جوفه ووسطه- حرفا من حروف العلة، فهو فعل أجوف، نحو: «**قَالَ، وبَاعَ، وصَامَ، وخَافَ**».

ثم قال: «وبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ ** إِنْ عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ»

قوله: «عَيْنٌ». فاعل لفعل محذوف دل عليه «**تَسْتَبِنْ**» المذكور، وهو فعل الشرط، «وتَسْتَبِنْ» فعل مضارع من «**اسْتَبَانَ يَسْتَبِينُ**» **بمعنى**: وَضَحَ وَظَهَرَ، وقف عليه فحذف الياء ضرورة للتخلص، وجواب الشرط محذوف.

والمعنى: سَمِّ أيها الصرفي الفعلَ الماضي باللفيف المقرون.

واللَّفِيفُ لغة: ما اجْتَمَعَ مِنَ الناس من قبائل شتَّى، أو من أَخْلَاطٍ شَتَّى، فيهم الشَّرِيفُ والدنيء، والمطيعُ والعاصي، والقويُّ والضعيف.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ جِئۡنَا بِكُمۡ لَفِيفٗا ﴾ الإسراء:١٠٤، **أي**: مختلطين قد التفَّ بعضكم على بعض، كما قال الطبري.

واللفيف في اصطلاح الصرفيين نوعان:

الأول المَقْرُونُ: والمقرون اسم مفعول بمعنى «**مجموع**»، من «**قَرَنَ يَقْرُنُ ويَقرِنُ، قِرَانًا، وقَرْنًا، فهو قَارِنٌ، ومَقْرُونٌ**»، وقَرَنَ الحجَّ بالعمرة، **أي**: وصلهما وجمع بينهما في الإحرام.

واصطلاحا: ما كانت عينه ولامه حرفي علة، **أي**: قُرِنَ فيه بين حرفين متتاليين معتلين، نحو: «**أَوَى، وكَوَى، وطَوَى، وَحَوَى، وجَوِيَ، وَهَوِيَ، وعَيِيَ**».

وقد تكون فائه وعينه حرفي علة على قلة، نحو: «**وَيِبَ، ووَيِلَ، ووَيِحَ**»، على خلاف هل هي مصادر فقط، أم سُمع الفعل منها.

والثاني المَفْرُوقُ: أي «**المفصول**»، وهو اسم مفعول من «**فَرَقَ يَفْرُقُ ويَفرِقُ، فَرْقًا وفُرْقَانًا، فهو فَارِقٌ، ومَفْرُوقٌ**)، والفَرْقُ هو الفصل بين شيئين.

واصطلاحا: ما كانت فائه ولامه حرفي علة، وسُمِّيَ مفروقا للفصل بين فائه ولامه المعتلين بحرف صحيح.

وإليه أشار الناظم بقوله: «**وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ ** فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ**»

ولا تكون اللام فيه إلا ياءً، والفاء لا تكون إلا واوًا، على ما هو مشهور، وقد مَثَّلَ له بقوله: «**كَوَفَى الْغُلَامُ**»، فالفعل «**وَفَى**» فِعْلٌ معتل، وهو لفيف مفروق.

والألف في الأفعال كلها وكذا في الأسماء المتمكنة إما أن تكون زائدة، أو منقلبة.

أَمَّا في الأسماء غير المتمكنة، نحو «**مهما**»، وفي الحروف، نحو «**متى، وبلى، وعلى**» فتكون أصلية.

الفِعْلُ المُضَاعَفُ والمَهْمُوزُ

وَادْغِمْ لِمِثْلَيْ نَحْوِيَا زَيْدُ اكْفُفَا ... فَكُفَّ قُلْ وَسَمِّهِ الْمُضَاعَفَا
مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ ... نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ

شرع في الكلام على الفعل المضاعف والمهموز.

قوله: «وَادْغِمْ». أدغم بهمزة قطع فأسقطها للوزن، «**لِمِثْلَيْ**»: مثنى «مِثْلٍ»، وَحَذَفَ النون للإضافة، والمراد بالمثلين الحرفين اللذين من جنس واحد.

«**اكْفُفَا**»: الألف بدل عن نون التوكيد الخفيفة، أصله «اكْفُفَنْ».

وقوله «**الـمُضَاعَفَا**». بألف إطلاقية، مفعول به ثان للفعل «**سَمِّهِ**».

الـمُضَاعَفُ لغة: اسم مفعول من «**ضُوعِفَ يُضَاعِفُ مُضَاعَفَةً، فهو مُضَاعِفٌ، ومُضَاعَفٌ**»، **والمضاعفة**: أن يُزاد على أصل الشيء فيُجْعَلَ مِثْلين.

واصطلاحا: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

والمعنى: أَدْغِمْ أيها الصرفي عينَ ولامَ الفعل الماضي الثلاثي المجرد أو المزيد اللَّذَيْنِ هما من جنس واحد، وهو ما يُسمى عند الصرفيين بالفعل المضاعف، أو الأَصَمِّ.

والإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، وهو مصدر «**أَدْغَمَ يُدْغِمُ إِدْغَامًا، فهو مُدْغِمٌ، ومُدْغَمٌ**».

واصطلاحا: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك؛ بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا، نحو: «**يا زَيْدُ اكْفُفَا**» فتقول فيه: «**يا زَيْدُ كُفَّ**».

فالفعل اكْفُفْ فعل أمر، جُلبت همزة الوصل له للتمكن من النطق، فأردنا أن نُدغم الكاف في الكاف، فَنُقِلَتِ الضمةُ-التي هي حركت الفاء-إلى الكاف فصار «اكُففْ»، حينئذ لا نحتاج لهمزة الوصل؛ لكون الكاف أصبحت متحركة بالضم، ثم أُدْغِمَتِ الكاف الأولى في الثانية، فأصبح «كُفَّ»، وكذا في الرباعي المزيد بحرف واحد، نحو: «أَكَفَّ»، أما إن كان على وزن «فَعَّلَ» فإنه يكون مضعف العين، ولا يُسمى مضاعفا في الاصطلاح.

والمضاعف من الرباعي لم يذكره الناظم: وهو ما كان الحرف الأول والثالث فيه من جنس واحد، والثاني والرابع من جنس واحد أيضا.

ويقال: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو: «زَلْزَلَ، ووَسْوَسَ، ووَلْوَلَ».

ثم قال: «مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ ** نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ»

قوله: (مَهْمُوزٌ). خبر مقدم، «**الَّذِي**»: مبتدأ مؤخر، «**عَلَى الْهَمْزِ**» جار ومجرور متعلق بقوله «**اشْتَمَلْ**»، وجملة «**اشْتَمَلْ**» صلة الموصول لا محل لها، والموصول مع صلته يُؤول بمُشتق، «**قَبْلَ**»: ظرف زمان منصوب، تنازعه عاملان وهما «**سَأَلَ، وقرأ**»، فنُعلقه بالأخير منهما، ونقدر للعامل للأول ظرفا، «**وقَبْلَ**» مضاف إلى المصدر الـمُؤَوَّلِ مِنْ «**ما**» المصدرية والفعل «**أَفَلَ**»، ويجوز أن نجعل «**مَا**» موصولا اسميا، صِلَـتُهُ جملة «**أَفَلَ**»، والأول أحسن.

والمَهْمُوزُ لغة: اسم مفعول بمعنى المضغوط والمغموز، من «**هَمَزَ يَهْمِزُ هَمْزًا، فهو هَامِزٌ ومَهْمُوزٌ**».

واصطلاحا: ما كانت فائه أو عينه أو لامه همزة.

فالمعنى: الفعلُ المشتمل على الهمز مَهْمُوزٌ، سواء وقعت الهمزة لامًا، نحو: «**قَرَأَ**»، كما مثَّل الناظم، وأَبْدَلَ الهمزةَ ألفا لينة للوزن، ولو سكن همزة القطع لم ينكسر الوزن أيضا، أو عينًا، نحو: «**سَأَلَ**»، أو فاءً، نحو: «**أَفَلَ**»، والفعل «**أَفَلَ**» بمعنى «**غَابَ واسْتَتَرَ**»، تقول: «**أَفَلَ، يَأْفُلُ، أَفْلًا، وأُفُولًا، فهو آفِلٌ، ومَأْفُولٌ عنده**».

وبعض الصرفيين يلحق المهموز بالمعتلات لما يحدث للهمزة من تخفيف، وقَلْبٍ لحرف من حروف العلة.

وهذا قد يظهر من صنيع الناظم هنا، لكونه قال بعدها: «**ثم الصحيح ما عدا الذي ذُكر**»، إذن المهموز ليس صحيحا.

لكنه بَيَّنَ ذلك في الباب القادم بقوله: «**باب المعتلات، والمضاعف، والمهموز**».

الفِعْلُ الصَّحِيحُ

ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ

شرع في بيان الصحيح.

فقال: «**ثُمَّ**» للترتيب، «**الصَّحِيحُ**» أي: الفعل الصحيح، وهو كل «**مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ**».

يَعْنِي: ما عدا الذي ذَكَرَهُ من الفعل المعتل بأقسامه الأربعة، والمهموز، والمضاعف.

والصحيح لغة: السليم من العيوب والأمراض، وهو صفة مشبَّهة تدلُّ على الثبوت، من «**صَحَّ يَصِحُّ صِحَّةً فهو صَحِيحٌ**».

واصطلاحا: ما سَلِمَ من حروف العلة، والهمز، والتضعيف.

هذا ما رجحه الناظم، والذي عليه كثير من الصرفيين أن هذا تعريف السالِمِ لا الصحيح، ويرون التفرقة بين الصحيح والسالم، وأن السالم ما كان خاليا من حروف العلة، والهمز، والتضعيف، أما الصحيح فما ليس بمعتل، فيشمل حينئذ «**السالم، والمهموز، والمضاعف**»، فكل سالم صحيح، وليس كل صحيح سالما.

فالصحيح له أقسام ثلاثة: «السالم، والمهموز، والمضاعف».

والمعتل له أقسام أربعة أو خمسة: «المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون، واللفيف المفروق».

قوله: «**كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ**».

يَعْنِي: وذلك مثل قولك: «**اغْفِرْ**»، وهو فعل أمر من الفعل «**غَفَرَ**»، بمعنى: مَحَاهُ وَسَتَرَهُ، وهو فعل صحيح؛ لكون حروفه كلها سالمة من العلة والهمز والتضعيف.

وعلى ذلك نقول: الفعل ينقسم إلى نوعين من حيث الصحة والإعلال: «**صحيح، ومعتل**».

مُحَصِّلَةٌ فَصْلٍ فِي فَوَائِدَ

١-الفعل المتعدي هو ما يرفع فاعلا وينصب مفعولا به بنفسه.

فقد ينصب مفعولا به، وقد ينصب مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل، وقد ينصب مفعولين الثاني منهما خبر للأول في الأصل.

والفعل اللازم أو القاصر هو ما يرفع فاعلا ولم ينصب مفعولا به بنفسه، لكنه قد ينصب غير المفعول به.

والفعل اللازم قد يتعدى بواسطة فينصب مفعولا به، «**فقد يتعدى بِهَمْزِة التعدية، أو بالتَّضْعِيفِ، أو بحَرْفِ الجَرِّ**»، وهذا النصب إما لفظا كما هو الحال في همزة التعدية والتضعيف، وإما معنى كما هو الحال في حرف الجر.

٢-وزن «**فَاعَلَ**» يكون للدلالة على وقوع الحدث واشتراكه بين اثنين، وَقَلَّ أنْ يأتي وزنُ فَاعَلَ للدلالة على وقوع الحدث من واحد ولا يتشارك معه غيره، وقد يكون الفعل لازما فيصبح متعديا إذا بنيته لوزن فَاعَلَ.

٣-وزن «**تَفَاعَلَ**» يأتي للتشارك بين اثنين فأكثر، ويُصَيِّرُ الفعل المتعدي لازما.

٤-تُبدل تاءُ الافتعال طاءً إذا وقعت الفاء حرفا من حروف الإطباق الأربعة.

تُقلب تاء الافتعال دالا إن كانت فاء الافتعال حرفًا من الحروف الثلاثة «**الزاي، والدال، والذال**».

٥-حروف الزيادة مجموعة في كلمة «**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامُ**»، أو مجموعة في كلمة «**سَأَلْتُمُونِيهَا**»، أو في كلمة «**أمَانٍ وتَسْهِيلٍ**» أو غير ذلك مما سبق ذكره.

٦-أكثر الفعل الرباعي متعدٍ ينصب مفعولا به، سواء كان رباعيا مزيدا، أو أصليا، وقد يأتي لازما على قلة.

٧-الغالب في الفعل الخماسي اللزوم، إلا ثلاثة أوزان فإنها تحتمل التعدي واللزوم، فلا يُحكم بغالب فيها، وإنما يُنظر لكل فعل بحسبه، وهي وزن: «**افْتعَلَ، وتَفعَّلَ، وتَفاعَلَ**».

٨-الفعل السداسي مثل الخماسي كله لازم، غير باب «**اسْتَفْعَلَ**»، فإنه يكون محتملا للتعدي واللزوم، وغير الفعلين «**اسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى**» فمتعديان.

٩-همزة أَفْعَلَ لها سبعة معانٍ: «**التَّعْدِيَةُ، والصَّيْرُورَةُ، والكَثْرَةُ، والحَيْنُونَةُ، والإِزَالَةُ، والوِجْدَانُ، والتَّعْرِيض**»، وقد تأتي كذلك للدخول في مكان معين أو زمان معين، وتأتي للمطاوعة لوزن فعَّلَ.

١٠-سين «**اسْتَفْعَلَ**» لها ستة معانٍ: «**الطَّلَبُ، والصَّيْرُورَةُ، والوِجْدَانِ، والاعْتِقَادُ، والتَّسْلِيمُ، والسُّؤَالُ**»، وقد تأتي كذلك «**للقوة، وللمصادفة، وبمعنى أفْعَلَ، وللمطاوعة**»، وربما جاء «**اسْتَفْعَلَ**» من غير أن يجئ له ثلاثي مجرد.

١١-الألف، والواو، والياء هي حروف العلة، وتُسمى حروف العلة لما يحدث لها من تغيرات، كالنقص، والحذف، والإبدال، والقلب، وهي كذلك حروف المد؛ لكونها قابلة لامتداد الصوت بها عند النطق زيادة على مقدار المدر الطبيعي، وهي حروف اللين أيضا، وسُميت حروف اللين لسهولة واتساع مخرجها، ولا بد أن تكون ساكنة كذلك، سواء كان يُناسبها ما قبلها أو لا، وهي أيضا من ضمن حروف الزيادة، التي تُزاد على أصل الكلمة.

١٢-إذا افْتُتِحَ الفعل الماضي بحرف من حروف «**واي**» فسمِّه مثالا.

١٣-الفعل المثال ما كانت فاؤه حرفًا من حروف العلة، ويُسمى المعتل في اصطلاح بعض الصرفيين.

١٤-الفعل الناقص هو ما كانت لامه حرف علة.

١٥-الفعل الأجوف ما كانت عينه حرفا من حروف العلة.

١٦-اللفيف المقرون هو ما كانت عينه ولامه حرفي علة.

١٧-فإذا كانت الفاء واللام كل منهما حرف علة، فهو لفيف مفروق، وسُمي مفروقا للفرق بين فائه ولامه المعتلين بحرف صحيح.

١٧-أَدْغِمْ عين ولام الفعل الماضي الثلاثي اللذين هما من جنس واحد، وهو ما يُسمى عند الصرفيين بالفعل المضاعف.

والمضاعف من الرباعي هو ما كان الحرف الأول والثالث فيه من جنس واحد، والثاني والرابع من جنس واحد أيضا.

١٨-الفعل المهموز ما كان مشتملا على همزة، سواء وقعت الهمزة لاما، أو عينا، أو فاء.

١٩-الفعل الصحيح ما سَلِمَ من حروف العلة، والهمز، والتضعيف.

٢٠-الصحيح له أقسام ثلاثة، وهي: «**السالم، والمهموز، والمضاعف**».

٢١-الفعل المعتل له أقسام أربعة، أو خمسة، وهي: «**المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون، واللفيف المفروق**».

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ

٨٠ وواوًا او يَـا حُـرِّكَا اقْـلِبْ أَلِفَـا ... مِنْ بَـعْـدِ فَتْحٍ كَغَزَا الَّذِي كَفَى
٨١ ثُمَّ غَـزَوْا وَغَـــزَتَـا كَـذَا غَزَتْ ... وَأَلِفٌ لِلسَّـاكِـنَـيْـنِ حُـذِفَــتْ
٨٢ وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ مُنْـتَفِي ... وَغَزَوَا كَذَا غَزَوْتُ فَـاقْـتَـفِـــي
٨٣ وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَـقَالَ كَالَ مَا ... لِكَغَـزَا ثُمَّ كَفَى قَـدِ انْـتَمَـــى
٨٤ كَغَـزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ ... كِلْنَ بِضَـمٍّ فَـا وَكَـسْـرِهَا رَوَوْا
٨٥ وَالْـيَاءُ إِنْ مَا قَـبْلَهَا قَـدِ انْـكَسَرْ ... فَـابْـقِ مِثَالُـهُ خَشِـيتَ لِلضَّـرَرْ
٨٦ أَوْ ضُـمَّ مَعْ سُكُـونِهَا فَصَـيِّـــرِ ... وَاوًا فَقُـلْ يُـوسِـرُ فِي كَـيُـيْـسِـرِ
٨٧ وَوَاوٌ اثْرَ كَـسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِـرْ ... يَاءً كَـجِـيـرَ بَعْدَ نَقْـلٍ فِي جُـوِرْ
٨٨ وَإِنْ تُـحَـرَّكْ وَهْيَ لَامُ كِـلْـمَـةِ ... كَذَا فَـقُلْ غَـبِـيْ مِــنَ الْغَـبَاوَةِ
٨٩ حَرَكَـةٌ لِـيَا كَـوَاوٍ إِنْ عَـقِـــبْ ... مَا صَحَّ سَاكِـنًا فَـنَقْـلُهَا يَـجِبْ
٩٠ مِثَـالُ ذَا يَـقُولُ أَوْ يَـكِـيـلُ ثُـمْ ... يَـخَافُ وَالْأَلِـفُ عَنْ وَاوٍ تَـقُـمْ
٩١ وَإِنْ هُـمَـا مُـحَـرَّكَيْـنِ فِي طَرَفْ ... مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُخَفْ
٩٢ نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا ... أَوْ مِنْ خَـشِيْ وَيَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا
٩٣ وَاحْذِفْـهُمَـا فِي جَـمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ ... وَمَا كَتَـغْزِيـنَ بِذَا مُـسْـتَـوِيَـهْ
٩٤ وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُـلْ قَائِلَا ... بِـأَلِـفٍ زَيْــدٍ وَهَـمْـزٍ مَـا تَــلَا
٩٥ فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَـمْ يَنْتَصِبْ ... وَلَا بِأَلْ وَحَـذْفُ يَائِـهِ يَـجِـبْ
٩٦ وَكَـمَقُـولٍ اسْـمَ مَفْـعُـولٍ خُـذَا ... بِالنَّـقْلِ كَالْمَكِيلِ وَاكْـسِرْ فَاءَ ذَا
٩٧ وَمِثْـلَ الْـمَغْزُوِّ حَـتْمًـا أَدْغِمَـا ... كَـذَاكَ مَخْـشِـيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا
٩٨ وَأَمْـرُ غَائِـبٍ أَتَـى مِنْ أَجْوَفِ ... كَـلِـيَقُلْ وَأَصْلُـهُ غَيْـرُ خَفِـي
٩٩ مُـخَاطَبٌ مِنْـهُ كَقُلْ بِالـنَّـقْــلِ ... وَحَذْفِ هَـمْـزِهِ وَعَيْـنِ الْأَصْـلِ
١٠٠ وَثَـنِّـهِ عَلَى كَـقُولَا وَالْتَــــزِمْ ... مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْـنِ حَذْفًـا لِلْمُتِمْ
١٠١ وَحَذْفُ فَـا الْـمُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ ... وَأَمْـرٍ او نَـهْيٍ مَـتَى تُـعْلَمْ جَـلِي

١٠٢ بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا — وَرِثْ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا

١٠٣ ثُمَّ اللَّفِيفُ لَا بِقَيْدٍ قَدْ حُكِمْ — لِلَامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ

١٠٤ وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنِ مَا قُرِنْ — وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ

١٠٥ وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا — لِاثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ائْتِيَا

١٠٦ وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ — مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ

١٠٧ أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ — وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ

١٠٨ مَهْمُوزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ — بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ

١٠٩ كَيَاكُلِ ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ مَتَى — حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى

١١٠ نَحْوُ قَرَا وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوْ فَقَطْ — كَاسْأَلْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ

١١١ وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ — وَكَالصَّحِيحِ غَيْرَهُ صَرِّفْ وَقِسْ

١١٢ قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ المَقْصُودِ — فَاعْذِرْ حَدِيثَ السِّنِّ يَا ذَا الجُودِ

١١٣ وَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى — مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا

تَصْريفُ الفِعْلِ النَّاقِص

وواوًا او يًا حُرِّكا اقْلِبْ ألِفا	مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ كغَزا الَّذي كَفى
ثُمَّ غَزَوْا وغَزَتا كَذا غَزَتْ	وَألِفٌ لِلسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ
وَالْقَلْبُ في جَمْعِ الْإناثِ مُنْتَفِي	وغَزَوَا كَذا غَزَوْتُ فاقْتَفِي

بعد أن انتهى من الكلام على تصريف الصحيح، ثم تكلم على بعض الفوائد التي تتعلق بالأفعال، ختم بالكلام على تصريف المعتلات والمضاعف والمهموز، ثم بدأ بالفعل الناقص منها.

الإِعْلَالُ لغة: السَقَمُ، والمَرَضُ، وهو مصدر «**أَعَلَّ يُعِلُّ إِعْلَالًا**».

واصطلاحا: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، إما بقلبه، وإما بإسكانه، وإما بحذفه، **فالإعلال له أنواع ثلاثة**: «إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف».

فقال: «وواوًا او يَا حُرِّكَا اقْلِبْ أَلِفا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ».

«**وَاوًا**»: مفعول به أول مقدم للفعل اقْـلِبْ.

وَقَعَتْ في نسخة الحلبي «**وَاوًا**» بغير واو في أولها، وبهذا يكون الوزن منكسرا، «**واوَنْ وْ - يَا حُرْرِكَقْ - لِبْ أَلِفَا**».

/ه//ه - /ه/ه//ه - /ه///ه

ولو زدنا الواو في أولها لم ينكسر الوزن: **وَوَاوَنْ وْ - يَا حُرْرِكَقْ - لِبْ أَلِفَا**

//ه//ه - /ه/ه//ه - /ه///ه

مُتَفْعِلُنْ – مُسْتَفْعِلُنْ - مُسْتَعِلُنْ

«**اوْيَا**»: بهمزة وصل لنقل حركة الهمزة لتنوين واوًا، «**يَا**» معطوف على قوله وَاوًا، وقَصَرَهُ على لغة، أو ضرورة، ويجوز تنوينه، «**حُرِّكَا**»: جُمْلَةُ نَعْتٍ لقوله: «**وَاوًا اوْ يَا**»، وهذا يَشْمَلُ تَحَرُّكَ لامِ الفعل كما في الفعل الناقص، سواء كانت لام الفعل واوًا أو ياء.

ويَشْمُلُ تَحَرُّكَ عين الفعل كما في الفعل الأجوف، سواء كانت عين الأجوف واوًا أو ياء، ويَشْمَلُ أيضا كل حركة للواو والياء، سواء تَحركتا بالفتح أو بالكسر، أو بالضم، ويَشْمَلُ كذلك اللفيف كما سيأتي.

وقوله: «**مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ**». هذا قيد لا بد منه، فإذا تَحركت الواو أو الياء لكن ليس بعد فتح فلا تُقلب كل منهما ألفا.

والمعنى: اقلب أيها الصرفي الواوَ أو الياءَ ألفا إذا تحرك كل منهما وانفتح ما قبلهما.

وقوله: «**كَغَزَا**». أي: مثل تَحَرُّكِ الواو في «**غَزَا**»، وهو فعل ناقص؛ لكون لامه حرفَ علة، وأصله «**غَزَوَ**» تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فُقلبت ألفا، فأصبح «**غَزَا**».

وقوله: «**الَّذِي كَفَى**». «**الَّذِي**»: فاعل غزا، وجملة «**كَفَى**» صلته، وهذا مثال من الناظم لانفتاح الياء؛ لأن الفعل «كَفَى» أصله «**كَفَيَ**»، تَحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا.

وقوله: «ثُمَّ غَزَوْا».

يَعْنِي: ثم إذا أردْتَ أيها الصرفي أن تُسند الفعل الناقص لواو الجماعة فاحذف لامه، تقول فيه: «**غَزَوْا**».

فالفعل أصله «**غَزَوَ**» تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**غَزَا**» فإذا أُسند لواو الجماعة، قِيل: «**غَزَاْوْ**»، التقى عندنا ساكنان، حذفنا الأول منهما، فأصبح «**غَزَوْ**»، ثم زدنا الألف الفارقة فأصبح «**غَزَوْا**» فهذه الألف الزائدة بعد واو الجماعة فارقة بين واو الجماعة وبين غيرها من الواوات.

وكذا إذا كانت لام الفعل ياءً في الأصل، نحو: «**كَفَى**»، تقول: «**كَفَوْا**».

وقوله: «وَغَزَتَا».

يَعْنِي: احْذِفْ أيضا لام الفعل إذا أَسندْتَّه للمثنى المؤنث، فتقول: «**غَزَتَا**» أصله «**غَزَا**»، فإذا أسندناه للضمير، يصبح «**غَزَاْتْا**»، التاء ساكنة في أصلها وتَحركت لعارض؛ ولذلك لم ترجع لام الفعل بعد تحريك التاء، فلا عبرة بِتَحَرُّكِهَا لمناسبة الألف، فالتقى عندنا ساكنان، حذفنا الأول، ومثله: «**كَفَتَا**».

وقوله: «كَذَا غَزَتْ».

يَعْنِي: إذا دَخَلَتْ على الناقص تاءُ التأنيث كذلك تُحذف لامه، فتقول: «**غَزَتْ، وكَفَتْ**»، وأصلهما كما سبق بيانه «**غَزَوَ، وكَفَيَ**»، وبعد القلب «**غَزَا، وكَفَى**»، فيقال: «**غَزَاْتْ، وكَفَاْتْ**»، التقى ساكنان فحذفنا الأول منهما، فأصبح «**غَزَتْ، وكَفَتْ**».

وقوله: «وَأَلِفٌ لِلسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ».

يَعْنِي: والعلة في كل ما سبق هي حذف الألف المنقلبة عن واو أو ياء-التي هي لام الفعل-للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم قال: «وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الْإِنَاثِ مُنْتَفِي».

«**وَالْقَلْبُ**»: مبتدأ، خبره «**مُنْتَفِي**»، أي: غير ثابت، «**ومُنْتَفٍ**»: اسم فاعل من «**انْتَفى، يَنْتَفِي، انتِفاءً، فهو مُنتَفٍ**»، وأثبت الناظم الياء للإشباع.

والمعنى: قَلْبُ الألف واوًا أو ياء لا يَثبت إذا أُسند الفعل الناقص إلى نون الإناث، لكنْ يبقى الفعل على حاله؛ وذلك لانتفاء العلة.

فلو قلتَ: «**غَزَوْنَ**». الواو ساكنة لم تتحرك، والشرط في قلب الواو ألفا أن تتحرك، ولذلك لم تُحذف الواو لأنها لم تَلْتَقِ مع ساكن؛ لكون نون الإناث متحركة.

وهذا الحكم ثابت سواء أَسندتَ الناقص إلى نون الإناث الغائبات أو المخاطبات، فتقول فيه: «**غَزَوْنَ، وغَزَوْتُنَّ**»، ومثله لو كانت لام الفعل ياء، نحو: «**كَفَيْنَ، وكَفَيْتُنَّ**».

ثم قال: «وَغَزَوَا».

يَعْنِي: إذا أَسندتَ الفعل الناقص للمثنى المذكر فلا تُقلب الواو ألفا كذلك؛ لأننا لو قلبناها ألفا لالتقى عند ألفان ساكنان، فإذا حذفنا الألف الأولى منهما التبس المثنى بالمفرد، فتبقى الواو على حالها مع تحركها وانفتاح ما قبلها لهذه العلة.

قوله: «كَذا غزَوْتُ فَاقْتَفِي».

قوله «فَاقْتَفِي». يَعْنِي: فاتَّبِعْ ما ذكرتُه لك، وأصله «فَاقْتَفِ»؛ لأنه فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الياء، وأثبتها الناظم للإشباع، وهو من الاقْتِفَاءِ، مصدر «اقتفي، يقتفي، اقْتِفَاءً، فهو مُقْتَفٍ، ومُقْتَفًى».

والمعنى: لا تَقلبِ الواو ألفا إذا أَسندتَ الفعل إلى تاء الفاعل، سواء كان مفردا مذكرا، نحو: «غَزَوْتُ، وكَفَيْتُ»، أو مفردا مؤنثا، نحو: «غَزَوْتِ، وكَفَيْتِ»، أو مثنى، نحو: «غَزَوْتُما، وكَفَيْتُما»، أو جمع، نحو: «غَزَوْتُمْ، وكَفَيْتُمْ.»

إذن: تُقلب الواو أو الياء ألفا إذا أُسندَ الفعل الناقص لواو الجماعة «كغَزَوْا»، أو إذا أُسندَ لضمير المؤنثة الغائبة «كغَزَتْ»، أو إذا اتصل بضمير التثنية للمؤنثة الغائبة، «كغَزَتَا».

أما إذا أُسندَ إلى نون الإناث، أو للمثنى المذكر، أو لضمير المتكلم المفرد، أو المؤنث، أو المثنى فلا تُقلب.

وفي قلب الواو والياء ألفا كلامٌ يطول، وشروط لا بد منها، ولا يَليق بنا في هذا المختصر أن نذكر شيئا من ذلك، والله أعلم.

تَصْرِيفُ الفِعْلِ الأَجْوَفِ

وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا ... لِكَغَزَا ثُمَّ كَفَى قَدِ انْتَمَى
كَغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ ... كِلْنَ بِضَمِّ فَا وَكَسْرِهَا رَوَوْا

شرع في بيان تصريف الفعل الأجوف.

والأَجْوَفُ كما سبق بيانه: ما كانت عينه حرفا من أحرف العلة.

وغالبا ما تكون عينه ألفا منقلبة عن واو أو ياء، نحو: «**صَامَ، وقَالَ، وبَاعَ**»، وقد تبقى شذوذا فلا تُكسر للتنبيه على الأصل المهجور، نحو: «**حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ، وخوف**».

قال: «وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا * لِكَغَزَا ثُمَّ كَفَى قَدِ انْتَمَى»**

يَعْنِي: وانسب أيها الصرفي للفعل الأجوف-مثل قولك: «**قَالَ، وكَالَ**» -الحكمَ الذي نسبتَه للفعل الناقص، مثل قولك: «**غَزَا، وكَفَى**».

والذي نسبناه للفعل الناقص هو قَلْبُ الواو أو الياء ألفا إذا تحرك كل منهما وانفتح ما قبلها، فكذلك نَفْعَلُ مع الفعل الأجوف، فنقول: «**قَالَ**»، أصله «**قَوَلَ**»، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا.

وتقول: «**قَالُوا**» إذا اتصل بواو الجماعة، أصله «**قَوَلَوا**» تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالَوْا**»، ثم ضُمَّ آخره لمناسبة الواو، فأصبح «**قَالُوا**»، ومثله: «**كَالَ**»، أصله «**كَيَلَ**» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فتقول كذلك فيه «**كَالُوا**».

وتقول: «**قَالَتْ**». إذا أَسندتَ الأجوف لضمير المؤنثة المفردة الغائبة، وأصله «**قَوَلَتْ**»، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالَتْ**» ومثله «**كَالَتْ**».

وتقول: «**قَالَـتَا**». إذا اتصل به ضمير التثنية للمؤنثة الغائبة، أصله «**قَوَلَـتَا**»، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، ومثله «**كَالَـتَا**».

وتقول: «**قَالَا**» إذا اتصل به ضمير التثنية، أصله «**قَوَلَا**»، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالَا**»، ومثله: «**كَالَا**».

وتَضُمُّ أولَ الأجوف إن كان واويا إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع الإناث، **فتقول**: «**قُلْنَ**»، أصله كما سبق بيانه «**قَوَلَ**»، اتصلت به نون الإناث فأصبح «**قَوَلَنَ**»، فسُكِّنَ آخر الفعل للبناء لاتصاله بنون الإناث، فأصبح «**قَوَلْنَ**» ثم تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالْنَ**» فالتقى ساكنان، حذفنا الأول منهما، فأصبح «**قَلْنَ**»، ثم تَحركت القاف بالضم بدلا عن الفتحة للدلالة على الواو المحذوفة، وعلى أن الفعل واوي من باب «**فَعَلَ يَفْعُلُ**»، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله: «**كَفَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ**».

والأسهل أن تأتي بمضارعه: فيكون من «**قَالَ، يَقُولُ**» ثم تَحذف حرف المضارعة كما سبق بيانه في اشتقاق الأمر من المضارع، ثم تُسكن آخر الفعل للبناء، فيصبح «**قُوْلْنَ**»، ثم تَحذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين، فيصبح «**قُلْنَ**»، ومثله «**كِلْنَ**».

وكذلك تقول في: «**قُلْتُ، قُلْتِ، قُلْتَ، قُلْتُنَّ، قُلْتُمَـا، قُلْتُمْ**».

وقوله «كَفَزَتِ». بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، «**احْذِفْ**»: بهمزة وصل، فعل أمر بمعنى «**أَسْقِطْ، وأَزِلْ**»، من «**حَذَفَ، يَحْذِفُ، حَذْفًا، فهو حَاذِفٌ، ومَحْذُوفٌ**»، والقول بنقل حركة همزة الوصل للساكن قبلها في مثل قوله: «**غَزَتِ**» مرجوح أو قليل، وقد أجازه بعضهم كالزمخشري وغيره احتجاجا بقراءة من قرأ بالنقل، كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ آل عمران: (١، ٢)، ولا يَتسع المقام لبيان ذلك.

ثم قال: «أَوْ كِلْنَ بِضَمِّ فَا وَكَسْرِهَا رَوَوْا».

«**بِضَمِّ فَا**»: من إضافة المصدر إلى مفعوله، لا إلى فاعله كما قال عليش، وبعضهم يُجيز أن يكون لفاعله، على تقدير «**الضَّمِّ، بالانْضِمَامِ**» فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله.

والمعنى: وكِلْنَ مثل قُلْنَ، لكنه تحرك بالكسر للدلالة على الياء؛ لأن أصله «**كَيَلَ يَكْيِلُ**» من باب «**فَعَلَ يَفْعِلُ**»، ففي الواوي نَضم أوله، وفي اليائي نكسر أوله.

وأما إذا غَيَّرْتَ الأجوف للمفعول فتكسر فائَه في الجميع، نحو: «**قِيلَ، وكِيلَ، وخِيفَ، وبِيعَ**»، والأصل: «**قُوِلَ**» طُرِحَتْ حركة القاف التي هي الضمة للثقل، فَسُكِّنَتْ، ثم نُقلت حركة الواو التي هي الكسرة إلى القاف، فصار «**قِوْلَ**» فسَكَنَتِ الواو وانْكَسَرَ ما قبلها فقُلبت ياء، فأصبح «**قِيلَ**»، وكذا باقي الأفعال.

قَاعِدَتَان في قَلْبِ الياءِ واوًا

وَالْيَاءُ إنْ مَا قَبْلَهَا قَدِ انْكَسَرْ	فَابْقِ مِثَالُهُ خَشِيتَ لِلضَّرَرْ
أَوْ ضُـــمَّ مَعْ سُكُونِهَا فَصَيِّـــرِ	وَاوًا فَقُلْ يُوسِرُ فِي كَيُيْسِرِ

قوله: «وَالْيَاءُ إنْ مَا قَبْلَهَا قَدِ انْكَسرْ فَابْقِ».

«**وَالْيَاءُ**»: أي الياء الساكنة، «**إنْ**»: شرطية، «**مَا**»: فاعلٌ لفعل محذوف تقديره «**انْكَسَرَ**» دل عليه «**انْكَسَرَ**» المذكور، والموصول هنا يَصدق على الحرف.

يَعْنِي: إن انكسر الحرف قبل الياء، «**فَابْقِ**»: فعل أمر من «**أَبْقَى، يُبْقِي، أَبْقِ**»، بهمزة قطع، وسَهَّلَهَا الناظم للوزن، ومفعوله محذوف تقديره «**الياء**».

والمعنى: الياء الساكنة إن انكسر الحرف الذي قبلها فأبق أيها الصرفي الياءَ على حالها ولا تقلبها ألفا ولا واوا «**مِثَالُهُ خَشِيتَ لِلضَّرَرْ**»، يَعْنِي: خَشِيتَ الضَّرَرَ، فالفعل خَشِيتَ يتعدى بنفسه، واللام زائدة للوزن.

فالياء في خَشِيْتَ ساكنة كما ترى، والشرط في قلبها ألفا أن تتحرك الياء ويَنفتح ما قبلها، وهنا كُسر ما قبلها وسَكنت الياء فلم تَنقلب ألفا لفقد الشرطين، وقد تكون الياء متحركة، لكن لم يُفتح ما قبلها، وإنما كُسر، فلا تُقلب ألفا، مثاله: «**خَشِيَ**»، فالياء متحركة، لكن كُسر ما قبلها، فلم تَنقلب لفوات أحد الشرطين.

إذن: الياء لا تَنقلب ألفا إلا بتحقق الشرطين، وهما: «تَحَرُّكُ الياء، وانفتاح ما قبلها».

ثم قال: «أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُونِهَا فَصَيِّرِ وَاوًا».

يَعْنِي: أو ضم أيها الصرفي الياء إذا كانت ساكنة، فاجعلها وَاوًا.

إذن القاعدة الثانية للياء: إذا سَكَنَتِ الياء وضُمَّ ما قبلها وجب قَلْبُ الياء وَاوًا.

مثاله: «فَقُلْ يُوسِرُ فِي كَيُيْسِرِ».

فالفعل يُوسِرُ مضارع، والماضي منه «أَيْسَرَ»، يعني: إذا صَارَ غَنِيًّا، من الإِيسَارِ، وهو مصدر «**أَيْسَرَ، يُوسِرُ، إِيسَارًا، فهو مُوسِرٌ، ومُوسَرٌ**».

والأصل في المضارع قياسا من الفعل الماضي «**أَيْسَرَ**» أن يكون «**يُؤَيْسِرُ**».

فإذا أتيتَ بالمضارع منه بالهمزة قلتَ: «**أُأَيْسِرُ**»، اجتمع فيه همزتان فكرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفًا، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، فأصبح «**يُيْسِرُ**» سَكَنَتِ الياء وضُمَّ ما قبلها فقُلبت واوا للثقل، فأصبح «**يُوسِرُ**».

إذن: هذه الواو منقلبة عن ياء، وهناك حالات تُقلب الياء فيها واوا تركها الناظم اختصارا، وسوف أتركها كما تركها.

قَاعِدَتَانِ مُتَعَلِّقَتَانِ بِالواو

وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ	يَاءً كَجِيرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِي جُوِرْ
وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لامُ كِلْمَةِ	كَذَا فَقُلْ غَبِي مِنَ الْغَبَاوَةِ

ذكر في هذين البيتين قاعدتين للواو، فقال: «**وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ يَاءً**».

«**وَوَاوٌ**» بالرفع على الابتداء، وفي نسخة الحلبي بالنصب وهو خطأ.

«**اثْرَ كَسْرٍ**»: أي: عقب كَسْرٍ، بهمزة وصل للوزن، ونقل حركة الهمزة للتنوين قبله.

«**انْ تَسْكُنْ**»: هذا شرط، إذ لا بد من سكون الواو، ونَقَل حركة همزة إن لتنوين «كسرٍ».

«**تَصِرْ**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وجزمه حذف حرف العلة الياء؛ لوقوعه في جواب إن الشرطية، واسم «**تَصِرْ**» ضمير مستتر تقديره «هو، أو هي» يعود على الواو، «**يَاءً**»: خبر تَصِرْ، وجملة «**تَصِرْ**» لا محل لها جواب شرط جازم غير مقترنة بالفاء، وجملة الشرط وجوابه سدت مسد الخبر، ويجوز عند بعضهم أن يكون الخبر جملة الشرط وحدها، وعند غيرهم يجوز أن يكون الخبر هو جملة الجواب وحدها، وقول رابع أن جملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر.

والمعنى: الواو إن كانت ساكنة، وانْكَسَرَ ما قبلها، وجب قَلْبُ الواو ياءً.

مثل قولك: «**جِيرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِي جُوِرْ**»، فالفعل «**جِيرَ**» أصله «**جُوِرَ**»، طُرِحَتْ حركة الجيم التي هي الضمة للثقل، فَسُكِّنَتْ، ثم نُقلت حركة الواو التي هي الكسرة إلى الجيم، فصار «**جِوْرَ**»، فسَكَنَتِ الواو وانْكَسَرَ ما قبلها فقُلبت ياء، فأصبح «**جِيْرَ**».

ثم قال: «وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لامُ كِلْمَةٍ كذا».

«**وَإِنْ تُحَرَّكْ**»: الواو، «**وَهْيَ**»: أي الواو، «**لامُ كِلْمَةٍ**»، أَيِّ كلمةٍ، سواء كانت اسما أو فعلا بأنواعه السابقة، «وكِلْمَةٍ» بكسر الكاف وإسكان اللام، لغةٌ في كَلِمَةٍ، «**كذا**»: بعد كسر.

والمعنى: إذا تَحَرَكَتِ الواو-وهي لام الكلمة-وانْكَسَرَ ما قبلها وجب قلب الواو ياء، وهذه القاعدة الثانية للواو.

مثاله: «فَقُلْ» أيها الصرفي «**غَبِيْ مِنَ الْغَبَاوَةِ**»، «**وغَبِيٌّ**» اسم فاعل على وزن فعيل، لأن أصله «**غَبِيْوٌ**» اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون فقُلبت الواو ياءً ثم أُدْغِمَتِ الياء في الياء، وهو من الفعل «**غَبِيَ يَغْبَى غَبَاءً وغَبَاوةً، فهو غَبِيٌّ**» بالتشديد، والناظم لم يشدده وسَكَّنَ يائه للوزن.

فالفعل «**غَبِيَ**» أصله «**غَبِوَ**»؛ لأنه من الْغَبَاوَةِ، وهي «**الجهل والغَفْلَةُ**» ضِدُّ الفَطَانَةِ، فقُلبت الواو في «**غَبِوَ**» ياء؛ لكونها لام الكلمة، فتحركت الواو وانْكَسَرَ ما قبلها، فقُلبت ياء، فصار «**غَبِيَ**»، ويمكن أن يكون مهموزا، ويقال فيه ما قيل في «**نَبِيءٍ**».

الإعْــلَالُ بِالنَّقْــل

حَرَكَةٌ لِيَــا كَوَاوٍ إنْ عَقِبْ	مَا صَحَّ سَاكِنًا فَنَقْلُهَا يَجِبْ
مِثَالُ ذَا يَقُولُ أَوْ يَكِيلُ ثُمْ	يَخَافُ وَالأَلِفُ عَنْ وَاوٍ تَقُمْ

الإعلال بالنقل -كما سبق في «جُوِرَ» المعتل العين- يبقى الحرف فيه كما هو، وتُنقل الحركة من محل إلى محل آخر، دون النظر إلى القَلْبِ.

فقال: «حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ إنْ عَقِبْ ** مَا صَحَّ سَاكِنًا فَنَقْلُهَا يَجِبْ».

قوله: «حَرَكَةٌ». مبتدأ، «**لِيَا**»: أي «لِيَاءٍ»، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحركة، وقصره للوزن، ونَعْتُهُ للنكرة سوغ له الابتداء بها.

«**كَوَاوٍ**»: الكاف داخلة على محذوف تقديره حرف، **يَعْنِي**: كحرف واو.

«**إنْ**»: شرطية.

«**عَقِبْ**»: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها، التي هي فعل الشرط، وجواب الشرط «**فَنَقْلُهَا يَجِبْ**»، «**وعَقِبْ**»: منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وهو مضاف، «**مَا**»: مضاف إليه، تقديره الحرف الذي، «**صَحَّ**»: صلة الموصول ما، «**سَاكِنًا**»: حال من فاعل صَحَّ المستتر، «**فَنَقْلُهَا**»: **نَقْلُ**: مبتدأ ثانٍ، وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله إضافة لامية، **يَعْنِي**: فنقلك أنت إياها، «**يَجِبْ**»: جملة خبر للمبتدإ الثاني، والجملة من المبتدإ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأول «**حَرَكَةٌ**».

والمعنى: كل ياء وواو متحركتين عقب حرف صحيح فلا بد أن تُنقل حركتها إلى الحرف الصحيح، «**مِثَالُ ذَا**»: الفعل «**يقُولُ**»: حرف القاء الذي هو فاء الفعل متحرك بالضم، والأصل أنه لا يمكن أن يكون متحركا؛ لأنه من باب «**فَعَلَ يَفْعُلُ**»، فالمتحرك هو عين الفعل، أما فاء الفعل المضارع فساكنة، فأصله «**يَقْوُلُ**»، اسْتُثْقِلَتِ الضمة على الواو فحصل إعلال بالنقل، فنُقلت حركة الواو إلى القاف، فأصبح «**يَقُولُ**»، وهنا مَثَّـلَ الناظم للمعتل بالواو.

وكذا: «**أَوْ يَكِيلُ**». هذا للمعتل بالياء، أصله «**كَالَ يَكْيِلُ**»، من باب «**فَعَلَ يَفْعِلُ**»، ففاء الفعل ساكنة، وعينه متحركة بالكسر، حصل له إعلال بالنقل فنُقلت الكسرة إلى الكاف الساكنة قبلها لثقل الكسرة على الياء، فأصبح «**يَكِيلُ**».

قوله: «**ثُمْ**». للترتيب، سكنه للروي، «**يَخَافُ**»: أصله «**خَوِفَ يَخْوَفُ**» من باب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**»، فحصل إعلال بالنقل، نُقلت حركة الواو التي هي الفتحة إلى ما قبلها التي هي الخاء الساكنة، فأصبح «**يَخَوَفُ**» ثم حصل إعلال بالقلب حيث تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**يَخَافُ**».

إذن حصل في الفعل «**يَخَافُ**» إعلالان، خلافا للفعل «**قَالَ، وكَالَ**».

وإليه أشار الناظم بقوله: «**وَالْأَلِفُ عَنْ وَاوٍ تَقُمْ**»، وتَقُمْ أصله «**تَقُومُ**»، وَقَفَ عليه بالسكون، فأصبح «**تَقُوْمْ**»، التقى ساكنان الواو والميم، فحذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين ضرورة للوقف.

مَبَاحِثُ تَتَعَلَّقُ بِالوَاوِ والياءِ للفعْلِ النَّاقص

وَإِنْ هُمَا مُحَرَّكَيْنِ فِي طَرَفْ ... مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُحَفْ

نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا ... أَوْ مِنْ خَشِيْ وَيَاءِ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا

وَاحْذِفْهُمَا فِي جَمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ ... وَمَا كَتَغْزِينَ بِذَا مُسْتَوِيَهْ

قوله: «**وَإِنْ**». شرطية، «**هُمَا**»: اسم لكان المحذوفة التي هي فعل الشرط، والضمير يعود على الواو والياء، «**مُحَرَّكَيْنِ**»: خبرٌ لكان المحذوفة، ويجوز أن نُقدر فعل الشرط «**اسْتَقَرَّ**»، **وهما**: فاعله، **ومُحَرَّكَيْنِ**: حال من الفاعل، **يَعْنِي**: حال كونهما محركين.

«**فِي طَرَفْ**»: أي: في آخر الفعل المضارع الذي «**لَمْ يَنْتَصِبْ**»: وهذا احتراز عن الفعل المنتصب، فلا تُسَكَّنُ الواو ولا الياء فيه، بل تظهر الحركة عليهما.

«**سَكِّنْ**»: أنت أيها الصرفي «**الواوَ والياءَ**»؛ فحَذَفَ المفعول به، والفعل «**سَكِّنْ**» جواب الشرط، «**تُحَفْ**»: فعل مضارع مغير الصيغة، مجزوم في جواب سَكِّنْ، ومعناه: «**تُحِطْ علما وتَنَلْ ما أردْتَّ**»، من «**حَفَّ الشيءَ يَحُفُّهُ**» إذا أحاط به.

والمعنى: إذا تحركت الواو والياء وكانتا متطرفتين، فوقعتا لام كلمة في فعل مضارع ليس منصوبا، فيجب تسكينهما.

ثم قال: «**نَحْوُ**». الفعل المضارع، «**الَّذِي جَا**»، لغة في جاء، «**مِنْ رَمَى**»: فالمضارع منه «**يَرْمِيُ**»، من باب «**فَعَلَ يَفْعِلُ**» فالياء مضمومة في الأصل؛ لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وقعت الياء المتطرفة لام الفعل، فَسَكَنَتِ الياء للثقل، فأصبح «**يَرْمِي**».

«أَوْ مِنْ عفَا»: فالمضارع منه «**يَعْفُـوُ**»، من باب «**فَعَلَ يَفْعُلُ**»، وقعت الواو لام الفعل المضارع المرفوع فاسْتُثْقِلَتِ الضمة فَسَكَنَتِ الواو، فأصبح «**يَعْفُـوْ**».

قوله: «أَوْ مِنْ خَشِيْ».

يَعْنِي: أو من الفعل المضارع الذي جاء مِنْ «خَـشِيْ»، بالسكون للوزن، أصله «**خَشِيَ يَـخْشَيُ**»، من باب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**»، وقعت الياء متطرفة لام الفعل المضارع المرفوع المتجرد عن الناصب والجازم، فاسْتُثْقِلَتِ الضمة عليها فَسَكَنَتْ، فأصبح «**يَـخْشَيْ**».

وقوله: «وَيَـاءَ». مفعول به أول مقدم للفعل «**اقْلِبْ**»، والمفعول الثاني «**أَلِفَا**»، «**ذَا**»: اسم إشارة للفعل المضارع يَخْشَى، «**اقْلِبْ أَلِفَا**»؛ لأن الياء تَحركت وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**يَـخْشَى**»، أما في الماضي فلا تُقلب؛ لعدم تحرك ما قبل الياء بالفتح، أما ما سُمِعَ منه «**خَشَيَ**» من باب «**فَعَلَ**» فتُقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ثم قال: «وَاحْذِفْهُمَا فِي جَمْعِهِ».

يَعْنِي: واحذف أيها الصرفي الواوَ والياءَ حال كونهما متصلتين بضمير الجمع، والضمير في جمعه يعود على الفعل المضارع الناقص، والمراد به إسناده لواو الجماعة؛ لأن الفعل لا يُجمع، فإذا أُسْنِدَ الفعل إلى واو الجماعة فلا بد من حذف الياء إن كان معتلا بالياء، أو والواو إن كان معتلا بالواو.

مثاله: الفعل الماضي «**غَزَا**» المضارع منه أصله «**يَغْزُوُ**»، فإذا أردتَ أن تُسنده لواو الجماعة، تقول: «**يَغْزُوُونَ**» مثل «**يَنْصُرُونَ**»؛ لأنه من الأمثلة الخمسة.

فتزيد عليه الواو والنون، حينئذ وقعت الواو لام الفعل فسُكِّنَتِ الواو للثقل كما سبق بيانه، فأصبح «**يَغْزُوْوْنَ**»، فاجتمع عندنا واوان ساكنان، الواو الأولى لام الفعل وهي حرف علة، والواو الثانية واو الجماعة وهي فاعل، فحذفنا الأولى منهما، فأصبح «**يَغْزُونَ**».

ومثله: «**يَرْمُونَ**» من «**رَمَى، يَرْمِي**» فإذا أَسندتَه لواو الجماعة، قلتَ: «**يَرْمِيُوْنَ**» سَكَنَتِ الياء للثقل لوقوعها لام الفعل المضارع المرفوع، فأصبح «**يَرْمِيْوْنَ**»، فالتقى عندنا ساكنان الياء والواو، حذفنا الأول منهما، فأصبح «**يَرْمِونَ**»، ثم حُرِّكَتِ الميم-التي هي عين الفعل-لمناسبة الواو، فأصبح «**يَرْمُونَ**»، وكذلك «**يَخْشَوْنَ**» أصله «**يَخْشَيُوْنَ**»، فسكنت الياء للثقل لوقوعها متطرفة، ثم حُذفت للتخلص التخلص من التقاء الساكنين، فأصبح «**يَخْشَوْنَ**».

قوله: «لَا التَّثْنِيَهْ».

يَعْنِي: ولا تحذفهما في حالة التثنية بخلاف الجمع، فإذا أُسْنِدَ الفعل المضارع المعتل إلى ألف الاثنين فلا تُحذف منه الواو أو الياء، بل تبقى كل منهما محركة.

نحو: «**يَغْزُوَانِ**»، فالواو في أصلها ساكنة، وأمكن تحريكها بالفتح لمناسبة الألف فلم تُحذف، ومثله: «**يَرْمِيَانِ، ويَخْشَيَانِ**».

ثم قال: «وَمَا كَتَغْزِينَ بِذَا مُسْتَوِيَهْ».

«**وَمَا**»: اسم موصول بمعنى الذي، وهو مبني في محل رفع مبتدإ.

«**كَتَغْزِينَ**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، «**بِذَا**»: متعلق بما بعده والمشار إليه الجمع، «**مُسْتَوِيَهْ**»: خبر ما، **أي**: مماثل للجمع في حذف اللام للتخلص من التقاء الساكنين.

والمعنى: أن الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير المخاطبة المؤنثة، نحو: «**تَغْزِينَ**»، فإنه يكون مستويا مع «**تَغْزُونَ**»؛ لأن أصله «**تَغْزُوِيْنَ**»، سَكَنَتِ الزاي للثقل قبل الواو المكسورة، فأصبح «**تَغْزْوِيْنَ**»، ثم نُقلت حركة الواو إلى الزاي، فأصبح «**تَغْزِوْيْنَ**»، ثم سكنت الواو وانكسر ما قبلها فقُلبت ياء، فأصبح «**تَغْزِيْيْنَ**»، فاجتمع عندنا ساكنان «**الياء المنقلبة عن واو وياء المخاطبة المؤنثة**»، فحُذفت الياء الأولى للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح «**تَغْزِيْنَ**».

صِياغَةُ اسْمِ الفاعِلِ مِنَ النَّاقِصِ والأَجْوَف

وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلَا	بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزُ مَا تَلَا
فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ	وَلَا بِأَلْ وَحَذْفُ يَائِهِ يَجِبْ

قوله: «وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلَا».

«وَفِي اسْمِ»: هذا متعلق بقُلْ، **يَعْنِي**: قل في اسم فاعل أجوف، ولم ينون «**فَاعِلِ**» إما للإضافة، وإما للوزن، ولو فتح الناظم لام «**فَاعِلَ**» اتباعا لحركة الواو في «**اجْوَف**» لكان أسهل في النطق، وهذا جائز، كما قرأ أبو جعفر من رواية ابن وردان قولَه تعالى ﴿لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾، بضم التاء في الملائكة، في مواضع «البقرة والإسراء والكهف وطه»، والعرب تُلحق أحيانا الحرفَ الأخير بالحرف الذي يليه تخفيفا للنطق وتسهيلا للانتقال، ونَوَّنَ الناظمُ «**اجْوَفٍ**» ضرورة، وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وأسقط الهمزة منه للوزن، وهو نعتٌ لفاعل.

والمعنى: قل أيها الصرفي في اسم الفاعل من الفعل الأجوف الذي وسطه حرف علة من الفعل «**قَالَ، يَقُولُ**»، فهو «**قَائِلٌ**»، **إذن**: قلبنا الواو همزة، هذا المراد، فالواو أو الياء الواقعة بعد الألف الزائدة في الفعل الأجوف تُقلب همزة؛ لأن «**قَائِلًا**» اسم فاعل من «**قَالَ، يَقُولُ، قَوْلًا**» فهو «**قَاوِلٌ**»، هذا الأصل، فوقعت الواو بعد ألف زائدة في الفعل الأجوف، وتَحركت الواو وانفتح ما قبلها وهي القاف، فقُلبت الواو ألفا، فأصبح «**قَاْاْلٌ**»، أما الألف الساكنة فغير معتد بها، فاجتمع ألفان ساكنان، ألف اسم الفاعل، والألف المنقلبة عن واو، فقُلبت الثانية همزة، كما أشار إليه بقوله: «**بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزُ مَا تَلَا**».

ومثله «**كَائِلٌ**» من «**كَالَ يَكِيلُ كَيْلًا**» فهو «**كَايِلٌ**» قُلبت الياء همزة، فأصبح «**كَائِلٌ**».

فالقاعدة إذن: كلُّ اسم فاعل على وزن فَاعِلٍ من فعل أجوف تُقلب عينه التي تقع بعد الألف الزائدة همزة.

ثم قال: «فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَمْ يَنْتَصِبْ».

«فِي نَاقِصٍ»: متعلق بقوله «قُلْ».

يَعْنِي: قل أيها الصرفي في اسم الفاعل «**غَازٍ**» من الفعل الناقص كالفعل: «**غَزَا، يَغْزُو، فَهُوَ غَازٍ**»، والأصل «**غَازِوٌ**»، فقُلبت الواو ياء لتطرفها ووقعها عَقِبَ كَسْرٍ، فهو «**غَازِيٌ**»، ثم سَكَنَتِ الياء لاسْتِثْقَالِ الضمة ونُقل التنوين على ما قبله، فأصبح «**غَازِيْ**» التقى عندنا ساكنان، الياء الساكنة والتنوين، فحذفنا الياء لكونها حرف علة، وبقي التنوين على ما قبله، فأصبح «**غَازٍ**»، وهذا في حالة الرفع والجر، **فتقول**: «**جاء غَازٍ**»، فغازٍ فاعل مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، **وكذا**: «**مررت بغازٍ**».

أما في حالة النصب فإنها لا تُحذف، وذكر ذلك في قوله: «**انْ لَمْ يَنْتَصِبْ**».

كما قال الحريري في الملحة:

وَنَوِّنِ الْمُنَكَّرَ الْمَنْقُوصَا ** فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا

فإذا قلتَ: رأيتُ غَازِيًا ورَامِيًا، لم تُحذف الياء، بل تظهر عليها الفتحة لخفتها، إلا في جمع المذكر، وهذا لم يُشر إليه الناظم، وفيه تفصيل لا يتسع لمثله هذا المقام.

قوله: «وَلَا بِأَلْ».

يعني: ولا تُحذف لام الناقص أيضا إذا دخلت عليه «**أل**»، سواء كانت ياء أو واوا، لانتفاء علة الحذف وهي التنوين؛ لأن التنوين لا يُجامع «**أل**».

فتقول: جاء الغَازِيُ.

لكنْ إبقاء لام الناقص مع دخول «أل» ليس واجبا، فإن فيه لغة بحذف لامه مع دخول «أل»، وهي لغة فصيحة، قال تعالى ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ البقرة: ١٨٦.

وقال تعالى ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ ق:٤١، فحُذفت الياء في كلٍّ من «الدَّاعِ، والـمُنَادِ» مع دخول «أل» عليه.

وقوله: «وَحَذْفُ يائِه».

يَعْنِي: إذا لَمْ يَنْتَصِبْ ولم تدخل عليه أل، كما سبق بيانه، فحذف الياء، «**وَاجِبٌ**»: للتخلص من التقاء الساكنين.

ويجوز إبقاء لامه وإظهار الحركات عليها مطلقا في ضرورة الشعر.

كما قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي متَى أَنْتَ جَائِيٌ *** وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

وقول جرير:

فَيَوْماً يُوافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ *** وَيَوْماً تَـرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلَا

وحذفُ لامِ المنقوص في حالة النصب كحالتي الرفع والجر لغة.

صِيَاغَةُ اسْمِ المَفْعُولِ مِنَ النَّاقِصِ والأَجْوَفِ

وَكَمَقُولٍ اسْمَ مَفْعُولٍ خُذَا ... بِالنَّقْلِ كَالْمَكِيلِ وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا

وَمِثْلِيِ الْمَغْزُوِّ حَتْمًا أُدْغِمَا ... كَذَاكَ مَخْشِيٍّ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا

قوله: «وَكَمَقُولٍ». الكاف بمعنى مثل، وهي حالٌ من قوله مفعول، وهي مضاف، ومَقُولٍ: مضاف إليه.

«اسْمَ»: مفعول به مقدم للفعل «خُذَا»، والألف في «خُذَا» مبدلة عن نون التوكيد الخفيفة.

والمعنى: خُذْ أيها الصرفي اسمَ المفعول حال كونه مثل مَقُولٍ مُتَلَبِّسٍ بالنقل لضمة الواو إلى القاف.

ومَقُولٌ: اسم مفعول من «قَالَ، يَقُولُ»، وهو على وزن «مَفْعُولٍ»، أصله «مَقْوُولٌ» بإسكان القاف واجتماع واوين، واو المفعول، وواو الفعل التي هي عين الأجوف، اسْتُثْقِلَتِ الضمة على الواو فنُقلت للقاف، فأصبح «مَقُوْوْلٌ»، التقى عندنا واوان ساكنان فحذفنا الأول منهما، فهو: «مَقُوْلٌ».

ويجوز أن يُصاغَ للتيسير بطريقة أخرى: وهي أن تأتي بمضارع الأجوف، فتقول: «يَقُولُ» ثم تُبدل حرف المضارعة ميما مفتوحة، فتقول: «مَقُولٌ».

قوله: «كَالْمَكِيلِ». مَكِيلٌ اسم مفعول من «كَالَ، يَكِيلُ» أصله «مَكْيُولٌ»، فحصل له إعلال بالنقل، تَحركت الياء وسَكَنَتِ الكاف، فنُقلت ضمة الياء إلى الكاف، فأصبح «مَكُيْوْلٌ»، التقى ساكنان الياء والواو، فحذفنا الأول منهما.

فتقول: «مَكُوْلٌ»، ثم كُسِرَتِ الكاف لِتَدُلَّ على الياء المحذوفة، فهو «مَكِوْلٌ».

وأشار إلى ذلك بقوله: «وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا»، سكنت الواو وكُسر ما قبلها فقُلبت ياء، فهو «مَكِيلٌ».

وإذا أردت التيسير: فافعل ما سبق بيانه في «مَقُولٍ»، وهو أن تأتي بالمضارع منه وهو «يَكِيلُ»، ثم تُبدل حرف المضارع ميما مفتوحة، فتقول: «مَكِيلٌ».

وقوله: «وَمِثْلَيِ الْمَغْزُوِّ حَتْمًا أَدْغِمَا ** كَذَاكَ مَخْشِيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا».

«وَمِثْلَيِ»: معطوف على «**كمقول**»، وحَذَفَ النون من «مِثْلَيْنِ» للإضافة، **أي**: ومثلي التقاء الواوين في الناقص كذاك في الأجوف «**الْمَغْزُوِّ**»: وهو اسم مفعول من «**غَزَا يَغْزُو، فهو مَغْزُوْوٌ**» هذا الأصل، اجتمع واوان، الواو الأولى واو الفعل وهي لام الناقص، وهي ساكنة، والواو الثانية واو المفعول وهي متحركة، فوجب إدغام الأولى في الثانية للتخفيف، فتقول: «مَغْزُوٌّ»، وهذا الإدغام واجب، وإليه أشار بقوله: «**حَتْمًا أَدْغِمَا**».

والألف في قوله: «**أَدْغِمَا**» مبدلة من نون التوكيد الخفيفة.

قوله: «كَذَاكَ». **أي**: مثل الْـمَغْزُوِّ «**مَخْشِيْ**» وسَكَّنَ يائه للوزن؛ لأن أصله «مَخْشِيٌّ»، اسم المفعول من «**خَشِيَ، يَخْشَيُ**» هذا الأصل، فهو «مَخْشُوْيٌ».

اجتمعت الواو والياء، فالأولى منهما واو المفعول، والياء لام الفعل.

والقاعدة: إذا التقت الواو والياء وسبقت الواو بالسكون وجب قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء، فتقول: «مَخْشُيٌّ»، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله: «**بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا**»، فالقلب أولا ثم الإدغام، ثم بعد ذلك أُبْدِلَتْ ضمة الشين كسرة من أجل أن تَصِحَّ الياء، فتقول فيه: «مَخْشِيٌّ»، بخلاف «مَغْزُوٍّ»، حصل فيه إدغام دون قلب.

صِيَاغَةُ الفِعْلِ الأَمْرِ لِلْأَجْوَفِ والنَّاقِصِ

وَأَمْرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ ... كَلِيَقُلْ وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِي
مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ ... وَحَذْفُ هَمْزِهِ وَعَيْنِ الْأَصْلِ
وَثَنِّهِ عَلَى كَقُولَا وَالْتَزِمْ ... مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلْمُتِمْ

قال: «وَأَمْرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ».

«وَأَمْرُ»: شخصٍ **«غَائِبٍ أَتَى»:** حال كونه **«مِنْ»** فعل مضارع **«أَجْوَفِ»:** بالكسر للوزن، وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، مثل كقولك: **«لِيَقُلْ وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِي»:** بل هو ظاهر واضح لا يَخفى على الصرفي.

والمعنى: قل أيها الصرفي في فعل الأمر من الفعل المضارع الأجوف لغائب «**لِيَقُلْ**»، وأصله «**لِيَقُوْلْ**» حصل له إعلال بالنقل، فنُقلت حركة الواو إلى القاف فأصبح «**لِيَقُوْلْ**»، فالتقى ساكنان، حذفنا الأول، فأصبح «**لِيَقُلْ**».

إذن: حصل إعلالان، إعلال بالنقل، ثم إعلال بالحذف.

وقوله: «مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ».

«مُخَاطَبٌ»: مبتدأ، وهو نكرة، خبره الكاف في **«كَقُلْ»:** فالكاف اسم بمعنى مثل، «**قُلْ**» مضاف إليه قُصد لفظه، أو نجعل المضاف إليه محذوفا، «**مِنْهُ**»**:** جار ومجرور متعلق بمخاطب، والضمير يعود على الأجوف، «**بِالنَّقْلِ**»**:** جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «**قُلِ**» المستتر، **يعني**: قُلْ حال كونك قائلا بالنقل.

والمعنى: أن فعل الأمر من الأجوف للمخاطب يُقال فيه: «**قُلْ**»، وأصله «**اقْوُلْ**»، حصل له إعلال بالنقل، فنُقلت الضمة إلى القاف «**اقُوْلْ**»، حينئذ لا نحتاج لهمزة الوصل للنطق، فَسَقَطَتْ، فصار «**قُوْلْ**»، فالتقى عندنا ساكنان حذفنا الأول منهما، فصار «**قُلْ**»، وإليه أشار بقوله: «**وَحَذْفِ هَمْزِهِ وَعَيْنِ الْأَصْلِ**».

إذن: حذفنا همزة الوصل، وعين الأجوف.

وقوله: «وَثَنِّه عَلَى كَقُولَا».

يَعْنِي: إذا أردتَ إسناد الفعل الأجوف لضمير التثنية فَـثَـنِّهِ على مثل «**قُولَا**»، تَحركت اللام فلم يعد عندنا ساكنان، فلم تُحذف الواو، وإنما حُذفت همزة الوصل وحدها لما سبق بيانه في «**قُلْ**».

ثم قال: «وَالْتَزِمْ مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلْمُتِمْ».

«**وَالْتَـزِمْ**»: أنت أيها الصرفي، «**مِنْ**»: فعل مضارع «**نَاقِصٍ**».

«**فِي ذَيْنِ**»: مثنى ذا، أي: أمر المخاطب وأمر الغائب، «**حَذْفًا**»: مفعول به لالتزم، «**لِلْمُتِمْ**»: فتَحذف حرف العلة الذي تمت به الكلمة.

والمعنى: إذا أردت الإتيان بالفعل الأمر لمخاطب أو غائب من الفعل الناقص فاحذف حرف العلة من آخره والتزم، وهو لام الكلمة، لا كالأجوف.

نحو: «**اغْزُ، ولْيَغْزُ**»، **إذن**: يُحذف حرف العلة في الفعل الأمر من الأجوف لعلة تصريفية بخلاف الناقص فالحذف للبناء أو للجزم عند الكوفيين.

حَذْفُ فَاءِ المُعْتَلِّ المِثَالِ حَالَ المُسْتَقْبَلِ والأَمْرِ والنَهْيِ

وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ *** وَأَمْرٍ اوْ نَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي

بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا *** وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا

قوله: «وَحَذْفُ». مصدر مضاف إلى مفعوله، «**فَا**»: بالقصر للوزن، أو على لغة في الممدود، وظاهره شمول الفاء مطلقا سواء كانت واوا أو ياء!، وليس كذلك كما سيأتي بيانه، «**الْمُعْتَلِّ**»: الفعل المعتل، والمراد به المثال.

وقوله: «فِي مُسْتَقْبَلِ وَأَمْرٍ اوْ نَهْيٍ». أي: في مضارع وأمر ونهي مطلقا، سواء كان لغائب أو لحاضر، وفي نسخة الحلبي «**وَنَهْيٍ**»، والصواب: «**اوْ نَهْيٍ**» حتى لا ينكسر الوزن، «**مَتَى تُعْلَمْ**»: هذا قيد، **يَعْنِي**: متى تُبنى هذه الأفعال للمعلوم فالحكم فيها «**جَلِي**»: ظاهر وواضح فيها، وأما إذا غُيرت صيغتُها فتبقى على حالها ولا تُحذف.

«**وجَلِيٌّ**» صفة مشبَّهة تدل على الثبوت، من «**جَلَا، يَجْلُو، جَلَاءً**»، وأصله «**جَلِوَ**» قُلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

وهذا يكون من ثلاثة أبواب، جمعها الناظم في قوله:

بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا * وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا**

«**بِبَابِ**»: جار ومجرور متعلق بقوله: جلي، «**مَا**»: موصولة في موضع جر مضاف إليه، وجملة الصلة محذوفة، «**كَوَهَبَ**»: الكاف بمعنى مثل، **أي**: مثل قولك: «**وَهَبَ اوْ مثل وَعَدَا أو وَرِثَ زِدْ**»، يعني: كل ما كان من هذه الأوزان الثلاثة فإن فائه تُحذف قياسا إن كانت فاء الفعل واوا، أما إذا كانت فاء الفعل المثال ياء فإنها لا تُحذف.

الباب الأول: باب «**فَعَلَ يَفْعَل**» بفتح العين في الماضي والمضارع، مثل «**وَهَبَ يَهَبُ**»، هذا فِعل مثال معتل بالواو، فالمضارع منه في الأصل «**يَوْهَبُ**».

حُذفت فائه التي هي الواو سماعا، فصار «**يَهَبُ**» والأمر منه«(**هَبْ**»، والنهي منه «**لا تَهَبْ**»، حُذفت الفاء في الجميع.

الباب الثاني: «**فَعَلَ يَفْعِلُ**» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، مثل «**وَعَدَ**» فالمضارع منه على الأصل «**يَوْعِدُ**»، حُذفت فائه لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، وهذا الحذف قياسي، فصار «**يَعِدُ**»، والأمر منه «**عِدْ**»، والنهي «**لا تَعِدْ**».

الباب الثالث: «**فَعِلَ يَفْعِلُ**» بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، مثل: «**وَرِثَ**»، فالمضارع منه على الأصل «**يَوْرِثُ**»، حُذفت فائه قياسا للعلة السابقة، فصار «**يَرِثُ**»، والأمر منه «**رِثْ**»، والنهي «**لا تَرِثْ**». هذا إن كان الفعل للمعلوم، أما إذا غُيرت صيغة الفعل المثال فلا تُحذف فائه، نحو: «**يُوهَبُ، ويُوعَدُ، ويُورَثُ**».

ثم قال: «وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا». أي: «**وَقَلَّ**» حذفها بباب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**»؛ لأن باب «**فَعِلَ**» له بابان مع المضارع، فَقَلَّ حذفُها في الباب الثاني «**يَفْعَلُ**»، «**قَدْ**»: للتحقيق «**وَرَدَا**»: عن العرب، والألف للإطلاق، نحو: «**وَسِعَ يَسَعُ**»، والأصل في باب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**» عدم الحذف، بل قِيلَ بعدم جواز الحذف فيه، وأما ما سُمِعَ منه محذوفا فهذا في الأصل من باب «**فَعِلَ يَفْعِلُ**» وليس من «**فَعِلَ يَفْعَلُ**» ثم تَحركت العين بالفتح للثقل، بخلاف ما إذا كان مفتوح العين فَتْحًا أصليا فإنه لا تُحذف منه الواو، ونص على ذلك غير واحد كالزنجاني، والدليل «**وَجِلَ يَوْجَلُ**»، فلم تحذف منه في هذا الباب.

ولأنه لُوحِظَ أنها تكون أفعالا حلقية، نحو: «**يَطَأُ، يَسَعُ، يَقَعُ، يَدَعُ**»، فَفُتحت العين وتَحركت بالفتح دفعا للثقل ومناسبة لحرف الحلق، بخلاف «**وَجِلَ يَوْجَلُ**».

ويجوز أن يكون الحذف قليل في هذا الباب على ما ذهب إليه الناظم، وحينئذ لا نحتاج لهذا التأويل المردود عليه، والله أعلم.

لكن ينبغي التنبيه أن ما قاله الناظم ليس على إطلاقه.

نَعَمْ إن كانت فاء المثال واوا، فينطبق عليه ما قال، كما تقدم في الأمثلة.

فما كان معتل الفاء بالواو تُحذف الواو من المضارع والأمر والنهي، وكذلك من مصدره على وزن «**فِعْلَةٍ**»، نحو: «**وَعَظَ يَعِظُ عِظَةً، عِظْ، ولا تَعِظْ**»، سواء كان الحذف قياسيا، أو سماعيا على التفصيل الذي مر ذكره.

أما باقي التصاريف فلا تُحذف الفاء، نحو: «**وَاعِظٍ، ومَوْعُوظٍ**»، وكذلك إذا بُني للمفعول، نحو: «**يُوْعَظُ**».

ولم يذكر الناظم حال فاء المثال مع باب «يَفْعُلُ» بالضم؛ وذلك لأنها لا تُحذف منه لانتفاء علة الحذف، نحو: «**وَجُهَ يَوْجُهُ وَجاهةً، فهو وَجِيهٌ**» والأمر «**اُوجُهْ**»، والنهي «**لا تَوْجُهْ**».

أما المعتل الفاء بالياء فلا تُحذف منه الفاء على كل حال، نحو: «**يَبِسَ يَيْبِسُ ويَيْبَسُ يَبْسًا**»، ونحو: «**يَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ يَأْسًا**».

أحوالُ الفِعْلِ اللَّفِيفُ بِنَوْعَيْهِ

ثُمَّ اللَّفِيفُ لَا بِقَيْدٍ قَدْ حُكِمْ	لِلامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ
وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنِ مَا قُرِنْ	وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ
وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا	لِاثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ائْتِيَا

شرع في بيان أحوال الفعل اللفيف.

فقال: «**ثُمَّ**». للترتيب الذكري، «**اللَّفِيفُ لَا بِقَيْدٍ**»: بنوعيه المقرون والمفروق، «**قَدْ**»: للتحقيق، «**حُكِمْ لِلامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ**»: من الحكم الذي سبق بيانه.

فنتعامل مع لام الفعل اللفيف بنوعيه معاملة الفعل الناقص من إعلال؛ لكون لام كل منهما حرف علة، فاستويا في الحكم.

أما اللفيف المقرون. فنحو: «**أَوَى يَأْوِي، وكَوَى يَكْوِي، ولم يَأْوِ، ولِتَأْوِ، ولم يَكْوِ، ولِتَكْوِ**».

وأما اللفيف المفروق. فنحو: «**وَقَى يَقِي، ولم يَقِ، ولِتَقِ، ووَفَى يَفِي، ولم يَفِ، ولِتَفِ**».

ويكون كالناقص في القلب أيضا: نحو «**أَوَى**» أصله «**أَوَيَ**» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، **وكذا مضارعه** في الأصل «**يَأْوِيُ**»، وقعت الياء متطرفة فسكنت للثقل، فأصبح «**يَأوِيْ**»، أما عين اللفيف المقرون فحكمها كالصحيح، ذَكَرَ ذلك في قوله: «**وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنِ مَا قُرِنْ**».

«**وَكَالصَّحِيحِ**»: أي: ومثل حكم الصحيح «**احْكُمْ**»: أيها الصرفي، «**لِعَيْنِ**»: الفعل، «**مَا قُرِنْ**»: المقرون، الموصول مع صلته يُؤول بمشتق.

والمعنى: احكم أيها الصرفي لعين الفعل اللفيف بما حكمتَ به للفعل الصحيح، فلا تتغير عين المقرون بنقل أو حذف أو قلب، نحو: «أَوَى، يَأْوِي، لم يَأْوِ».

قوله: «وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ».

يعني: وأما فاء اللفيف المفروق فحكمها كحكم فاء الفعل المعتل المثـال، مثل: «وَقَى، يَقِي، لِيَـقِ»، تماما كالمثال: «وَعَدَ، يَعِدُ، لِيَعُدْ».

فاللفيف بنوعيه باعتبار لامه يُعامل معاملة الناقص؛ لكون لام كل منهما حرف علة، والمفروق باعتبار فائه يعامل معاملة المثال، والمقرون باعتبار عينه يُعامل معاملة الصحيح، فالقسمة ثلاثية، وقوله: «زُكِنْ». أي: عُلِمَ.

ثم قال: «وَأَمْـرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِـيَا ** لاثْنَـيْنِ قُـوا وَقِـينَ لِلْجَمْعِ ائـتِيَا»

«وَأَمْـرُ ذَا»: أي أمر اللفيف المفروق **«لِلْفَرْدِ»:** للمفرد يكون **«قِهْ»:** أصله من الماضي «وَقَى»، فالمضارع منه «يَوْقِي» هذا الأصل، فالأمر منه «اوْقِي» فحُذفت الواو من المضارع كما سبق بيانه لوقوعها بين عدوتيها، وحُذفت همزة الوصل؛ لكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة متحركا، فصار «قِي» ثم حُذفت الياء للبناء على حذف حرف العلة، فصار «قِ» في الوصل، وقد تَدخل عليه هاء السكت فتقول: «قِـهْ» في الوقف، فإذا وصلت الكلام ذَهَبَتْ، وسُمِعَ ثبوتُها في الوصل، على تفصيل لا يأتيك هنا في هذا المقام.

وقوله: «وَقِي». يَعْنِي: إذا أَسندتَ الفعل الأمر للمفردة المخاطبة المؤنثة فتزيد على «قِ» ياء المخاطبة المؤنثة.

لأن أصله «قِي» أَسندتَ إليه ياء المخاطبة فصار «قِيِي»، التقى ياءان، الأولى مكسورة، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الكسرة فسُكِّنَتْ، فالتقى ساكنان، الياء الأولى ياء الفعل، والثانية ياء المخاطبة المؤنثة، فحُذفت الياء الأولى للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: «قِيَا لِاثْنَيْنِ».

يَعْنِي: إذا أَسندتَ اللفيف المفروق لضمير التثنية لمذكرين أو لمؤنثين، تقول: «**قِيَا**»، وهو فعل أمر مبني على حذف النون، والألف فاعل.

وقوله: «قُوا».

يَعْنِي: إذا أَسندتَ الفعل اللفيف المفروق لجمع المذكر تقول: «**قُوا**»؛ لأن أصله «**قِيُوْنَ**»، نُقلت الضمة إلى القاف، فالتقى ساكنان، الياء التي هي لام الكلمة، والواو التي هي ضمير الجمع، وهي فاعل، فحذفنا الأول للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح «**قُوْنَ**»، ثم حُذفت النون للجزم، فأصبح «**قُوا**».

وقوله: «وَقِينَ لِلْجَمْعِ ايتِيَا».

«**وَقِينَ**»: بثبوت الياء، «**لِلْجَمْعِ**»: لجماعة الإناث، ولم تُحذف الياء لعدم التقاء الساكنين كالمفردة، وزِيدت عليه نون الإناث، وهي فاعل.

«**ايتِيَا**»: فعل أمر من الإتيان، بمعنى الحضور، وهو مصدر «**أَتَى، يَأْتِي، إِتْيَانًا**»، والألف فيه بدل عن نون التوكيد الخفيفة.

أَحْوَالُ الفِعْلِ المُضَاعَفِ الثُّلَاثِيِّ

وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ ... مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ

أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ ... وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافِرِرْ

بعد ما فرغ من الكلام على المعتلات، شرع في الكلام على المضاعف وما يَحدث له من تغيرات، وقد ألحقه بباب المعتلات لما يَحدث لحرف التضعيف من إبدال أو حذف، وهو حرف أصلي، لكن لا يأتي الكلام على شيء من ذلك في هذا المختصر.

فقال: «**وَمَا**». هذا جنس يصدق على اللفظ، «**كَمَدٍّ**» كلفظ مَدٍّ حال كونه «**مَصْدَرًا**»: مضاعفا، «**أَوْ مَدَّ**»: الماضي، «**مِنْ**»: فعل، «**مُضَاعَفٍ**»: ثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، «**فَهْوَ**»: أي المضاعف، «**بِإِدْغَامٍ**»: متعلق بما بعده، «**قَمِنْ**»: جَدِيرٌ وثابت فيه وجوبا.

والمعنى: أن الفعل المضاعف الثلاثي -وهو المراد هنا-، له أحوال ثلاثة:

أولا: وجوب الإدغام.

يكون الإدغام فيه واجبا، سواء كان في المصدر، أو في الفعل الماضي، أو في المضارع، أو في الأمر إن كان مضارعه من الأمثلة الخمسة، وفي اسم الفاعل من وزن «**فَاعِلٍ**»، وهذان الأخيران لم يذكرهما الناظم.

مثال ذلك: «مَدٌّ» هذا مصدر، والماضي منه «مَدَّ»، أصله «مَدَدَ» على وزن «**فَعَلَ**»، طُرِحَتْ حركة الدال الأولى، فصار «مَدْدَ»، فأصبح عندنا حرفان من جنس واحد الأول منهما ساكن، فأدغمنا الأول في الثاني، فصار «مَدًّا» للمصدر «ومَدَّ» للماضي.

وكذا إذا أسندتَ الماضي لضمير الواحدة الغائبة، أو المثني، أو الجمع، نحو: «**مَدَّتْ، ومَدَّا، ومَدُّوا**».

وفي المضارع، نحو: «**يَمُدُّ**»، وأصله «**يَمْدُدُ**» من باب «**يَفْعُلُ**» نُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم فصار «**يَمُدْدُ**»، ثم أُدغمت الدال الأول في الثانية فصار «**يَمُدُّ**».

وكذا إن كان من الأمثلة الخمسة، نحو: «**يَمُدُّونَ، وتَمُدُّونَ، ويَمُدَّانِ، وتَمُدَّانِ، وتَمُدِّينَ**»، وكذا لو أُكِّدَتْ هذه الأفعال بنون التوكيد.

وكذا إذا أوكد الأمر لغائب أو حاضر بنون التوكيد، نحو: «**لَا تَمُدَّنَّ، ولَا تَمُدَّنْ**».

وفي الأمر أيضا إن كان مضارعه من الأمثلة الخمسة، نحو: «**مُدَّا، ومُدُّوا، ومُدِّي**»، ولو أُكِّدَ بنون التوكيد، نحو «**ومُدَّنْ، ومُدَّنَّ**».

وأما ما سُمِعَ منه بالفك سواء في المصدر أو في الماضي أو في المضارع فهو شاذ قليل، نحو: «**قَطِطَ**» من قولهم: «**قَطِطَ الشَّعْرُ**»، إذا كان قصيرًا جَعْدًا، ويُقال: «**قَطَّ**» بالإدغام على الأصل، وكذا «**أَلِلَ**» من قولهم: «**أَلِلَ السِّقَاءُ**» إذا تَغَـيَّـرَتْ رائحته، «**وضَبِبَ**» من الضباب والعتمة، إلى غير ذلك، وبعض ذلك وقع ضرورة في الشعر.

والإدغام واجب كذلك في اسم الفاعل الذي على وزن فاعلٍ، نحو: «**مَادٍّ**»، وأصله «**مَادِدٌ**»، وكذا تقول في تصرفاته إلى وزن «**فَعَلَةٍ**» كـ «**مَدَدَةٍ**»، ونقل أبو سعيد السِّيرَافِيُّ في شرحه على كتاب سيبويه الجواز لا الوجوب.

ثانيا: وجوب الإِظْهَار «الفَكِّ».

ذَكَرَه في قوله: «أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ».

يَعْنِي: إن كان الحرف الأول من الفعل المضاعف متحركا، وكان الثاني ساكنا فاعكس، فيكون الإظهار واجبا، ولا يجوز الإدغام، بخلاف المصدر والماضي والمضارع، وذلك إذا اتصل الفعل المضاعف بنون الإناث، نحو: «**مَدَدْنَ، ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ، ولا تَمْدُدْنَ**»، **أو بنا الفاعلين**، نحو: «**مَـدَدْنَا**».

أو بتاء الفاعل، نحو: «**مَدَدْتُ، ومَدَدْتِ، ومَدَدْتَ، ومَدَدْتُمْ، ومَدَدْتُـمَـا، ومَدَدْتُنَّ**».

لَكِنْ بعض العرب، وهم نَاسٌ من بكر بن وائل يُدغمون في مثل هذا، فيقولون: «**مَدَّتُ، ومَدَّنَ**»، حملوه على أصل الإدغام، فلما أدخلوا النونَ والتاءَ تركوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما.

وكذا الإدغام ممتنع في اسم المفعول، نحو: «**مَمْدُودٍ**» لوجود فاصل وهو الواو بين حرفي التضعيف.

ثالثا: جواز الإِدْغَامِ والفَكِّ.

وإليه أشار بقوله: «وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ».

يعنى: وفي الفعل المضارع المضاعف المجزوم، نحو: «**لم يَمُدَّ**»، والأمر نحو: «**افْرِرْ**»، جَوِّزْ أيها الصرفي، أي: يجوز لك الوجهان، جواز الإدغام نظرا إلى تحركه في الأصل، وجواز الإظهار نظرا إلى سكونه في الحال، خلافا لبني تميم في وجوب الإدغام، وللحجازيين في وجوب الفك.

نحو: «يَمُدُّ»، فإذا دخل جازم على فعل الواحد، تقول: «لَمْ يَمُدَّ»، ويجوز لك أن تقول: «لَمْ يَمْدُدْ»، وفي الأمر منه «مُدَّ»، أو «امْدُدْ».

وقوله: «كَافْرِرِ». هذا مثال للأمر، من «فَرَّ يَفِرُّ»، فالأمر «فِرَّ»، أو «افْرِرْ» يجوز فيه الوجهان.

ويجوز لك في آخر الأمر حال تضعيفه إن كان مضارعه مكسور العين «يَفْعِلُ» مثل «يَفِرُّ» أو مفتوح العين «يَفْعَلُ» مثل «يَعَضُّ» وجهان، فتقول: «**فِرَّ، وفِرِّ، ولم يَفِرَّ، ولم يَفِرِّ، وعَضَّ، وعَضِّ، ولم يَعَضَّ، ولم يَعَضِّ**»، فالكسر نظرا لأصل التحرك، والفتح للخفة.

فإن كان مضارعه مضموم العين «يَفْعُلُ» مثل «يَمُدُّ» جاز فيه الحركات الثلاث، نحو «**مُدَّ، مُدِّ، مُدُّ، ولم يَمُدَّ، ولم يَمُدِّ، ولم يَمُدُّ**»، فالكسر نظرا لأصل التحرك، والفتح للخفة، والضم لإتباع العين، هذا بالإضافة إلى الفك في الجميع.

إذن أحوال المضاعف من حيث الإدغام وعدمه ثلاثة:

الأول: تُدغم عينه ولامه وجوبا في المصدر، والماضي، والمضارع، والأمر إن كان مضارعه من الأمثلة الخمسة، وفي اسم الفاعل من وزن «فَاعِلٍ».

الثاني: يجب الإظهار إذا اتصل بالفعل نون الإناث، أو إذا اتصل بالماضي نا الفاعلين، أو تاء الفاعل، وكذا في اسم المفعول.

الثالث: يجوز الإدغام والإظهار في الفعل المضارع المجزوم والأمر.

وجميع ما سبق ذكره ثابت في المضاعف من غير الثلاثي، وهذا لم يشر إليه الناظم.

أَحْوَالُ الفِعْلِ المَهْمُوز

مَهْمُوزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ	بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ
كَيَاكُلِ ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ مَتَى	حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى
نَحْوُ قَرَا وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوَ فَقَطْ	كَاسْأَلْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ
وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ	وَكَالصَّحِيحِ غَيْرُهُ صَرِّفْ وَقِسْ

شرع في الكلام على الفعل المهموز، وهو عند بعض الصرفيين من المعتلات.

فقال: «مَهْمُوزٌ». بالرفع على أنه مبتدأ، خبره «**ابْدِلْ**» ولو نصبه على أنه مفعول به مقدم للفعل «**ابْدِلْ**» لكان أحسن، وقال: «**ابْدِلْ**» بهمزة وصل للوزن، ونَقَلَ الفَتْحَ من الهمزة في «**أَبْدِلْ**» لتنوين مهموز.

والمهموز ما كان أحد حروفه الأصلية همزة، نحو: «**سَأَلَ، وأَفَلَ، وقَرَأَ**».

«**مَتَى سَكَنْ**»: هذا شرط، خرج به فاء المهموز؛ لأن أوله لا يكون ساكنًا وإنما يكون متحركًا، فالكلام يكون الكلام في عينه ولامه.

فإذا سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها أبدلنا الهمزة من جنس الحركة التي قبلها، «**بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ**»: فإن كانت ضمة قُلِبَتِ الهمزة واوًا، وإن كانت كسرة قُلِبَتِ الهمزة ياءً.

قوله: «أَوِ اتْرُكَنْ». ظاهر كلامه أنك مخير بين الإبدال والترك، والصحيح أن الترك هو الأصل، وهو المشهور في لسان العرب، والإبدال جائز.

إذن: متى سَكَنَتِ الهمزة جاز لك الوجهان، الإبدال والترك، والترك أشهر.

نحو: «كَيَاكُل ايذَنْ يُومِنُوا».

فالفعل «يَاكُلُ» أصله «يَأْكُلُ»، سُكِّنَتِ الهمزة وفُتح ما قبلها فقُلبت ألفا من جنس ما قبلها.

وكذا الفعل «ايذَنْ» أصله «ائْذَنْ» سُكِّنَتِ الهمزة وكُسِرَ ما قبلها فقُلبت ياء.

وكذا الفعل «يُومِنُوا» أصله «يُؤْمِنُونَ» سُكِّنَتِ الهمزة وضُمَّ ما قبلها فقُلبت واوا، وقد حَذَفَ الناظم النون من «يُومِنُون» للوزن.

فيجوز لك الوجهان في كل ما سبق: «يَاكُلُ ويَأْكُلُ، ايذَنْ وائْذَنْ، يُومِنُون، ويُؤْمِنُونَ»، وكلاهما فصيح، والترك أشهر من الإبدال.

ثم قال: «واتْرُكْ مَتَى حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى».

«واتْرُكْ»: أيها الصرفي الهمز إن **«حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى»:** وكان الحرف السابق عليه متحركا مثل الهمز، فلا تُغَيِّرِ الهمزةَ واتْرُكْهَا كما هي.

إذن: إن كانت الهمزة متحركة، وكان الحرف الذي قبلها متحركا، فنترك الهمزة على حالها، **«نَحْوُ قَرَا»:** خففه للوزن، فالفعل «قَرَأَ» الهمزة فيه متحركة، وحرف الراء قبلها متحرك، حينئذ تبقى الهمزة على حالها ولا تُبدل.

قوله: «وإنْ يُحرَّكْ هُوْ فقطْ ** كاسْأَلْ كذا وَسَلْ أجِزْ كما انْضَبَطْ»

«وَإنْ»: شرطية، **«يُحَرَّكْ»**: فعل الشرط، جوابه **«أجِزْ»**.

وقوله: **«هُوْ فَقَطْ»**. الضمير عائد على الهمز.

يَعْنِي: إذا تحركت الهمزة فقط ولم يَتحرك الحرف قبلها فيجوز لك وجهان، الترك والنقل، **«كَاسْأَلْ»**، الهمزة متحركة بالفتح، والسين ساكنة فتقول: **«وَاسْأَلْ»**، كما قال تعَالَى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ الزخرف (٤٥).

ويجوز النقل، فتقول: **«وَسَلْ»** كما قال تعَالَى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ﴾ البقرة (٢١١).

حُذفت الهمزة التي هي عين الكلمة، ونُقلت حركتها للسين، ثم حُذفت همزة الوصل لتحرك السين.

وهذا الذي سبق بيانه إن كانت الهمزة عينَ الفعل، أما مهموز الفاء فلا تُخفف الهمزة فيه، نحو: **«أَفَلَ، وأَمِنَ»**، وما سُمع من تخفيفها فهو شاذ، **كما قال الناظم**:

«وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ».

«خُذْ»: مضاف إليه، قُصد لفظه، والفعل خُذْ فعل أمر من **«أَخَذَ يَأْخُذُ»**، فالأصل أن تقول في الأمر قياسا: **«أُأْخُذْ»**، بضم همزة الفعل كما سبق بيانه، فحُذفت فائه التي هي الهمزة الثانية للثقل ولكثرة الاستعمال، فصار **«اُخُذْ»**، ثم حُذفت همزة الوصل واستغنينا عنها لتحرك عين الفعل، فصار **«خُذْ»**.

وكذا «مُرْ» الأصل فيه «أُؤْمُرْ»، حُذفت الفاء وهمزة الوصل لما سبق بيانه، فصار «مُرْ»، ومثلهما الفعل «كُلْ»، فهذه الأفعال شاذة، **يَعْنِي**: مخالفة للقياس، وليس المراد بقولهم: «**شاذة**» **أي**: ليست فصيحة، بل هي فصيحة لورودها في القرءان الكريم، والسنة النبوية، وفصيح كلام العرب، لكنها وردت على غير القياس، فتُحفظ ولا يُقاس عليها.

ثم قال: «وَكَالصَّحِيحِ غَيْرَهُ صَرِّفْ وَقِسْ».

«**وَكَالصَّحِيحِ**»: ومثل تصريف الصحيح، «**غَيْرَهُ**»: بالنصب على أنه مفعول به للفعل «**صَرِّفْ**».

يَعْنِي: صَرِّفْ أيها الصرفي وقس غيرَ الفعل الصحيح على الصحيح الذي ليس بمعتل ولا مضاعف، على ما سبق بيانه في بابه.

مُحَصِّلَةُ بَابِ المُعْتَلَّاتِ والمُضَاعَفِ والمَهْمُوزِ

١-**الإعلال**: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، إما بقلبه، وإما بإسكانه، وإما بحذفه، **وله أنواع ثلاثة: «إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف»**.

٢-تُقلب الواو أو الياء ألفا إذا تحرك كل منهما، وانفتح ما قبلهما.

٣-الفعل الناقص إذا أُسْنِدَ لواو الجماعة، أو للمثنى المؤنث، أو للمفردة المؤنثة تُحذف لامه، والعلة في كل ما سبق هي حذف الألف المنقلبة عن واو أو ياء للتخلص من التقاء الساكنين.

٤-تُقلب الواو أو الياء ألفا إذا أُسند الفعل الناقص لواو الجماعة ثم تُحذف للتخلص من التقاء الساكنين «**كغَزَوْا**»، أو إذا أُسند لضمير المؤنثة الغائبة، «**كغَزَتْ**»، أو إذا اتصل بضمير التثنية للمؤنثة الغائبة، «**كغَزَتَا**».

أما إذا أَسندتَه إلى نون النسوة، أو للمثنى المذكر، أو لضمير المتكلم المفرد، أو المؤنث، أو المثنى فلا تُقلب.

٥-الفعل الأجوف كالناقص، فتُقلب الواو أو الياء فيه ألفا إذا تحرك كل منهما وانفتح ما قبلهما.

٦-الياء الساكنة إن انكسر الحرف الذي قبلها فتَبْقَى على حالها ولا تُقلب ألفا ولا واوا، وقد تكون الياء متحركة لكن لم يُفتح ما قبلها وإنما يُكسر، فلا تُقلب ألفا لفوات الشرط.

٧-القاعدة الثانية للياء إذا سُكِّنَتِ الياء وضُـمَّ ما قبلها وجب قلبها وَاوًا.

٨-الواو إن كانت ساكنة وانكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً.

٩-القاعدة الثانية في الواو إذا تحركت الواو وهي لام كلمة وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياء.

١٠-كل ياء وواو متحركتين عقب حرف صحيح فلا بد أن تُنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح.

١١-إذا تحركت الواو والياء وكانتا متطرفتين فوقعتا لام كلمة في فعل مضارع ليس منصوبا فيجب تسكينهما.

١٢-إذا أُسند الفعل الناقص إلى واو الجماعة فلا بد من حذف الياء إن كان معتلا بالياء، وحذف الواو إن كان معتلا بالواو.

١٣-كل اسم فاعل على وزن «فَاعِلٍ» من فعل أجوف تُقلب عينه التي تقع بعد الألف الزائدة همزة.

١٤-اسم الفاعل من الفعل الناقص على وزن «فاعٍ» بحذف اللام، وهذا في حالة الرفع والجر، أما في حالة النصب أو دخول أل عليه فإنها لا تُحذف.

١٥-تُدغم الواو في الواو في اسم المفعول للناقص.

١٦-الفعل الأمر للفعل الأجوف لشخص غائب يكون على وزن «**لِـيَفُلْ**» بحذف عينه للتخلص من التقاء الساكنين، ولمخاطب على وزن «**فُلْ**».

١٧-إذا أردتَ الإتيان بالفعل الأمر لمخاطب أو غائب من الفعل الناقص فاحذف حرف العلة من آخره.

١٨-الفعل المثال تُحذف فائه إن كانت واوا في ثلاثة أبواب: «**فَعَلَ يَفْعَل، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ**»، وقل حذفها في باب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**»، نحو: «**وَسِعَ يَسَعُ**»، أما إذا غُيرت صيغة الفعل المثال فلا تُحذف فائه.

١٩- إذا كانت فاء اللفيف ياء فلا تُحذف منه، وكذا إن كان الفعل مضارعه مضموم العين.

٢٠-تُعامل لام الفعل اللفيف بنوعيه معاملة الفعل الناقص من إعلال؛ لكون لام كل منهما حرف علة، فاستويا في الحكم.

٢١-أُحْكُمْ لعين الفعل اللفيف بما حكمتَ به للفعل الصحيح، فلا تَتَغير عين المقرون بإعلال أو نقل أو حذف، أما فاء اللفيف المفروق فحكمها كحكم فاء الفعل المعتل المثال، فاللفيف بنوعيه باعتبار لامه يُعامل معاملة الناقص، والمفروق باعتبار فائه يعامل معاملة المثال، والمقرون باعتبار عينه يُعامل معاملة الصحيح، فالقسمة ثلاثية.

٢٢-الفعل الأمر من اللفيف المفروق للمفرد يكون «**قِ**»، وإذا دخلت عليه هاء السكت «**قِهْ**»، ويكون «**قِي**» إذا أَسندتَ الفعل الأمر للمفردة المخاطبة المؤنثة، وإذا أَسندتَ الفعل لضمير التثنية لمذكرين أو لمؤنثين، تقول: «**قِـيَا**»، وإذا أَسندتَ الفعل لضمير جمع المذكر السالم تقول: «**قُـوا**»، وتقول: «**قِـينَ**» لجمع الإناث.

٢٣-أحوال المضاعف من حيث الإدغام وعدمه ثلاثة:

الأول: تُدغم عينه ولامه وجوبا في المصدر، والماضي، والمضارع، والأمر إن كان مضارعه من الأمثلة الخمسة.

الثاني: يجب الإظهار إذا اتصل بالفعل نون الإناث، أو إذا اتصل بالماضي نا الفاعلين، أو تاء الفاعل، وكذا في اسم المفعول.

الثالث: يجوز الإدغام والإظهار في الفعل المضارع المجزوم والأمر.

وجميع ما سبق ذكره ثابت في المضاعف من غير الثلاثي.

٢٤-إذا سَكنت الهمزة في الفعل المهموز وتحرك ما قبلها أبدلنا الهمزة من جنس الحركة التي قبلها، فإن كانت ضمة قُلِبَتِ الهمزة واوًا، وإن كانت كسرة قلبت الهمزة ياءً، أو نتركها، فيجوز لك الوجهان، الإبدال والترك، وإن كانت الهمزة متحركة، وكان الحرف الذي قبلها متحركا تُركت الهمزة على حالها.

٢٥-إذا تَحركت الهمزة فقط ولم يَتحرك الحرف قبلها جاز لك وجهان، الترك والنقل، وهذا إن كانت الهمزة عين الفعل، أما مهموز الفاء فلا تخفف همزته، وما سُمع من تخفيفها فهو شاذ.

٢٦-قس وصَـرِّفْ غير الفعل الصحيح على الصحيح الذي ليس بمعتل ولا مضاعف، على ما سبق بيانه في بابه.

خَـاتِمَـةٌ

قَدْ تَمَّ ما رُمْنَا مِنَ المَقْصُودِ	فَاعْذِرْ حَدِيثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُودِ
وَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلا

«**قَدْ**»: للتحقيق، «**تَمَّ**»: أي: كَمُلَ، «**مَا**»: النظم الذي، «**رُمْنَا**»: قصدنا نظمه، «**مِنَ**»: كتاب «**المَقْصُودِ**»، «**فَاعْذِرْ**»: ارفع عني الملام إذا وقع مني زلل أو خطأ، فلا يَسلم منه أحد، فإني «**حَدِيثَ السِّنِّ**» أي: صغير السن، وهذا من تواضعه رحمه الله، وإلا فَنَظْمُهُ يدل على تمكنه في هذا الفن، مع ما فيه من ملاحظات، فمثل هذا يُتسامح فيه، «**يَا ذَا الْجُودِ**»: يا صاحب الكرم.

«**وَأَحْمَدُ اللهَ**»: أُثني عليه بذكر محاسنه جل جلاله مع حبه وإجلاله وتعظيمه على إتمام هذا النظم، «**مُصَلِّيًا**»: طالبا من الله الصلاةَ «**عَلَى**» النبي «**مُحَمَّدٍ**»: صلى الله عليه وعلى «**آلِهِ**»: المراد بهم هنا «أهله» فرقا بينهم وبين «**مَنْ تَلَا**»: وهم الذين اتبعوا سنَّتَهُ.

وقد تَرَكَ الناظم السلام، وهذا مكروه عند بعضهم، ولو قَرَنَ الصلاة بالسلام لكان أحسن لقوله تعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ الأحزاب: (٥٦)، وإفْرَادُ الصلاة وحدها دون السلام على النبي -صلى الله عليه وسلم- ليس مكروها؛ لكون دلالة الاقتران هنا ضعيفة، والله أعلم.

تم الانتهاء من هذا الشرح بفضل الله، فأسأل الله جل وعلا الإخلاص في القول والعمل وأن يكون هذا الكتاب مباركا، وأن يَنْفَعَ به الطلاب، وأن يَكْتُبَ لي الأجرَ والثوابَ وأن يَغْفِرَ لي التقصيرَ والجهلَ والخطأَ، إنه ولي ذلك ومولاه.

وكَتَبَهُ / أبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ

غَفَرَ اللهُ له ولوالِدِيه وللمؤمنين

الجيزة – مصر
هاتف
٠١١٥٠٤٠٤٩٤٤

فهرس الموضوعات

المراجع

إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك – المكتبة الثقافية الدينية.

حل المعقود من نظم المقصود –لمحمد بن أحمد عليش–طبعة مصطفي البابي الحلبي.

دروس التصريف للشيخ محمد محي الدين – طبعة دار الطلائع.

الطرة شرح لامية الأفعال لحسن بن زين الشنقيطي – مؤسسة الكتب الثقافية.

شرح بدر الدين على لامية الأفعال – طبعة مكتبة الإمام الوادعي.

الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور – دار المعرفة – بيروت.

الشافية لابن الحاجب- المكتبة المكية، وشرحها للرضي – دار الكتب العلمية.

شرح تصريف العزي للتفتازاني – دار المنهاج.

حاشية الصبان على السلم – مصطفي الحلبي.

لسان العرب لابن منظور – دار المعارف.

القاموس المحيط للفيروز أبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت.

بدائع الفوائد لابن القيم – مكتبة نزار مصطفي الباز – مكة.

هداية العارفين – دار إحياء التراث العربي.

معجم المطبوعات – مطبعة سركيس بمصر.

شذا العرف في فن الصرف – مكتبة ابن سينا.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار الطلائع.

الأعلام للزركلي – طبعة دار العلم للملايين.

تفسير ابن كثير – مكتبة الصفا.

الكتاب لسيبويه – مكتبة الخانجي – تحقيق عبد السلام هارون.

شرح الحازمي على نظم المقصود.